جمعية مصارف لبنان

النشرة الشهرية

الفصل الأول ٢٠٢١

الصيفي، شارع فوش، ص.ب.: ٩٧١ بيروت، لبنان
هاتف: ٠١ ٩٧٠٥٠٠ فاكس: ٠١ ٩٧٠٥٠١ بريد الكتروني: abl@abl.org.lb

المحتويات

كلمة العدد	٣
نشاطات الجمعية	٥
أخبار ونشاطات مصرفية	٦
أخبار ونشاطات إقتصادية	١٠
دراسات وملفّات	١٨
مؤشرات وإحصاءات	٢٢
تشريعات وأنظمة	٤٤
المعلوماتية والمصارف	٥١
صحافة متخصّصة	٥٦
التقرير	٦١

إيضاح
إن وجهات النظر المعروضة في هذه النشرة تمثّل آراء موقّعيها ولا تعكس بالضرورة
الموقف الرسمي لجمعية مصارف لبنان

السياسة النقدية :
الكلفة الباهظة لشراء الوقت

اتّخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان بتاريخ الرابع من حزيران الجاري قراراً تفوق كلفته ستة مليارات دولار أميركي، دولار حقيقي أي قابل للتحويل الى الخارج وليس دولاراً محلّياً، أي «لولار». واتُّخذ القرار، كما جاء في البيان الصحافي الصادر عن مكتب الحاكم، بإجماع أعضاء المجلس المركزي وقد سمَّاهم بالإسم علماً أنه نادراً ما يتّم الإعلان عن ذلك. فموافقة مدير عام وزارة الاقتصاد، من جهة، وعدم اعتراض السيدة مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان، من جهة ثانية، يعنيان بوضوح أن القرار المذكور يحظى بتغطية سياسية قوية من السلطة الحاكمة كما أشارت إليه الوكالة الوطنية للإعلام في حينه.
ط ٩م
وبالعودة إلى مضمون القرار، يتبيَّن أن المبلغ المقرّر، أي ٦,١ مليار دولار، يغطّي ثلاثة مجالات هي: **أولاً** توزيع ٤٠٠ دولار نقداً على المودعين، ولنا عودة إلى تعقيداته وكلفته، **وثانياً** توزيع ما يقابله بالليرة وبسعر المنصّة، **وثالثاً** تخفيض التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية من ١٥٪ إلى ١٤٪.

أولاً، ألزم قرار المجلس المركزي المصارف بتسديد ٤٠٠ دولار «فريش» Fresh شهرياً لكلّ مودع، أي إما أن يُدفع نقداً ورقياً أو أن يكون قابلاً للتحويل إلى الخارج، ما يعني سقفاً سنوياً قدره ٤٨٠٠ دولار للمودع الواحد لدى كل المصارف العاملة في لبنان. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن عدد المودعين **هو مليون و١٤٣ ألفاً** استناداً إلى ما صرَّح به سعادة حاكم مصرف لبنان من أن القرار سيعيد مجمل ودائع ٨٠٠ ألف مودع وما نسبته ٧٠٪ من المجموع، يتبيَّن أن الكلفة الظاهرة للسداد بالدولار الأميركي ستكون بحدود ٥,٥ مليارات دولار سنوياً (١,١٤٣ مليون مودع x ٤٨٠٠ دولار). طبعاً، الكلفة الفعلية وليس الظاهرة هي أدنى بكثير، إذ ستكون بحدود ٢,٥ مليار دولار كما في تقديرات مصرف لبنان تموَّل مناصفةً من حسابات المصارف لدى المراسلين في الخارج ومن الاحتياطي الإلزامي للمصارف في مصرف لبنان. فصغار المودعين يسحبون ودائعهم بالدولار في غضون ثلاثة أشهر تقريباً في المتوسط.

لقد اتُّخذ هذا القرار الشعبوي بضغط من السلطة السياسية على الرغم من إدراك أعضاء المجلس المركزي جيداً بأن حسابات المصارف لدى المراسلين والبالغة ٤,٣٢ مليار دولار كما في نهاية نيسان ٢٠٢١ تقابلها التزامات قدرها ٥,٣٨ مليار دولار. أي أن الوضعية الصافية للمصارف مع البنوك المراسلة ما زالت سلبية بقيمة ١,٠٦ مليار دولار.

وإذا علمنا أن ودائع الزبائن الجديدة (Fresh)، التي يمنع التعميم ١٥٨ استعمالها، تفوق بدورها ١,٣ مليار دولار، لأصبحت الفجوة الخارجية للمصارف تتخطّى ٢,٣٦ مليار دولار. كما أن سداد المصارف للمودعين بمعدَّل ٢٠٠ دولار شهرياً على مدى السنة الأولى بكلفة ١,٢٥ مليار دولار سيحوّل وضعيّة المصارف الخارجية الصافية إلى عجز قدره ٣,٦١ مليار دولار. وتؤكّد المؤسّسات المالية الدولية ومؤسّسات التصنيف العالمية كلّها هذا الواقع الصعب والمعقَّد. ونتساءل ما إذا كانت لجنة الرقابة على المصارف لا تُطلع المجلس المركزي على حقيقة الأرقام أم أنها ستظلّ الصامت الأكبر كما العادة!؟ وهكذا، بدل تقوية موجودات المصارف في الخارج لتمويل الاقتصاد في إطار خطة تتّفق عليها الحكومة متى تشكَّلت مع صندوق النقد الدولي ومع سائر الدول الداعمة، يتّم استنزاف المصارف في ما تبقّى من احتياطيّاتها لدى مصرف لبنان وفي الخارج في محاولة غير مجدية لكسب الوقت وبكلفة جعلت حتى السيد Gerry Rice الناطق باسم صندوق النقد الدولي يدين بلغة دبلوماسيّة سياسات السلطة اللبنانية التي أدَّت إلى تدهور سعر صرف الليرة وإلى التضخم والفقر وتبديد الفرص والاستمرار في هذه السياسات العقيمة كالإجراءات المتّخذة أخيراً من قبل المجلس المركزي لمصرف لبنان. ولكي نكون صريحين، نسجّل للتاريخ بأن جمعية المصارف لم تُستشَر بشأن هذا القرار ولم توافق عليه على حدّ علمنا.

وللعلم، يعكف حالياً فريق عمل واسع من مسؤولي العمليات في المصارف على استكشاف سبل وضع مقتضيات التعميم ١٥٨ موضع التنفيذ. ويبدو أن التعميم يطرح أسئلة أكثر من الأجوبة التي يحملها!

ثانياً، تضمَّنَ قرار المجلس المركزي المشار إليه إلزام المودعين الذين يقـرّرون الاستفادة من السحوبات النقدية بالعملة الأجنبية موجب تحويل مبلغ موازٍ إلى الليرة اللبنانية بسعر المنّصة البالغ حالياً ١٢ ألف ل.ل. للدولار الواحد. ويخلق هذا الموجب في غضون سنة ما يقارب ٣٠ تريليون ل.ل.، أي ما يزيد حجم الكتلة النقدية المتداولة بنسبة ٨٠٪. وسيؤدّي ذلك حكماً إلى ضغوطات تضخّمية وازنة يصعب احتسابها مسبقاً، لكنها ستضعف القدرة الشرائية للعملة الوطنية لدى ذوي الدخل المحدود الذين يقبضون أجورهم، الزهيدة أساساً، بالليرة اللبنانية إضافةً إلى إضعاف مدّخرات اللبنانيّين التي ما زالت في المصارف وقدرها ٣٩ ألف مليار ل.ل. كما ستفضي إلى إضعاف المدّخرات بالليرة التي يحتفظون بها في منازلهم والتي تقدَّر بدورها بعدَّة آلاف من المليارات. والأخطر من ذلك أن تدهور قيمة الليرة اللبنانية يهدّد بشكل جدّي تعويضات نهاية خدمة جميع المضمونين، ذلك أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يحتفظ عملياً بكلّ أمواله بالليرة منها ما يقارب عشرة آلاف مليار بسندات خزينة. وينسحب الوضع ذاته، ولو بمبالغ أدنى بكثير، على مؤسّسة ضمان الودائع ما يؤذي بدوره صغار المودعين المشمولين بضمان ودائعهم حتى ٧٥ مليون ل.ل.

ثالثاً، تضمّن قرار المجلس المركزي «التاريخي» تخفيض التوظيفات الإلزامية للمصارف لديه بالعملة الأجنبية من ١٥٪ إلى ١٤٪. ما يعني تخفيضاً للاحتياطي الإلزامي بمقدار ١,١ مليار دولار. ولكانت هذه الخطوة حميدةً ومشكورةً لو تمَّ رصد المبلغ المحرَّر لإعادته إلى أصحابه الحقيقيّين، أي المودعين. ولكن نخشى استعمال هذا المبلغ مجدّداً لإطالة عمر الدعم من أموال المودعين. ويشكّل التمادي في هذا السلوك انتقاصاً واضحاً من حقوق المودعين ومساساً بحقّ البلد ككل خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار حجم الهدر والتهريب الذي بات على كل شفةٍ ولسان.

أخيراً، نعجب أن يتضمّن تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٨ في مادته الثامنة تهديداً بإحالة المصرف غير الملتزم إلى الهيئة المصرفية العليا. وطبعاً، يصعب على الناس، وأنا واحد منهم، أن يفهموا معنى ومغزى هذه الإشارة! فلدى المصارف ما يفوق الثمانين مليار دولار ودائع وشهادات إيداع، وليس قروضاً، لدى البنك المركزي. فهل يُحال مصرف يعجز عن توفير ٤٠٠ دولار شهرياً لمودع إلى الهيئة المصرفية العليا؟ وهل يتعرّض لعقوبات قد تصل إلى الشطب من لائحة المصارف بمنطوق المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف بينما لديه ودائع بمليارات الدولارات لدى مصرف لبنان، أي مصرف المصارف الذي يُعتبر في كل دول العالم الملاذ الآمن والأقلّ مخاطر لتوظيفات المصارف!

لقد آن الأوان لوقف كلّ التدابير والسياسات التي تهدف إلى شراء القليل من الوقت بهدر الكثير من الإمكانات والموارد رحمةً بالبلاد والعباد.

الأمين العام

الدكتور مكرم صادر

يعبِّر هذا المقال عن الرأي الشخصي لكاتبه وليس عن رأي مجلس إدارة الجمعية أو مصارفها الأعضاء.

نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية
كانون الثاني - آذار ٢٠٢١

في ظلّ الظروف الإستثنائية التي يمرّ بها البلد والإقفال التّام خلال الأسابيع الأولى من العام ٢٠٢١، استطاعت مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية المصارف المشاركة في دورة تدريبية نظّمتها الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي "EBTN" حول "Technology for HigherEd and Corporate Learning" في ٢٧ كانون الثاني الفائت. أيضاً، شارك مدير تطوير الموارد البشرية، الذي هو عضو في مجلس إدارة هذه الشبكة، في اجتماع مجلس الإدارة الذي انعقد في ١٩ آذار الماضي.

وأعلنت المديرية عن نشاطات التدريب للفصل الثاني من العام كما يلي:

Webinar حول "Road to Basel IV- Looking ahead to 2023"

نظّمت المديرية دورة تدريبيّة عن بُعد حول «Road to Basel IV - Looking ahead to ٢٠٢٣» بين ١٧ و٢٠ أيّار ٢٠٢١ عبر تقنيّة Zoom. وشارك في اللقاء مدراء وموظفو مديريات المخاطر، التمويل، الخزينة، الأسواق المالية، الإمتثال والتدقيق الداخلي. أما التدريب فيها فتولّاه السيد رودريك أبي الحسن، رئيس دائرة الاستراتيجية وتحليل المخاطر لمجموعة الاعتماد اللبناني ومحاضر جامعي. وقد اتّبع المنهاج التالي:

- The main components and definition of regulatory capital and risk weighted assets under Basel IV;
- The improvements brought to the treatment of credit risk;
- The enhancements brought to the treatment of operational risk;
- The implementation of the leverage ratio surcharge introduced for the largest Banks;
- The implementation of the risk-sensitive output floor and
- The new implementation timetable.

Webinar حول «Blockchain»

نظّمت المديرية دورة تدريبيّة عن بُعد حول «Will Blockchain Revolutionize Banking?» في ٢٧ أيّار ٢٠٢١ عبر تقنيّة Zoom. وقد تولّى التدريب فيها الدكتور أندره غلام، مؤسّس وصاحب شركة LOGICA s.a.r.l وهو اختصاصي في مجال الأمان على أنظمة المعلومات. أما المنهاج الذي اتّبعه فهو التالي:

- Blockchain explained
- Blockchain applications
- Will blockchain revolutionize or disrupt banking
- Conclusion
- Q&A Session

مصرف لبنان يوجّه البنوك للإشتراك في المنصّة الإلكترونية

أصدر حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، تعميماً حمل الرقم ٩٣٤، طلب فيه من المصارف الإشتراك في المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة.

وجاء في نصّ التعميم أنه لمّا كان مصرف لبنان قد أنشأ منصّة إلكترونية لعمليات الصرافة تضمّ كلًا من مصرف لبنان والمصارف ومؤسّسات الصرافة.

وبما أن الظروف الإستثنائية الحالية التي يمرّ بها لبنان، أثّرت بشكل كبير على سعر صرف العملات الأجنبية النقدية.

وبما أنه يقتضي تنظيم عمليات الصرافة، وذلك حمايةً لإستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، وتحضيراً للقيام بعمليات الصرافة بالعملات الأجنبية مقابل الأوراق النقدية بالليرة اللبنانية. يُعتبر كل مصرف حائزاً، حكماً، على رخصة صرافة، وعليه إتّخاذ الإجراءات اللازمة للقيام بعمليات الصرافة النقدية وفقاً لمفهوم القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ أسوةً بمؤسّسات الصرافة.

وبالتالي، يُطلب من المصارف العاملة في لبنان، خلال مدة حدّها الأقصى ٢٠٢١/٤/١٦، الإشتراك في المنصّة الإلكترونية لعمليات الصرافة المنشأة من مصرف لبنان، والتسجيل على التطبيق الإلكتروني العائد لهذه المنّصة، والإلتزام بالشروط التي سيصدرها مصرف لبنان بهذا الخصوص.

الاحتياطي بالعملة الأجنبية يتراجع إلى ١٧,١٢ مليار دولار نهاية آذار ٢٠٢١

تراجعت إحتياطيّات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية بمبلغ قدره ٣٨٤,٧٧ مليون دولار خلال النصف الثاني من شهر آذار ٢٠٢١ إلى ١٧,١٢ مليار دولار، من ١٧,٥١ مليار دولار في منتصفه، وقد أظهرت ميزانية مصرف لبنان إنخفاضاً في موجوداته الخارجية بمبلغ قدره ٣٨٤,٧٧ مليون دولار خلال النصف الثاني من شهر آذار ٢٠٢١ إلى ٢٢,١٥ مليار دولار، من ٢٢,٥٤ مليار دولار في منتصفه.

وعند تنزيل محفظة اليوروبوند اللبنانية التي يحملها مصرف لبنان، والبالغة قيمتها ٥,٠٣ مليار دولار، تصبح قيمة إحتياطيّاته بالعملة الأجنبية ١٧,١٢ مليار دولار في نهاية الشهر الثالث من العام الحالي. في سياق آخر، تُبيّن ميزانية مصرف لبنان تراجعاً بنسبة ١,٧١٪ (٣٩٩,٦٠ مليون دولار) في قيمة إحتياطيّاته من الذهب إلى ٤١٥,٥ مليار دولار مع تراجع سعر الذهب بشكل كبير بحيث أدّى ارتفاع مردود السندات الحكومية الأميركية إلى زيادة تكاليف الفرصة للإحتفاظ بالذهب.

أما على أساس سنوي، فقد تراجعت قيمة الموجودات الخارجية لمصرف لبنان بنسبة ٣٧,١٢٪ (١٣,٠٨ مليار دولار) مقارنةً بالمستوى الذي كانت عليه في نهاية شهر آذار ٢٠٢٠، والبالغ حينها ٣٥,٢٣ مليار دولار. من جهة أُخرى، ارتفعت قيمة إحتياطيّات الذهب لدى مصرف لبنان بنسبة ٤,٨٨٪ (٠,٧٢ مليار دولار) عند مقارنتها بالمستوى المسجّل في الفترة نفسها من العام الماضي، والبالغ حينها ١٤,٨٢ مليار دولار. وعليه، يساوي إجمالي الإحتياطيّات (الموجودات الخارجية وإحتياطيّات الذهب) حوالي ١٧,٣٤٪ من الدين العام الإجمالي و٣٨,١٨٪ من صافي الدين العام، وهو يغطّي حوالي ١٨٧ شهراً من خدمة الدين.

بنك مياب يعلن إلتزامه بمتطلّبات تعاميم مصرف لبنان

أعلن بنك **«مياب»** عن وفائه بجميع الإلتزامات المنصوص عليها في التعاميم الأخيرة لمصرف لبنان. فوفقاً للقرار رقم ١٣٢٥٩، الصادر عن مصرف لبنان بموجب التعميم الوسيط رقم ٥٦٧، قام بنك «مياب» بزيادة رأس مال البنك من الفئة الأولى بنسبة ٢٠٪ كما هو محدّد في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.

كما امتثل بنك مياب لمتطلّبات تعميم مصرف لبنان رقم ١٥٤ من خلال إنشاء حساب خارجي في المصارف المراسلة، خالٍ من أيّ التزامات، يمثّل ما لا يقلّ عن ٣٪ من إجمالي ودائع البنك بالعملات الأجنبية على النحو المحدّد في ٣١ تموز ٢٠٢٠.

بالإضافة إلى ذلك، سيواصل بنك مياب التزامه الأقصى بالشفافية وأفضل الممارسات المصرفية من خلال الإلتزام باللوائح والمبادئ التوجيهيّة الدولية والمحلية وسيواصل لعب دوره على أكمل وجه والمساهمة في ضمان استمرارية القطاع المصرفي اللبناني للحفاظ على حقوق عملائه.

سمير عساف رئيساً لـ HSBC الشرق الأوسط

أعلن بنك **«اتش اس بي سي»** عن تعيين السيد سمير عساف رئيساً لمجلس إدارة HSBC الشرق الأوسط المحدود، وشركة HSBC الشرق الأوسط القابضة بي.في، وذلك إعتباراً من ١ أيار ٢٠٢١.

ويحلّ عساف مكان دافيد إيلون الذي سيتنحّى بعد ما يقرب من ١٠ سنوات قضاها في منصبه. وشغل عساف مؤخّراً منصب رئيس مجلس إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسّسات لدى البنك. وكان قد أشرف سابقاً على إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، أثناء تولّيه منصب الرئيس التنفيذي لقسم الخدمات المصرفية العالمية والأسواق لدى

البنك. كما يشغل سمير عساف عضوية عدد من مجالس إدارات الشركات التابعة لبنك HSBC.

نقل أسهم عوده مصر الى بنك أبو ظبي

أعلن **بنك أبو ظبي الأول** في بيان «بدء عملية نقل الأسهم لاستكمال الاستحواذ على حصة ١٠٠٪ من رأسمال بنك عوده ش.م.م. (مصر)، التابع لمجموعة عوده المصرفية اللبنانية، عقب الحصول على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة».

ولفت بنك أبو ظبي في بيانه الى أنه «بعد إتمام عملية نقل الأسهم، سيباشر دمج أصول وعمليات كل من بنك عوده (مصر) وبنك أبو ظبي الأول - مصر، ومن المتوقّع الإنتهاء من عملية الإندماج خلال عام ٢٠٢٢»

وأشار الى أنه «بعد نقل الأسهم، سيساهم الإستحواذ في جعل بنك أبو ظبي الأول أحد أكبر البنوك الدولية العاملة في جمهورية مصر العربية من حيث الأصول التي تتجاوز قيمتها ١٣٠ مليار جنيه مصري (٨,٥ مليار دولار) بعد التجميع في تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠».

وأوضحت الرئيسة التنفيذية لمجموعة بنك أبو ظبي الأول هناء الرستماني أن «هذه الخطوة تمثّل إنجازاً استراتيجياً داعماً لطموحات بنك أبو ظبي الأول التنموية على المستوى الدولي، ومن شأنها تسريع توسّع أعماله في أحد أهم الأسواق التي تتمتّع بمقوّمات نمو عالية».

وقالت: «سوف يلعب هذا الاستحواذ دوراً جوهرياً في تعزيز حجم وزخم أعمال بنك أبو ظبي الأول في مصر، إلى جانب إثراء الخدمات التي نقدّمها لعملائنا محلياً وعالمياً. ولا شك بأن البنك يتمتّع بتواجد قوي في السوق المصرية منذ عدة عقود، لذا نؤكّد من هذا المنطلق عمق التزامنا بدعم عملائنا الحاليّين والجدد من الأفراد والشركات على حدّ سواء، وبأن ندعم الإستثمارات والأنشطة التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، لإثراء القيمة المحقّقة للمساهمين ولتمهيد الطريق أمام المزيد من الفرص التنموية الواعدة».

وأشار البيان الى أن «الخدمات المصرفية المتميّزة التي يقدّمها بنك عوده (مصر) للأفراد والشركات، إلى جانب شبكة فروعه الواسعة، ستدعم العمليات التشغيلية لبنك أبو ظبي الأول في مصر، الذي يتمتّع بتواجد متميّز في السوق المصرية منذ عام ١٩٧٥»، لافتاً الى أنه «تمّ اختيار محمد عباس فايد لتعيينه في منصب الرئيس التنفيذي للبنك المدمج، بعد إتمام العناية الواجبة من قبل جهات مستقلّة. وكان فايد قد انضمّ إلى بنك أبو ظبي الأول عام ٢٠١٩، وشغل سابقاً منصبي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك عوده (مصر) مما أكسبه خبرات واسعة على مدى ثلاثة عقود في القطاع وفي السوق المصرية».

بنك بيروت يوفّر خدمة Fresh Funds الأموال الفريش تنعش الاقتصاد

صدر عن **بنك بيروت** بيان جاء فيه: «إزاء التحدّيات اليومية التي يعيشها اللبنانيون، من أزمة مالية وضيق إقتصادي وإقفال البلاد في ظل جائحة كورونا وتداعياتها ومخاطرها، كان من الضرورة تسهيل تأمين حاجات المواطنين وإنعاش الإقتصاد ولو بالحدّ الأدنى، الأمر الذي دفع بنك بيروت إلى تقديم سلسلة من التسهيلات ضمن حساب Fresh Funds الذي يقدّمه للمواطنين لتسهيل حصولهم وتصرّفهم بأموالهم الجديدة أو تلك التي تصلهم من الخارج، وذلك من دون الحاجة لزيارة المصرف والتعرّض للتخالط وإمكانيّة الإصابة بفيروس كورونا.

ومن بين التسهيلات التي يقدّمها حساب Fresh Funds إمكانية فتحه إلكترونياً عبر التطبيق الهاتفي الخاص بالمصرف وإستفادة صاحبه من الأموال المحوَّلة إليه من الخارج، سواء نقداً عن طريق السحب من أجهزة الصرّاف الآلي أو عن طريق الإنفاق محلّياً ودولياً في نقاط البيع وعبر الإنترنت ببطاقة سحب مجانية خاصة بالحساب. ولعلّ الميزة الأبرز في هذا الحساب هي ميزة التحاويل، فهو يسمح لمستخدميه بتحويل الأموال محلياً لأشخاص لا يحملون بطاقة مصرفية عبر خدمة Instacash المتوافرة على أجهزة الصرّاف الآلي التابعة لبنك بيروت. هذا فضلاً عن أنه يتيح إجراء تحويلات إلى الخارج مباشرةً من حساباتهم، مستعيضين بذلك عن زيارة المصرف أو شركة تحويل الأموال.

إلى ذلك، يقدم بنك بيروت إمكانية الإستفادة من قرض بفائدة مخفّضة لدى فتح حساب إيداع لأجل Fresh Funds Time Deposit Account يمكن التقدّم بطلب للإستحصال عليه عبر تطبيق المصرف الهاتفي، من دون إجراءات طويلة وضرورة زيارة المصرف، مع العلم أن هذا الحساب يمنح فائدة دائنة تُدفع نقداً بالعملة الأجنبية.

مع هذه المميّزات بات من السهل اليوم تنفيذ العمليات المالية من المنزل عبر القنوات المصرفية الإلكترونية ما يوفّر على المواطنين عناء التوجّه إلى الفرع أو التجوّل في ظل جائحة كورونا».

بنك الإستثمار الأوروبي: لا يوجد حالياً عرض تمويلي منا لمرفأ بيروت

أعلن المكتب الصحافي **لبنك الإستثمار الأوروبي** EIB في بيان

«أن البنك على دراية بالإقتراح المقدّم من ميناء هامبورغ وفريقه الإستشاري لإعادة إعمار ميناء بيروت والمناطق المحيطة به. مع ذلك لا يوجد حالياً عرض تمويلي من بنك الإستثمار الأوروبي». وقال البنك في بيان: «يخضع أي تمويل من بنك الإستثمار الأوروبي لدراسة جدارة المشروع، كما تتمّ الموافقة على التمويل من خلال إتّباع إجراءات البنك المعتادة للموافقة على مثل هذه العمليات وهو ما يشمل، من بين أمور أخرى، الإمتثال الكامل لقواعد المشتريات بالإضافة إلى إحترام المعايير البيئية والإجتماعية».

وأضاف البيان: «يقف البنك على أهبة الإستعداد لدعم الشعب اللبناني وجهود إعادة الإعمار كجزء من فريق أوروبا Team Europe جنباً إلى جنب مع شركائه والمجتمع الدولي والجميع». وأكّد البنك دعمه «بشكل كامل مبادئ الشفافية والمساءلة والشمول المنصوص عليها في مبادرة بيروت للإصلاح والإنعاش وإعادة الإعمار، والبنك عضو في المجموعة الإستشارية. هذه أمور ضرورية من أجل عدم تكرار أخطاء الماضي وإعادة البناء بشكل أفضل من أجل وضع لبنان على طريق الإنتعاش المستدام».

بنك الإعتماد اللبناني يقدّم خدمات مصرفية جديدة تماشياً مع الظروف الراهنة

صدر عن بنك **الإعتماد اللبناني** بيان جاء فيه: «تماشياً مع استراتيجيّة المصرف للعمل بشكل إستباقي لتلبية إحتياجات العملاء، ونظراً للوضع الإقتصادي الحالي الذي يمرّ به لبنان والذي فرض تخفيضاً على سقوف الإنفاق الدولي على البطاقات، قام الإعتماد اللبناني بإطلاق خدمة International Wallet لحاملي البطاقات الحاليّين. وهي خدمة مبتكرة، فريدة ومجانية، تسمح للعملاء بإضافة «محفظة دولية» على بطاقة الإئتمان الحالية بالدولار الأميركي، وتحميلها بأموال جديدة Funds Fresh وإستخدامها في الخارج عبر نقاط البيع والإنترنت وأجهزة الصرّاف الآلي من دون قيود. كما أنه يمكن للزبائن إستخدام البطاقة نفسها محلياً وفقاً لسقف الإنفاق المحدّد لبطاقاتهم».

مؤشر : BLOM PMI تدهور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في نيسان

أظهرت نتائج مؤشّر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI في شهر نيسان ٢٠٢١، تدهوراً في النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني، بوتيرة هي الأدنى منذ ثمانية عشر شهراً.

وتعليقاً على نتائج المؤشّر، قال المدير العام لبنك لبنان والمهجر للأعمال فادي عسيران:« يشير ارتفاع مؤشّر مدراء المشتريات إلى ٤٧,١ نقطة في شهر نيسان ٢٠٢١ إلى تدهور النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني بوتيرة هي الأدنى منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٩.

ونتج ارتفاع مؤشّر PMI عن الإنخفاض الضئيل ولكن الحادّ في مؤشّرات الإنتاج والطلبيّات الجديدة بالإضافة إلى الزيادة في تكاليف مستلزمات الإنتاج وأسعار الإنتاج بدرجة طفيفة جرّاء انخفاض أسعار الصرف الذي دفع معدَّل التضخم إلى الارتفاع. ويبدو أيضاً أنَّ معدل التوظيف قد استقرَّ بشكل عام في ضوء الإنخفاض الطفيف للأجور والرواتب».

وأضاف: «رغم كل هذه البوادر، ظلَّت توقّعات العام القادم بخصوص النشاط التجاري والإنتاج المستقبلي في الحضيض بسبب إنعدام الإستقرار الإقتصادي في لبنان نتيجة عدم بذل جهود فعّالة لتشكيل حكومة جديدة وتنفيذ برنامج للإصلاح الإقتصادي.

وخلصت نتائج الإستبيان الى أن «شركات القطاع الخاص اللبناني ظلّت متشائمة للغاية إزاء مستقبل الأعمال خلال الإثني عشر شهراً المقبلة. وكما كان الحال في آذار ٢٠٢١، بقيت توقّعات الشركات اللبنانية إزاء مستقبل الأعمال في الحضيض للشهر الثالث على التوالي». وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى مخاوف مع استمرار حالة انعدام الإستقرار السياسي والأوضاع الإقتصادية والمالية الصعبة التي تعيشها البلاد.

ستاندرد أند بورز: تضرّر مودعي المصارف اللبنانية «مرجّح جداً»

أفادت **«ستاندرد أند بورز غلوبال»** في تقرير جديد أنّه من المرجّح أن يتضرّر المودعون في المصارف اللبنانية مع امتصاصها تكلفة إعادة هيكلة ديون البلاد.

وفي ضوء حيازاتها الضخمة من الدين الحكومي، تجد المصارف اللبنانية نفسها في صميم أزمة مالية مستمرّة منذ عام ونيّف مذ تخلّفت الحكومة عن سداد التزاماتها بالعملة الصعبة في آذار ٢٠٢٠.

وجمّدت البنوك معظم ودائع العملاء الدولارية وحظرت تحويل الأموال السائلة إلى الخارج منذ اندلاع الإضطرابات أواخر ٢٠١٩. وقال محلّل الائتمان في «ستاندرد أند بورز» محمد داماك: «في ظلّ معاناة المصارف لتدبير السيولة، فإنّ تضرر المودعين، بشكل ما، مرجَّح إذا كان القطاع المصرفي سيمتصّ التكلفة العالية لإعادة الهيكلة».

وكان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قد صرّح بأنّ «أموال المودعين آمنة، وقد يستطيعون سحب جزء من ودائعهم بالدولار قريباً». وشرحت «ستاندرد أند بورز» أنّ تمويلًا من المساهمين أو من الخارج لن يكفي وحده على الأرجح لإمتصاص تكلفة إعادة الهيكلة.

وأضافت أنّ تكبّد المودعين خسائر، على سبيل المثال من خلال السداد لهم بأقلّ من سعر الصرف في السوق أو تحويل الودائع إلى حصص مساهمة يبدو مرجَّحاً بدرجة كبيرة.

وتابعت أنّ حجم الخسائر الكلية للمصارف سيتّضح حين تنفّذ الحكومة إعادة هيكلة الدين. ووفقاً للاحتمالات المختلفة، قالت «ستاندرد أند بورز» إنّ تكلفة إعادة هيكلة القطاع المصرفي قد تراوح بين ٢٣ و١٠٢ مليار دولار، بما يعادل ٣٠ إلى ١٣٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي الإسمي.

وأشارت محلّلة الائتمان في «ستاندرد أند بورز» ذهبية جوبتا إلى أنّ «حلّ الأزمة السياسية في لبنان مهم جداً للشروع في عملية إعادة الهيكلة، والتأجيلات قد تعقّد التعافي. يبدو أنّ العقبة الرئيسية أمام إعادة الهيكلة هي أن الحكومة الحالية في لبنان حكومة تصريف أعمال لا تملك سلطة الإتفاق على الشروط مع الدائنين».

وأكّدت «ستاندرد أند بورز» أنه حتى ٣١ آذار كانت المصارف المحلّية تحتفظ بنحو ٦٠٪ من أصولها كودائع وشهادات إيداع لدى البنك المركزي و١١٪ كسندات خزينة سيادية وسندات دولية.

تحويلات المغتربين في ٢٠٢٠: لبنان في المرتبة الثالثة إقليمياً

قدّر تقرير للبنك الدولي أن تكون تحويلات المغتربين حول العالم قد إنخفضت بنسبة ٢,٤٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ٧٠٢ مليار دولار من ٧١٩ مليار د.أ. خلال العام ٢٠١٩، لكنّ البنك الدولي أشار إلى أنّ التحويلات لم تتأثّر كثيراً بوباء كورونا، بحيث أن الإنخفاض المذكور آنفاً لعام ٢٠٢٠ بقي أدنى بكثير مما كان متوقّعاً (-٧,٠٪) في التقرير السابق ومن التراجع (-١,٥٪) الذي تمّ تسجيله خلال الأزمة المالية في العام ٢٠٠٩.

ولفت التقرير إلى أن وباء كورونا ساعد في رَقمنة التحويلات، بحيث إرتفعت التحويلات التي أجريت عبر القنوات الرقمية بشكل ملحوظ. وفي التفاصيل، فقد سجّلت شركات تحويل الأموال إرتفاعاً مطّرداً في الخدمات الرقمية فيما تراجعت التحويلات النقدية بشكل لافت، بحسب التقرير.

من منظارٍ آخر، وبحسب أرقام البنك الدولي، حصدت الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط حصة الأسد (نحو ٧٧,٦٪) من تحويلات المغتربين العالمية المقدَّرة لعام ٢٠٢١ كما هي الحال منذ العام ٢٠١٠ على الأقل.

وفي التفاصيل، إرتَقَب التقرير أن تتركّز غالبية التحويلات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في منطقتَي جنوب آسيا(١٥٢ مليار د.أ. أي حوالى ٢٧,٥٪) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (١٣٩ مليار د.أ. اي نحو ٢٥,١٪).

وتوقّع التقرير في هذا الإطار أن تتعافى تحويلات المغتربين إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط من تراجع بنسبة ١,٦٪ خلال العام ٢٠٢٠ إلى نمو بنسبة ٢,٦٪ في العام ٢٠٢١ لتصل إلى ٥٥٣ مليار د.أ. ونمو بنسبة ٢,٢٪ في العام ٢٠٢٢ إلى ٥٦٥ مليار د.أ.

على صعيد إقليمي، قَدَّرَ البنك الدولي أن التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد ارتفعت بنسبة ٢,٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ٥٦ مليار د.أ. مرتقباً أن تزداد هذه التحويلات بنسبة ٢,٦٪ في العام ٢٠٢١ إلى ٥٧ مليار د.أ. وبنسبة ٣,١٪ في العام ٢٠٢٢ إلى ٥٩ مليار د.أ.

وقد عَزا التقرير النمو الخجول في توقّعات العام ٢٠٢١ إلى الإنكماش الإقتصادي الناتج عن تفشّي وباء كورونا والتحاويل الضعيفة الآتية من بلدان الخليج.

محلياً، قَدَّرَ البنك الدولي حجم تحويلات المغتربين الوافدة إلى لبنان بقيمة ٦,٢ مليار د.أ. في العام ٢٠٢٠ (٦,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٩) ليحلّ لبنان بذلك في المركز الثالث إقليمياً مسبوقاً فقط من مصر(٢٩,٦ مليار د.أ.) والمغرب (٧,٤ مليارات دولار).

إضافةً إلى ذلك، ودائماً بحسب تقديرات البنك الدولي، فقد تَبَوّأ لبنان المركز الأول في المنطقة والثاني عالمياً بعد التونغا «٣٧,٧٪» من حيث مساهمة تحويلات المغتربين في الناتج المحلّي الإجمالي، والتي بلغت ٣٢,٢٪ في العام ٢٠٢٠، وحلّت وراءه الضفة الغربية وقطاع غزة (١٧,١٪ من الناتج المحلّي الإجمالي). وقد أضاف البنك الدولي أن متوسط كلفة التحويلات الوافدة إلى لبنان من بلدان ذات دخل مرتفع من ضمن دول منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية لا يزال عالياً جداً.

مؤسّسة رينه معوض توقّع اتفاقية لإنشاء منصّة التصدير Lebtrade بتمويل هولندي

وقّعت «مؤسّسة رينه معوض» مذكّرة تفاهم مع وزارة الإقتصاد والتجارة لإنشاء منصّة Lebtrade للتصدير بتمويل من المملكة الهولندية، وهي مخصّصة للمزارعين والمصنّعين والمصدّرين اللبنانيّين، وتوفّر جميع المعلومات الضرورية لأصحاب المصلحة المعنيّين في موقع واحد، وتعمل على تعزيز التصدير بهدف التنمية الإقتصادية والترويج للمنتجات المحلّية وعرض المنتجات الزراعية اللبنانية في الأسواق الدولية.

وقّع الاتفاق الرئيس التنفيذي للمؤسّسة النائب المستقيل ميشال معوض ووزير الإقتصاد والتجارة في حكومة تصريف الأعمال راوول نعمه في مقرّ الوزارة، في حضور السفير الهولندي هانز بيتر فان دير وود، إلى جانب المدير العام للمؤسّسة نبيل معوض ومدير مشروع تعزيز صادرات الفاكهة والخضار اللبنانية إلى الأسواق الأوروبية والإقليمية عماد رياشي، وعن وزارة الاقتصاد المدير العام محمد أبو حيدر ومديرة قسم الجودة رولا نصرالله.

وقال معوّض: «قرّرنا ألاّ نكتفي بلعن الظلمة بل أن نضيء شمعة. فجزء من هذه الحلول هو تقوية الإقتصاد المنتج وفي صلبه القطاع الزراعي في لبنان، لأنه أصبح واضحاً أنه إلى جانب أسباب الهدر والفساد وإدخال لبنان في صراعات المحاور، بالتأكيد فإن إدارة ظهرنا للإنتاج والزراعة كان من الأسباب الأساسية التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه».

وتحدّث عن مشروع تعزيز صادرات الفاكهة والخضار اللبنانية إلى الأسواق الأوروبية والإقليمية المموّل من المملكة الهولندية والذي تنفّذه مؤسّسة رينه معوض، معتبراً أنه «يندرج في صلب الإستراتيجية التي من المفترض أن نقوم بها ليس فقط كمؤسّسة ولكن كبلد»، مضيفاً «بدل أن نقارب الموضوع الزراعي من باب مساعدة المزارع جزئياً بمنطلق مساعدته للبيع، ونقلب المقاربة ونبحث عمّا يُباع والمواصفات والأسعار وكيف نبني سلسلة متكاملة من المزارع الى الأسواق حتى نستطيع أن ننتج ما يُباع وهذه هي الفكرة الأساسية في المشروع».

وعدّد الأصناف الأربعة التي يركّز عليها المشروع وهي الأفوكادو، البطاطا، الكرز، وعنب الطاولة، «التي بدأت المؤسّسة بتصديرها الى الأسواق الأوروبية للمرة الأولى منذ العام ٢٠١٨ واليوم نستكمل هذه السلسلة المضافة مع وزارة الاقتصاد».

وأكّد معوّض أن «إنشاء منصّة Lebtrade بإستثمارٍ من المملكة الهولندية ووضعها بتصرّف وإدارة وزارة الإقتصاد يسمح لكل متعامل في القطاع الزراعي، أكان مزارعاً أو تاجراً أو مصدّراً بالوصول إلى المعلومات الكافية حول الأسواق والاتفاقات المعمول بها بين لبنان والأسواق والأسعار والمواصفات والقروض اللازمة لهذه الأسواق والتجارب والنجاحات والفشل»، مشدّداً على أن «المعلومة والداتا هي أساس الإقتصاد العالمي اليوم».

وأشار إلى أن «المنصّة خصّصت اليوم لـ ٤ أصناف لكن بوجودها أصبح من السهل الإنطلاق منها لتكون منصّة تصدير للاقتصاد اللبناني ومنتجاته».

ووجّه معوض تحيّة إلى السفير الهولندي السابق في لبنان يان ولتمان الذي حضّر معه تصدير أطنان من البطاطا اللبنانية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، ثم فقد زوجته في انفجار مرفأ بيروت، متعهّداً أن «هذه التضحيات لن تذهب سدىً مع نجاح المشروع الجديد وأن تصبح مؤسّسة رينه معوض نافذة لبنان إلى العالم ونهضته».

من ناحيته، تحدّث السفير دير وود عن ارتباط لبنان بالسفارة الهولندية، موضحاً أن المعاناة التي عانتها السفارة الهولندية في لبنان وبيروت تشكّل سبباً وجيهاً للعمل يداً بيد لإعادة بناء المرفأ ولإعادة بناء الاقتصاد ومساعدة لبنان على الخروج من الأزمة الإقتصادية.

وإذ أكّد أن الكلمتين الرئيسيّتين للخروج من الأزمة الراهنة هما الأمل والثقة اللتين تشكّلان أساس هذا المشروع، أضاف: «الأمل والثقة لخلق فرص عمل، لمساعدة القطاع الإنتاجي في تعزيز الصادرات، والحصول على العملة الصعبة، واستعادة التوازنات، مما يتطلّب أكثر بكثير من هذا المشروع».

ولفت الى أن «هولندا هي صاحبة ثاني أكبر إنتاج زراعي في أوروبا، وهذا سبب وجودها»، مبدياً الإستعداد لبذل الجهود وتحقيق نجاح كبير، وآملاً أن «يكون هذا المشروع هو بداية الطريق نحو الإنتعاش الإقتصادي الكامل».

من جهته، أشار الوزير نعمه إلى أن «الإقتصاد الإنتاجي في لبنان قائم على اقتصاد المعرفة والتصدير. وعدّد المزايا التي يتمتّع بها لبنان، سواء المناخ الرائع أو التنوّع في الزراعة والصناعات المتعلّقة بالزراعة، والمنتجات العالية الجودة من الفاكهة وغيرها».

ولفت إلى أن «المزارعين لا يركّزون بشكل كاف على الجودة التي تتوافق مع المعايير الدولية، مثل معايير الإتحاد الأوروبي وغيرها»، مؤكّداً أهمية إنشاء هذه المنصّة.

وقال: «نستمرّ في بعض الأحيان في زرع المنتجات وحصادها من

دون الأخذ بعين الإعتبار الإمكانات الكاملة المتاحة، من هنا أهمية المشاريع القائمة لمساعدة لبنان في التوجّه نحو هذه المنتجات ذات القيمة المضافة العالية والتي تأخذ بعين الإعتبار السلسلة بأكملها، من الألف إلى الياء، وليس فقط بجزء واحد فقط»، مؤكّداً أن «وزارة الإقتصاد موجودة للمساعدة والتطوير ومجالها هو التصدير».

لبنان في المرتبة ٧٥ عالمياً والسادسة عربياً من حيث بيئة العمل عن بُعد

صنّفت شركة «CircleLoop» البريطانية لحلول وخدمات التكنولوجيا لبنان في المرتبة ٧٥ من بين ٨٥ دولة حول العالم وفي المركز السادس من بين تسع دول عربية على مؤشر العمل عن بُعد (Digital Nomad Index) للعام ٢٠٢١. كذلك، احتلّ لبنان المرتبة الأخيرة بين ٢٢ دولة ذات دخل متوسط إلى مرتفع مشمولة في المسح. أطلقت الشركة المؤشّر في العام ٢٠٢١ لتقييم مدى ملاءمة بلد ما «للعمل عن بُعد» لغير المقيمين، ويقيس جاذبية بلد ما «للرحّل الرقميّين» (Digital Nomads) يُعرَّف «الرحّالة الرقميون» على أنهم أفراد يعتمدون بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملهم، والذين غالباً ما يعملون عن بُعد.

يرتكز المؤشر على ثمانية عوامل، وهي معدل سرعة خدمات النطاق العريض الثابت والإنترنت عبر الهاتف المحمول في بلد ما، ومعدل الكلفة الشهرية لخدمات النطاق العريض الثابت، ومدى توافر إجازات عمل، ومعدل ايجار شقة من غرفة نوم واحدة، وتصنيف الدولة على مؤشر السعادة العالمي، ومعدل عدد عمليات البحث السنوية عن الوظائف عن بُعد في كل بلد عبر الإنترنت، ومستوى قبول المهاجرين للعمل في بلد ما. تراوح نتيجة البلد بين صفر و ١٠٠، حيث تعكس النتيجة الأعلى ملاءمة أفضل «للرحّالة الرقميّين». وقد نُشرت نتائج هذا المؤشّر في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لمجموعة بنك بيبلوس Lebanon This Week.

لبنان غير قادر إقليمياً على المنافسة، بسبب مخاطر سوق العمل

وفقاً لتقرير صدر مؤخّراً عن شركة «فيتش» حول مخاطر سوق العمل في لبنان، فإن لبنان غير قادر على المنافسة إقليمياً بسبب مجموعة من المشكلات التي تجعل عملية التوظيف والحفاظ على قوة عاملة مناسبة صعبة على المستثمرين. ومن بين المشكلات الرئيسية قلّة القوى العاملة، وارتفاع تكاليف العمالة، وانخفاض معدلات الإلتحاق بالمدارس على المستوى الإقليمي، وتدفق اللاجئين، وإنخفاض الإنفاق على التعليم، وهجرة الأدمغة من الخرّيجين الموهوبين. ثم أن خيارات التوظيف محدودة بسبب المشاركة النسائية المنخفضة للغاية في القوى العاملة، والتفاوت المكاني في مخيّمات اللاجئين والأنظمة التي تمنع اللاجئين من دخول القوى العاملة.

في هذا السياق، حصل لبنان على درجة إجمالية متوسّطة قدرها ٥١,٨ من ١٠٠ في مؤشّر مخاطر سوق العمل في «فيتش»؛ ما يضعه في المرتبة الثامنة بين ١٨ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي المرتبة ١٨٥ من أصل ٢٠١ دولة عالمية.

إنخفاض مستمرّ في عدد السيارات الجديدة المباعة في أول شهرين من عام ٢٠٢١

بحسب بيانات جمعية مستوردي السيارات في لبنان، بلغ عدد سيارات الركّاب المسجّلة حديثاً ٦٢ سيارة في الشهرين الأولين من عام ٢٠٢١، بإنخفاضٍ نسبتُه ٩٦,٧٪ مقابل ١٨٥٨ سيارة في الشهرين الأولين من العام ٢٠٢٠. وشهدت الرسوم التي دفعتها شركات استيراد السيارات لخزينة الدولة إنخفاضاً إضافياً من ٢٦٥ مليون دولار في العام ٢٠١٨ إلى ١٧٨ مليون دولار في العام ٢٠١٩، وإلى أقل من ٣٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٠.

إدارة الإحصاء المركزي: الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي انكمش بنسبة ١,٩% في العام ٢٠١٨

أصدرت إدارة الإحصاء المركزي تحديثاً للحسابات الإقتصادية الوطنية والتي تشمل نتائج رسمية للناتج المحلّي الإجمالي ومكوّناته لعام ٢٠١٩، كما راجعت بياناتها السابقة للفترة الممتدة بين ٢٠٠٦ و٢٠١٨.

وأشارت الإدارة إلى أن البيانات الخاصة بحساباتها الوطنية تشمل القطاع غير الرسمي والذي يُقدَّر بحوالي ٣٠٪ من الناتج، على الرغم من أن حجم هذا القطاع الحقيقي غير مؤكّد. كما لفتت إلى أنها لا تستطيع إنتاج مجموعة كاملة من الحسابات القطاعية، لا سيّما بالنسبة الى الأسر والشركات غير المالية، بالنظر إلى عدم توافر بيانات كافية للدخل. علاوةً على ذلك،

ذكرت الإدارة أن تقديراتها غير دقيقة، وذلك بسبب عدم وجود مسوحات منتظمة وبيانات مفصّلة عن تكلفة الإنتاج، والإنفاق الإستهلاكي، والعمالة، وإنفاق الوافدين الي لبنان، الى جانب معاملات أخرى. ونبّهت الى أن تقديراتها ليست دقيقة كما يُفترض أن تكون الحسابات الوطنية. وقدّرت الادارة أن الإقتصاد الحقيقي انكمش بنسبة ٧,٢٪ في العام ٢٠١٩، في حين عدّلت تقديراتها لانكماش الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي في لبنان في العام ٢٠١٨ من نسبة ١,٧٪ سابقاً الى ١,٩٪. وقد وردت نتائج المسح في التقرير الإقتصادي الأسبوعي لمجموعة «بنك بيبلوس» Lebanon This Week.

كما قدّرت إدارة الإحصاء المركزي النتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية بحوالي ٥٣,٦ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٩، مقارنةً بـ٥٥,٣ مليار دولار في العام ٢٠١٨. أيضاً، بلغ اجمالي الإنفاق الإستهلاكي ٥٧,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٩، مقابل ٥٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٨. ويشمل هذا الإنفاق ٤٩,٢ مليار دولار نفقات لإستهلاك الأسر، بالإضافة الى ٨,٧ مليار دولار نفقات للإستهلاك الحكومي في العام ٢٠١٩، حيث انخفض الإستهلاك الخاص الحقيقي بنسبة ٦٪ وتراجع الإستهلاك العام الحقيقي بنسبة ٦٪. كما بلغ كل من اجمالي تكوين رأس المال الخاص ٦,٦ مليار دولار وتكوين رأس المال الحكومي ٧٠٤,٥ مليون دولار في العام ٢٠١٩. وانخفض اجمالي تكوين رأس المال الخاص الحقيقي بنسبة ٣٣٪ في العام ٢٠١٩، وتراجع اجمالي تكوين رأس المال العام بنسبة ٢٧٪، ما أدّى الى إنخفاض نسبته ٣٢٪ في إجمالي تكوين رأس المال. وساهم تكوين رأس المال الإجمالي بمقدار ٨,٣ نقاط مئوية في انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام ٢٠١٩، يليه إستهلاك الأسر بنسبة ٥,٤ نقاط مئوية، ثم صادرات السلع والخدمات بنسبة ٠,٦ نقطة مئوية، في حين كان لواردات السلع والخدمات وللإستهلاك الحكومي مساهمات ايجابية بلغت ٦,٢ نقاط مئوية و٠,٩ نقطة مئوية على التوالي في النشاط الإقتصادي لعام ٢٠١٩.

تقرير «إرنست إند يونغ»: نسبة إشغال الفنادق في بيروت ١٨% وإيرادات الغرف تنخفض بنسبة ٧٦% في ٢٠٢٠

أظهرت الدراسة التي أجرتها شركة الاستشارات والتدقيق إرنست آند يونغ Ernst & Young عن القطاع الفندقي في منطقة الشرق الأوسط أن نسبة إشغال الفنادق ذات الأربع والخمس نجوم في بيروت بلغت ١٨٪ في العام ٢٠٢٠، مقابل ٦٨٪ في العام ٢٠١٩، و ٣٨٪ في ١٤ سوقاً عربياً. وسجّلت بيروت نسبة الإشغال الأدنى في المنطقة في العام ٢٠٢٠، بعدما كانت قد سجّلت النسبة السادسة الأعلى في العام٢٠١٩. وانخفض معدل نسبة إشغال الفنادق في بيروت بمقدار ٤٩,٥ نقاط مئوية على أساس سنوي في العام ٢٠٢٠، ما يشكّل نسبة التراجع الأعلى بين ١٤ سوقاً عربياً. وفي المقارنة، انخفض معدل نسبة إشغال الفنادق في المنطقة العربية بمقدار ٢٨,٥ نقطة مئوية في العام ٢٠٢٠ .

وأشار التقرير إلى أن معدل سعر الليلة في فنادق بيروت بلغ ١٧١ دولاراً أميركياً في العام ٢٠٢٠، أي بإنخفاض نسبتُه ٩,٥٪ من ١٨٩ دولاراً أميركياً في العام ٢٠١٩ ، وما يضع بيروت في المرتبة الخامسة من حيث الفنادق الأكثر غلاءً في المنطقة. وقد أتى معدّل سعر الغرفة في بيروت أعلى من المعدّل الإقليمي الذي بلغ ١٣٦ دولاراً أميركياً والذي انخفض بنسبة ١٨٪ من العام ٢٠١٩. وبلغ معدل سعر الليلة في فنادق بيروت ٢١٦ دولاراً أميركياً في كانون الأول ٢٠٢٠، أي بارتفاع نسبتُه ١٣٤,٤٪ من ٩٢ دولاراً أميركياً في كانون الأول ٢٠١٩، مقابل ٢١٥ دولاراً أميركياً في تشرين الثاني ٢٠٢٠.

فضلًا عن ذلك، بلغت الإيرادات الناتجة عن كل غرفة متوافرة (RevPAR) في فنادق بيروت ٣١ دولاراً أميركياً في العام ٢٠٢٠، مقابل ١٢٨ دولاراً أميركياً في العام ٢٠١٩، ما شكّل، الى جانب إيرادات فنادق مكّة المكرّمة، المعدل الرابع الأدنى في المنطقة في العام الماضي بعد معدل عمّان (٢٩ دولاراً أميركياً) والقاهرة ومسقط (٢٧ دولاراً أميركياً لكل منهما). وانخفضت الإيرادات الناتجة عن الغرف المتوافرة في بيروت بنسبة ٧٦٪ على أساس سنوي في العام ٢٠٢٠؛ وهي نسبة الإنخفاض الأعلى في المنطقة بحيث بلغت الإيرادات الناتجة عن الغرف المتوافرة في بيروت ٨٨ دولاراً أميركياً في كانون الأول ٢٠٢٠، أي بانخفاض نسبتُه ٢١٠,٦٪ من ٢٨ دولاراً أميركياً في كانون الأول ٢٠١٩. وبالمقارنة، سجّلت أبو ظبي أعلى معدل إشغال (٧٢٪)، في حين سجّلت الكويت أعلى معدّل سعر غرف (٢١٠ دولارات أميركية) ودبي أعلى إيرادات ناتجة عن كل غرفة متوافرة (٩٠ دولاراً أميركياً) في المنطقة في العام ٢٠٢٠.

وأشارت دراسة إرنست إند يونغ إلى أن الظروف الإقتصادية والسياسية غير المؤاتية في لبنان، فضلاً عن تفشي جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت في ٤ آب، أثّرت كلّها على أداء قطاع الضيافة في بيروت في العام ٢٠٢٠.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية في لبنان لا يزال الأعلى في المنطقة

أشار البنك الدولي في التقييم الذي أجراه حول تأثير وباء «كورونا» على تضخّم أسعار الموادّ الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى ارتفاع أسعار جميع السلع الغذائية المُدرجة في سلّته في لبنان في الفترة الممتدّة من ١٤ شباط ٢٠٢٠ إلى ٨ آذار ٢٠٢١. واحتسب البنك الدولي التغيّر في أسعار المواد الغذائية في ١٩ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر خمس فئات رئيسية من المواد الغذائية هي النشويات، ومنتجات الألبان، والفواكه، واللحوم والخضرة.

«اليونيسف»: فقدان ما يعادل ١١ مليون وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

كشف تقرير صادر عن منظمة «اليونيسف» لعام ٢٠٢٠ عن فقدان ما يعادل ١١ مليون وظيفة بدوام كامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة انتشار وباء كورونا.

وبحسب التقرير، «فقد أدى الوباء إلى زيادة الفقر وتقليل التفاعلات الإجتماعية ومحدودية الوصول إلى الخدمات، ما فاقم حالة الضعف. وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجّل أكبر عدد من الأطفال المحتاجين في جميع أنحاء العالم حتى قبل أزمة الوباء بسبب الصراعات والحروب المستمرّة بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب.

وفي العام ٢٠٢٠، عاش نصف الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فقر مدقع، وحُرموا من الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والإسكان والتغذية والرعاية الصحية ومياه الشرب والصرف الصحي. ومن المتوقّع أن تؤدّي الجائحة إلى رفع إجمالي عدد الأطفال الذين يعيشون في أسر فقيرة إلى أكثر من ٦٠ مليوناً.

ولا يقتصر تأثير الإنكماش الإقتصادي في العديد من بلدان الشرق الأوسط على الأطفال فحسب، بل يطال أيضاً النساء، إذ تشير الأدلّة إلى أن الإنهيار الإقتصادي يزيد من مخاطر آليات المواجهة السلبية مثل زواج الأطفال والزواج المبكّر والزواج القسري، التي تؤثّر بشكل غير متناسب على الفتيات».

إتحاد المصارف العربية وقّع إتفاقية مع حكومة السعودية لإنشاء مقرّ في الرياض

أعلن إتحاد المصارف العربية الذي يتّخذ بيروت مقرّاً رئيسياً له عن توقيع إتفاقية مقرّ بين حكومة المملكة العربية السعودية ممثّلة بوزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود وإتحاد المصارف العربية ممثلاً برئيس الإتحاد الشيخ محمد الجراح الصبّاح والأمين العام للإتحاد وسام حسن فتوح في العاصمة الرياض، لإنشاء مقرّ ومكتب إقليمي للإتحاد في المملكة بناء على القرار الصادر في جلسة مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين سلمان بن عبد العزيز آل سعود ومشاركة ولي العهد الأمير الملكي محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، والذي أوكل وزير الخارجية بتوقيع هذا البروتوكول.

وأوضح الإتحاد في بيان، أنه «يتطلّع الى الأهمية الكبيرة لتوقيع مثل هذا البروتوكول مع حكومة دولة عربية بأهمية المملكة العربية السعودية ودورها الكبير على جميع المستويات العربية والإقليمية والدولية لا سيّما وأن المملكة هي الدولة العربية الوحيدة ضمن مجموعة العشرين G20، ويسعى الإتحاد من ضمن أهدافه ونشاطه حسب نظامه الأساسي إلى تعزيز العلاقات مع المملكة وقطاعها المصرفي المهم والمتقدم خصوصاً لجهة كل ما يتعلّق بالعمل المصرفي العربي المشترك وأعمال المصارف العربية ونشاطاتها على الصعد كافة، مع ما يستتبع ذلك من إستمرار عمل الإتحاد على تنسيق وتوحيد التشريعات والأنظمة المصرفية والمالية العربية وإعداد الدراسات اللازمة وخلافه من الأمور ذات الطابع المصرفي، فضلاً عن العمل على تنشيط علاقات التبادل التجاري والإستثماري مع المملكة العربية السعودية وسبل التعاون معها بهذه المجالات الواسعة وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد سمو الأمير الملكي محمد بن سلمان».

ولفت اتحاد المصارف العربية الى أنه يتطلّع الى «إنشاء مقرّ إقليمي مركزي له في عاصمة المملكة الرياض في أقرب وقت ممكن، وكذلك الى فتح مكتب تمثيلي له في مدينة المستقبل الواعدة في المملكة مدينة نيوم الواقعة على البحر الأحمر».

المنظّمة الدولية للهجرة: ٥٠% من العمّال المهاجرين في لبنان فقدوا وظائفهم

حذّرت المنظمة الدولية للهجرة من أن الأزمات المتلاحقة في لبنان، من الإنهيار الإقتصادي إلى إنتشار جائحة كورونا

فانفجار مرفأ بيروت، فاقمت معاناة العمّال المهاجرين الذين بات أكثر من نصفهم عاطلاً عن العمل.

وأوردت المنظمة التابعة للأمم المتحدة، في تقرير، أن «٥٠٪ من المهاجرين ممن شملتهم الدراسة أفادوا بأنهم عاطلون عن العمل، حيث فقدت الغالبية وظائفها في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠.

ونقلت المنظّمة عن «أكثر من ٥٠٪ بأنهم غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية»، كما قال نحو نصفهم إنهم «يقيمون في ظروف غير آمنة ودون المستوى المطلوب بسبب عدم ملاءمة المساكن، وإرتفاع الإيجارات، والتهديد بالإخلاء الوشيك، والمنازل المتضرّرة».

يعيش في لبنان عشرات الآلاف من عمال الخدمة المنزلية، غالبيتهم العظمى من النساء اللواتي يحملن تصاريح عمل ويتحدّر القسم الأكبر منهنّ من إثيوبيا والفيليبين وبنغلادش. وقد غادر الكثير من هؤلاء خلال العام الماضي بعدما صاروا عاجزين عن نيل رواتبهم بالدولار مع إنهيار قيمة العملة المحلّية.

ووجد تقرير المنظّمة الدولية للهجرة «إستعداداً كبيراً بين نصف المستجيبين للعودة إلى بلدان المنشأ».

وأفاد كثر، وفق التقرير، «بأنهم يتعرّضون لأشكال مختلفة من الإيذاء الجسدي والنفسي بما في ذلك التنمر والضرب والتحرش الجنسي والإجبار على العمل لساعات طويلة، فضلاً عن الحرمان من الأجور».

ولا يشمل قانون العمل في لبنان عاملات المنازل المهاجرات اللواتي يخضعن لنظام كفالة يربط إقامتهن القانونية بعلاقة تعاقدية مع أرباب العمل. ويمنح هذا النظام أصحاب العمل «سيطرة شبه كاملة» على حياة العاملات الأجنبيّات، ويجعلهن عرضةً لكل أشكال الإستغلال وسوء المعاملة مقابل رواتب ضئيلة.

منذ صيف العام ٢٠١٩، وعلى وقع الإنهيار الإقتصادي الأسوأ في لبنان، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من ٨٥ ٪ من قيمتها، وبات أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر.

ونقل التقرير عن عاملات مهاجرات قولهنّ إن «ليس أمامهن خيار آخر سوى اللجوء إلى العمل الإستغلالي أو الخطير أو غير القانوني لإعالة أُسَرهن».

من جانبه، قال ماتيو لوسيانو، مدير مكتب المنظّمة في لبنان، إنه «من المتوقّع أن يزداد تعرّض المهاجرين للإستغلال وسوء المعاملة مع إستمرار تدهور الوضع الإقتصادي واستمرار محدودية فرص العمل»، مؤكّداً أن «هناك حاجة ملحّة للتوسّع السريع في نطاق خدمات مساعدة العودة الطوعية في لبنان».

وتسعى المنظّمة للحصول على تمويل يوسّع نطاق برنامجها لدعم العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلادهم.

CEDAR OXYGEN يموّل إقراض ٢٢ مشروعاً صناعياً بقيمة ٤٥ مليون دولار

أنجز صندوق Cedar Oxygen دراسة عشرات الملفّات لصناعيّين لبنانيّين تقدموا بطلبات قروض. وقد أبلغ ممثّل الصندوق في لبنان وسام غرّة وزير الصناعة في حكومة تصريف الأعمال الدكتور عماد حب الله، في اجتماع بحضور وفد من مجلس إدارة جمعية الصناعيّين برئاسة زياد بكداش وعضوية رئيس لجنة التمويل الصناعي في مجلس ادارة الجمعية صخر عازار والمدير العام للجمعية طلال حجازي، حيث عرض المجتمعون لوجود فرصة حقيقية لدعم مشاريع صناعية وجذب مستثمرين إلى القطاع الصناعي.

وشرح غرّة أن «مقرّ الصندوق في لوكسمبورغ والآلية المتّبعة تقوم على منح التمويل للتصدير أو لتأمين حاجات السوق المحلّي، وتمتدّ مدة الإقراض حتى سنة واحدة، حيث تخضع العقود للقانون البريطاني مقابل ضمانات يُتّفق عليها سابقاً بين إدارة الصندوق والصناعي»، وأوضح أن «إنشاء الصندوق تمّ في أيار ٢٠٢٠، وأول المستثمرين كان مصرف لبنان في شهر تشرين الأول ٢٠٢٠، علماً أنه تمّت الموافقة على تمويل اثنين وعشرين ملفّاً بقيمة خمسة وأربعين مليون دولار».

وشكر حب الله الجهود المبذولة لإنشاء الصندوق، ونوّه «بدعم مصرف لبنان على هذا الصعيد»، مشيراً إلى أن «الإستفادة منه مفتوحة أمام جميع الصناعيّين الأعضاء وغير الأعضاء في جمعية الصناعيّين»، ودعا إلى «تسهيل شروط الإقراض والتخفيف من الأعباء على الصناعيّين عبر اعتماد فوائد مقبولة»، مطالباً بـ«أعلى مستوى من الشفافيّة في ما يخصّ عمليات الصندوق وبمراجعة دورية مع الصندوق والجمعيّة».

ثم تحدّث بكداش شاكراً المسؤولين عن الصندوق على مبادرتهم تجاه الصناعيّين، ودعا الراغبين إلى «التقدم للإستفادة من القروض»، مؤكّداً «ضرورة أن تتحلّى بالمرونة أكثر».

أما عازار فتحدّث عن أهمية تمويل النشاط الصناعي، وامل «أن يتوسّع نشاط الصندوق مستقبلاً بتمويل مشاريع صناعية».

البنك الدولي: أسعار المواد الغذائية في لبنان الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

في التقويم الذي أجراه حول تأثير وباء كورونا على تضخّم أسعار المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أشار البنك الدولي إلى ارتفاع الأسعار المدرجة في السلّة الغذائية في لبنان بين الفترة الممتدّة من ١٤ شباط ٢٠٢٠ إلى ١٠ أيار٢٠٢١. واحتسب البنك الدولي التغيّر في أسعار المواد الغذائية في ١٩ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر خمس فئات رئيسية من المواد الغذائية هي النشويات، ومنتجات الألبان، والفواكه، واللحوم والخضروات.

وأورد البنك أن سعر لحوم الأبقار الطازجة أو المجمّدة في لبنان ارتفع بنسبة ١٢١,٤٪ بين ١٤ شباط ٢٠٢٠ و١٠ أيار٢٠٢١، وهو ما يمثّل الزيادة الأعلى في سعر هذا المنتج الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكان لبنان، إلى جانب جيبوتي، الدولة الوحيدة في المنطقة التي سجّلت زيادة تفوق الـ٦٠٪ في سعر لحوم الأبقار الطازجة أو المجمّدة. وفي المقارنة، ارتفع سعر لحوم الأبقار الطازجة أو المجمّدة بمعدل ١٦,٥٪ إقليمياً.

إلى ذلك، ارتفع سعر الأرزّ في لبنان بنسبة ١١٩٪ بين ١٤ شباط ٢٠٢٠ و١٠ أيار٢٠٢١، ما يشكّل الزيادة الأعلى في سعر هذا المنتج الغذائي إقليمياً، مقارنةً بمعدل زيادة مقداره ١٤,٥٪ في المنطقة. كما ارتفع سعر البيض في لبنان بنسبة ١١٧,٨٪ في الفترة المشمولة، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الأعلى في سعر هذا المنتج الغذائي إقليمياً. وكان لبنان، إلى جانب جيبوتي وايران وسوريا واليمن، الدول الوحيدة في المنطقة التي سجّلت زيادة تفوق الـ٢٠٪ في سعر البيض. وفي المقارنة، ارتفع سعر البيض بمعدل ١٢٪ في المنطقة، وفق التقرير المذكور.

كذلك، زاد سعر الموز والبندورة في لبنان بنسبة ١٠٦,٨٪ و٩٧,٦٪، على التوالي، في الفترة المشمولة، وهو ما يمثّل نسبة الإرتفاع الأعلى في سعر هذه المنتجات في المنطقة. فيما ارتفع سعر البصل والبطاطا في لبنان بنسبة ٨٧٪ و٨٤,٧٪، على التوالي، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الأعلى في سعر هذه المنتجات الغذائية إقليمياً. وكان لبنان، إلى جانب جيبوتي، الدولة الوحيدة في المنطقة التي سجّلت زيادة تفوق الـ٢٥٪ في سعر البطاطا.

كما ارتفع سعر الدجاج الطازج أو المجمّد بنسبة ٨١٪ خلال الفترة الممتدّة بين ١٤ شباط ٢٠٢٠ و١٠ أيار٢٠٢١، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الثانية الأعلى إقليمياً في سعر هذا المنتج بعد جيبوتي، ومقارنة بمعدل زيادة ١٧,٥٪ في المنطقة. وكان لبنان، إلى جانب جيبوتي والسعودية، ضمن الدول الوحيدة في المنطقة التي سجّلت زيادة تفوق الـ٢٥٪ في سعر الدجاج الطازج أو المجمّد. علاوة على ذلك، ارتفع سعر الخس في لبنان بنسبة ٧٦٪، خلال الفترة الممتدة بين ١٤ شباط ٢٠٢٠ و١٠ أيار٢٠٢١، ما يشكّل نسبة الارتفاع الأعلى في سعر هذا المنتج الغذائي إقليمياً، مقارنةً بمعدل زيادة مقداره ٦,٨٪ في المنطقة.

علاوة على ذلك، زاد سعر الحليب السائل في لبنان بنسبة ٦٩,٦٪ خلال الفترة الممتدة بين ١٤ شباط ٢٠٢٠ و١٠ أيار٢٠٢١، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. كذلك ارتفع سعر التفاح والبرتقال في لبنان بنسبة ٦٩٪ و ٦٧,١٪ على التوالي، ما يشكّل الزيادة الأعلى في أسعار هذه الفواكه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. وكان لبنان، إلى جانب مصر، والمغرب واليمن، ضمن الدول الوحيدة في المنطقة التي سجّلت زيادة تفوق الـ٢٠٪ في سعر البرتقال. إضافةً إلى ذلك، ارتفع سعر الأجبان بنسبة ٢٨,٤٪ في الفترة المشمولة، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الثانية الأعلى إقليمياً. في حين ازداد سعر الخبز والمنتجات الأخرى التي تُباع في الأفران بنسبة ١٤٪ في الفترة المشمولة، ما يشكّل نسبة الإرتفاع الخامسة الأعلى في سعر الخبز في المنطقة.

مبيعات السيارات الجديدة تهوي ٧٢%

اعتاد قسم كبير من اللبنانيّين على نوع من أنواع الرفاهية في الحياة، فعمدوا الى إنفاق الأموال على شراء العديد من الكماليّات والسلع غير الأساسية والضرورية. هذا الواقع تبدّل اليوم وتراجعت حياة ومظاهر الرفاهية في العديد من الأمور، منها شراء السيارات الجديدة، بحسب تقرير لـ«الدولية للمعلومات».

ففي غياب النقل العام المشترك أصبح اقتناء السيارة ضرورة وحاجة مع إفراط في الأمر، إذ أصبح في كل منزل عدد من السيارات يوازي عدد أفراد الأسرة والبالغين ما يُعتبر مظهراً من مظاهر الرفاهية.

ونتيجة الأزمة الإقتصادية التي يمرّ بها لبنان وإمتناع المصارف حالياً عن توفير قروض ميسّرة لشراء السيارات، تراجع بيع السيارات الجديدة خلال الأعوام الماضية وزاد هذا التراجع في العام ٢٠٢٠ وفي الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢١.
فانخفض شراء السيارات الجديدة من ٢١٩٩١ سيارة في العام ٢٠١٩ إلى ٦١٥٢ سيارة في العام ٢٠٢٠ أي بنسبة ٧٢٪، وخلال الأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠٢١ مقارنةً بالفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠ تراجع بنسبة ٦٣٪.

BLOM PMI: إستقرار في نشاط القطاع الخاص

أظهرت نتائج مؤشّر مدراء المشتريات للبنان BLOM PMI لشهر أيار ٢٠٢١، أن النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني يلحظ بوادر استقرار، مع تسجيل مؤشّر مدراء المشتريات أعلى قراءة له منذ تسعة عشر شهراً في أيار ٢٠٢١.
وتعليقاً على نتائج مؤشر PMI خلال أيار ٢٠٢١، قال مدير الأبحاث الاقتصادية في بنك لبنان والمهجر للأعمال علي بلبل: بلغت قراءة مؤشّر «بلوم» لبنان PMI ٤٧,٩ نقطة في أيار ٢٠٢١ مرتفعة للشهر الرابع على التوالي ومشيرة إلى واحد من أدنى حالات التراجع في النشاط الإقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني في الآونة الأخيرة.
ويظهر ذلك القدرة التي بناها الإقتصاد اللبناني بهدف التكيُّف ولو ببطء مع الأزمة الإقتصادية والسياسية التي تعيشها البلاد حالياً، حيث اتّضح ذلك في حالة مؤشّر طلبيّات التصدير الجديدة الذي سجّل ٥٠ نقطة، الأمر الذي يُعزى بلا شك إلى ضعف سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. مع ذلك، لم يتمكّن الإقتصاد اللبناني من تجاوز هذه الأزمة حتى الآن، ويجب أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تحقيق التعافي. ولا يخفى على أحد بأنَّ التشكيل السريع لحكومة قادرة وإصلاحية تتألّف من مجموعة من المتخصّصين ذوي الخبرة سيسرِّع بدرجة كبيرة تحقيق تعافي الاقتصاد اللبناني.

مؤشّر تجار بيروت - فرنسَبنك: الهبوط مستمرّ

يواصل «مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة» للفصل الأول من العام ٢٠٢١ هبوطه، مشيراً الى «عمق الأزمة التي تعيشها البلاد، والى الخسائر الفادحة التي تتكبّدها كافة القطاعات الإقتصادية، لا سيّما التجارية منها».
جاء في «مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسَبنك لتجارة التجزئة»، أنّ « الفصل الأول من هذه السنة لم يشهد أيّ حلحلة في شؤون البلاد السياسية، ولا أية بوادر في إمكانية تشكيل حكومة.. لا بل إزدادت العُقد، وتواجهت الطروحات لإنقاذ البلاد، وتعدّدت الوساطات المحلية والإقليمية والدولية، دون نفع أو جدوى...
تركّز استهلاك الأُسر على شراء الدواء والسلع الغذائية الأساسية، لا سيّما تلك الأُسَر التي طالتها البطالة المتزايدة. وكان الترشيد في الإنفاق هو الوسيلة الوحيدة لمكافحة الإنخفاض الحاد في القدرة الشرائية، وسط الإحساس بإرتفاع إضافي في الأسعار من جرّاء تدنّي قيمة الليرة اللبنانية مقابل الدولار، وهو الأمر الذي انعكس في الأرقام الصاروخية التى سجّلها مؤشّر غلاء المعيشة لهذه الفترة والتي تُصدرها إدارة الإحصاء المركزي.
أما مالية الدولة، فلم تنجُ طبعاً من حالة الركود هذه. وتتالت الأرقام الرسمية السيّئة لتشير الى تدهور في المؤشّرات الرسمية، من ميزان مدفوعات يتفاقم العجز فيه (وقد بات يقارب الـ ٥ مليارات دولار، وهو رقم قياسي منذ إنشاء الدولة، ورغم تخفيض العجز التجاري بما يقارب الـ ٦٠٪ من دون أن يكون لهذا التخفيض أيّ تأثير على حدّ تدهور ميزان المدفوعات)، الى ناتج قائم يشهد تقلّصاً حادّاً (حيث هبط الى ما دون الـ ٢٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٠ بعد أن كان قد تجاوز الـ ٥٠ مليار دولار في الثلاث سنوات السابقة لها، وبذلك بات حجم الدين العام – الذى وصل الى أكثر من ١٥٠ بالمئة من الناتج الاجمالي، من أعلى معدلات المديونية في العالم) ... وصولاً الى ما تمّ إعلانه أخيراً بأنّ عائدات الدولة من شركتي الخليوي تشكّل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة!
أما إحتياطي العملات الأجنبية المتبقّي، فقد شهد تقلّصاً دراماتيكياً، وبات يلامس حدود الإحتياطي الإلزامي في البنك المركزي، ذلك نتيجة لعوامل كثيرة، ولا سيّما قيام الدولة بتطبيق برنامج دعم للسلع الإستراتيجية التى تتضمّن المحروقات والدواء والطحين وحوالى ٣٦٠ صنفاً من المواد الغذائية، ما أدّى الى هدر مليارات الدولارات على دعم سلع يتمّ تهريب جزء كبير منها الى بلدان الجوار.
من جهة أخرى، عاود مؤشّر غلاء المعيشة الفصلي إرتفاعه، حيث بلغ ما بين الفصلين الرابع من العام ٢٠٢٠ والأول من العام ٢٠٢١ نسبة + ١٦,٥٢٪ (وهي أكثر من تلك التي شهدناها في

الفصل السابق)، ولم يكن هنالك سوى قطاعات الأجهزة الطبية والمحروقات التى سجّلت أرقامها تحسّناً في الفصل الأول من ٢٠٢١ (+٢٢,٦٠٪ و +١٢,٥٪ على التوالي)، في حين شهدت كل القطاعات الأخرى، ولا سيّما تلك المصنّفة بالضرورية، إنخفاضاً حاداً في معظم الأحيان، عاكسةً إستمرار الركود الكبير في الحركة الإستهلاكية.

وعليه، جاءت النتائج المجمّعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة لتسجّل – مقارنة بمبيعات الفصل الرابع من العام ٢٠٢٠ (التي كانت هي الأخرى متدنّية جداً أصلاً)، تراجعاً إضافياً في أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة، بلغ نسبة ٨١,٣٤٪ بعد إستثناء قطاعي الأجهزة الطبية والمحروقات.

ونذكّر بأنّ «مؤشّر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة» هو: ٤,٩٤ للفصل الأول من العام ٢٠٢١ مقابل ٥,٣٦ في الفصل الرابع من السنة الماضية.

العاملون في المصارف في لبنان في العام ٢٠٢٠

في نهاية العام ٢٠٢٠، انخفض عدد العاملين في مصارف لبنان بما يزيد عن ٢٥٠٠ موظف بحيث بلغ ٢٢٣٢٥ موظفاً مقابل ٢٤٨٨٦ موظفاً في نهاية العام ٢٠١٩، أي أن نسبة الانخفاض تجاوزت ١٠٪ مقابل انخفاض أدنى في العام ٢٠١٩ بلغت نسبتُه ٤٪ وانخفاض سابق بنسبة ٠,٤٪ في العام ٢٠١٨. وكان معدّل زيادة العمالة المصرفية قد راوح بين ٢,٥٪ و ٣,١٪ سنوياً في فترة ٢٠١٣-٢٠١٧، حيث كانت المصارف توظّف أعداداً من ذوي الاختصاصات تبعاً لتطوّر المهام في بعض الأقسام.

ويأتي الانخفاض في العام ٢٠٢٠ في سياق تراجع النشاط المصرفي والتحضير لمرحلة إعادة هيكلة القطاع، إذ لجأ عدد من المصارف إلى إقفال فروع مصرفية في الداخل، بحيث انخفض عددها في نهاية أيلول ٢٠٢٠ (آخر المعطيات الرسمية المتوافرة) إلى ١٠٥٤ فرعاً مقابل ١٠٨٠ في نهاية العام ٢٠١٩، ومن المتوقّع أن يُسجَّل إقفال مزيد من الفروع في العام ٢٠٢١. كما بدأت المجموعات المصرفية في لبنان تبحث في تقليص حجمها عبر دمج الوحدات المصرفية ضمن المجموعة الواحدة وتحويلها إلى أقسام داخل المصرف الرئيسي. ثم أنه تحسّباً للاستحقاقات التي تنتظرها المصارف لناحية السيولة والملاءة، وتطبيقاً لتعاميم مصرف لبنان، اضطرّ بعضها إلى بيع وحداته الناشطة في الخارج.

وتسعى المصارف إلى خفض الكلفة التشغيلية بعد تراجع أعمالها وأرباحها لا بل بعد تسجيل خسائر تكبّدتها من جرّاء توظيفاتها في سندات اليوروبندز وإيداعاتها لدى مصرف لبنان، فضلاً عن الخسائر المتوقّعة من محفظة القروض للقطاع الخاص، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية التوقّف عن دفع سندات اليوروبندز في آذار ٢٠٢٠.

بناءً عليه، اضطرّت المصارف إلى تسريح عدد من العاملين لديها، ومن المرجّح أن يزداد عدد المسرّحين أكثر في العام ٢٠٢١، إضافةً إلى مغادرة عدد من الموظفين هذا القطاع إمّا لبلوغهم سنّ التقاعد القانونية أو لتفضيلهم ترك العمل مسبقاً لقاء تعويضاتٍ معيّنة أو لأسباب أخرى، أبرزها العمل في الخارج نظراً لتدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

خصائص العاملين في المصارف

على صعيد الجنس (جندر)، تتميّز العمالة المصرفية في لبنان باستقطاب نسبة مرتفعة من الإناث بلغت ٤٨,٥٪ من المجموع في العام ٢٠٢٠ (مقارنة مع حوالي ٢٥٪ من العمالة الإجمالية في لبنان) لتشكّل حصة الذكور ٥١,٥٪. **على صعيد الوضع العائلي**، تسجّل نسبة العازبين مزيداً من الانخفاض إذ شكّلت ٣٢,٨٪ من المجموع في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٤,٤٪ في نهاية العام الذي سبق) لترتفع في المقابل حصّة المتزوّجين إلى ٦٧,٢٪. **على صعيد هرم الأعمار**، لا تزال حصّة الذين هم دون سنّ الأربعين تحتلّ الصدارة من مجموع العمالة المصرفية في لبنان، على الرغم من انخفاضها إلى ٥٦,٢٪ من المجموع في نهاية العام ٢٠٢٠ (٥٨,٦٪ في العام ٢٠١٩). ومن الملفت انخفاض عدد الذين هم دون الخامسة والعشرين من العمر في إشارة واضحة إلى عدم استخدام عناصر جديدة في القطاع؛ في حين ارتفعت حصّة الذين تراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة إلى ٣٨,٢٪ من مجموع العمالة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٥,٣٪ في العام ٢٠١٩)، بينما انخفضت قليلاً حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين إلى ٥,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٦,١٪ في العام ٢٠١٩). ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في الفئات العمرية من ٤٠ سنة وما فوق، فيما تتفوّق نسبة الإناث في الفئات العمرية ما دون الأربعين عاماً.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار، نهاية العام ٢٠٢٠

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق
ذكور (٪)	٣٩,٠	٤٧,٧	٥٤,٠	٥٧,٣	٦٦,٢
إناث (٪)	٦١,٠	٥٢,٣	٤٦,٠	٤٢,٧	٣٣,٨
المجموع (عدد)	**٤٢٣**	**١٢١١٣**	**٤٧٥٦**	**٣٧٨٠**	**١٢٥٣**

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن ٦١,٠٪ من الموظّفات هنّ دون سنّ الأربعين مقابل ٥١,٦٪ لدى الذكور في العام ٢٠٢٠.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار، نهاية العام ٢٠٢٠

	دون ٢٥ سنة	٢٥-٤٠ سنة	٤٠-٥٠ سنة	٥٠-٦٠ سنة	٦٠ سنة وما فوق	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١,٤	٥٠,٢	٢٢,٣	١٨,٨	٧,٢	١١٥٠١
إناث (٪)	٢,٤	٥٨,٦	٢٠,٢	١٤,٩	٣,٩	١٠٨٢٤

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون ٧٥٪ من مجموع العاملين المصرّح عنهم في العام ٢٠٢٠ مقابل ٢٥٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات. وفي نهاية العام ٢٠٢٠، تساوى الجنسان تقريباً في فئة التقنيّين، ليتفوّق الذكور على الإناث في فئة الكوادر.

توزّع العاملين والعاملات حسب الرتبة، نهاية العام ٢٠٢٠

	التقنيون	الكوادر
ذكور (٪)	٥٠,٨	٥٣,٤
إناث (٪)	٤٩,٢	٤٦,٦

على صعيد المستوى العلمي، تتميّز العمالة في القطاع المصرفي اللبناني بكونها ذات مستوى علمي مرتفع. وقد تجاوزت نسبة الجامعيّين ٨١٪ من إجمالي العمالة المصرفية في نهاية العام ٢٠٢٠. ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوَزْن الذكور في فئة حَمَلَة الشهادة الجامعية في نهاية العام ٢٠٢٠.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وحسب المستوى العلمي، نهاية العام ٢٠٢٠

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (٪)	٨٥,٨	٦٠,٠	٤٧,٢
إناث (٪)	١٤,٢	٤٠,٠	٥٢,٨
العدد الإجمالي	**١٦٤٥**	**٢٥٦١**	**١٨١١٩**

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن أكثر من ٨٨٪ من العاملات في القطاع المصرفي حَصلْن على شهادة جامعية مقابل أكثر من ٧٤٪ لدى الذكور.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي، نهاية العام ٢٠٢٠

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع (العدد)
ذكور (٪)	١٢,٣	١٣,٣	٧٤,٤	١١٥٠١
إناث (٪)	٢,١	٩,٥	٨٨,٤	١٠٨٢٤

الرواتب والأجور والتقديمات

في العام ٢٠٢٠، بلغ **مجموع الرواتب والتعويضات** التي خصّصتها المصارف الأعضاء لموظفيها ١٨٣٨* مليار ليرة مقابل ٢٠٤٠,٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٩، أي بانخفاضٍ تقارب نسبتُه ١٠٪، ويُعزى بطبيعة الحال إلى انخفاض عدد الموظفين وعدم منح هؤلاء الزيادة السنوية والمكافآت المعتادة في العام المذكور.

وبذلك يكون متوسّط الكلفة السنوية للموظف الواحد قد بلغ ٨٢,٣ مليون ليرة سنوياً (٦,٩ ملايين ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً)، شأنها تقريباً في العام الذي سبق. مع العلم أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة أبرزها الرتبة وسياسة الأجور المطبّقة في المصرف.

في العام ٢٠٢٠، بلغت قيمة **الرواتب قبل الضريبة** ١٢٠٦,٥ مليارات ليرة (حوالي ٦٦٪ من الكلفة الإجمالية) مقابل ١٣٤٩,٢ مليار ليرة في العام الذي سبق وبلغ متوسّط الراتب الأساسي للموظف ٣,٤ ملايين ليرة يُدفع ١٦ شهراً كما ينصّ عقد العمل الجماعي.

وبلغت **التعويضات العائلية ٣٦,٦ مليار ليرة** (٢٪ من الكلفة الإجمالية) **مقابل ٣٨,٧ مليار ليرة في العام الذي سبق.**

وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية. وبحسب عقد العمل الجماعي، تدفع المصارف التعويض المعتمد من قِبَل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (٣٣ ألف ليرة للولد و٦٠ ألف ليرة للزوجة) مُضافاً إليه ٥٠٪ من تعويض الولد و٧٥٪ من تعويض الزوجة.

وبلغت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** ١١١ مليار ليرة (حوالي ٦٪ من الكلفة الإجمالية) دون تغيّر يُذكر قياساً على العام الذي سبق، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٨٪ من أجر العاملين (مقابل ٣٪ يتحمّلها الموظف)، والإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وبلغت **تعويضات نهاية الخدمة** ١٧٣,٤ مليار ليرة (حوالي ٩,٤٪ من الكلفة الإجمالية) مقابل ٢٢٢,٤ مليار ليرة في العام الذي سبق، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمؤونات، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وبلغت قيمة **التعويضات الأخرى** حوالي ٣١٠ مليارات ليرة (حوالي ١٧٪ من الكلفة الإجمالية) مقابل ٣١٩ ملياراً في العام ٢٠١٩. وتشمل هذه التعويضات إلى المكافآت، **المنح المدرسية** (٢٧٪ من مجموع هذه التعويضات في العام ٢٠٢٠) **وتعويض النقل** (١٣٪ من المجموع) بالإضافة إلى تعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وغيرها من التعويضات وبدلات التمثيل والملابس.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، بلغ متوسط المنحة المدرسية لأولاد الموظفين في كلّ من المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة ٤,٥ ملايين ليرة والمدارس المجانية ١,٥ مليون ليرة، والجامعة اللبنانية حوالي ٣,٥ ملايين ليرة والجامعات الخاصة ٧,٦ ملايين ليرة، وتتوافق هذه المنح مع ما هو منصوص عليه في عقد العمل الجماعي.

على صعيد آخر، لا شكّ في أن كلفة **تعويض النقل** انخفضت في موازاة انخفاض عدد الموظفين وزيادة أيام التعطيل بسبب الإقفال المتكرّر للتحوّط من وباء كورونا، علماً أنه لم يطرأ تغيّر يُذكر على متوسّط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء.

لا بدّ من التذكير أخيراً بأن موظّفي المصارف، وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة، يستفيدون من التقديمات المنصوص عليها في عقد العمل الجماعي الذي أسهم على مدى عقود في تأمين الإستقرار المهني والأمان الإجتماعي لألوف من القوى العاملة اللبنانية، وهو ثمرة جهود بين المسؤولين في جمعية المصارف والنقابيّين الملتزمين بمصلحة القوى العاملة وضمان حقوقها المشروعة.

الملحق الإحصائي*

جدول رقم ١

تطور خصائص العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ٢٠١٧ - ٢٠٢٠

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
إجمالي عدد الموظفين	**٢٦٠٠٥**	**٢٥٩٠٨**	**٢٤٨٨٦**	**٢٢٣٢٥**
نسبة التغيّر	**٪٢,٩**	**-٪٠,٤**	**-٪٣,٩**	**-٪١٠,٣**
١- حسب الجنس				
إناث (٪)	٤٧,٨	٤٨,١	٤٨,٣	٤٨,٥
ذكور (٪)	٥٢,٢	٥١,٩	٥١,٧	٥١,٥
٢- حسب العمر				
دون ٢٥ سنة (٪)	٨,٣	٦,٨	٤,٠	١,٩
٢٥-٤٠ سنة (٪)	٥٢,١	٥٣,٠	٥٤,٤	٥٤,٣
٤٠-٦٠ سنة (٪)	٣٤,١	٣٤,٤	٣٥,٥	٣٨,٢
٦٠ سنة وما فوق (٪)	٥,٥	٥,٧	٦,١	٥,٦
٣- حسب الوضع العائلي				
عازب (٪)	٣٧,٧	٣٦,٥	٣٤,٣	٣٢,٨
متأهّل (٪)	٦٢,٣	٦٣,٥	٦٥,٧	٦٧,٢
٤-حسب المستوى العلمي				
دون البكالوريا (٪)	٨,٥	٧,٩	٧,٦	٧,٤
بكالوريا أو ما يعادلها (٪)	١٢,٧	١٢,٢	١١,٣	١١,٥
شهادة جامعية (٪)	٧٨,٨	٧٩,٩	٨١,١	٨١,٢

جدول رقم ٢

تطور الأجور والعطاءات في القطاع المصرفي اللبناني ٢٠١٧ - ٢٠٢٠، (مليار ليرة)

	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠**
المجموع	**١٩٩٦,٩**	**٢١١٠,٣**	**٢٠٤٠,٣**	**١٨٣٨**
الرواتب	١٢٦٣,٤	١٣١٣,٣	١٣٤٩,٢	١٢٠٦,٥
التعويضات العائلية	٣٩,٣	٣٩,٩	٣٨,٧	٣٦,٦
تعويضات نهاية الخدمة	٢٣١,٣	٢٧٠,٩	٢٢٢,٤	١٧٣,٤
الضمان الصحي	١٠٢,٩	١٠٩,٤	١١٠,٨	١١١
تعويضات أخرى	٣٦٠,٠	٣٧٦,٨	٣١٩,٢	٣١٠

* مصدر المعلومات: الاستمارات المعبّأة من قبل المصارف والمرسلة إلى جمعية مصارف لبنان.

** تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام ٢٠١٩.

الوضع الإقتصادي والمالي والمصرفي
نيسان ٢٠٢١

في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، تراجعت نتائج غالبية مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي قياساً على الفترة ذاتها من العام الذي سبق. كما تراجع في الفترة ذاتها كلّ من النشاط المصرفي، المعبّرعنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية بنسبة ١,٩٪، وودائع القطاع الخاص بنسبة ٢,٢٪ وكذلك التسليفات المعطاة لهذا القطاع بنسبة ٨,٤٪. على صعيد آخر، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة ٥٤٦ مليون دولار في نيسان ٢٠٢١ ليرتفع العجز التراكمي إلى ١,٤ مليار دولار في فترة كانون الثاني- نيسان ٢٠٢١ مقابل عجز قدرُه ١,٣ مليار دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠. من جهة أخرى، واصلت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من دون الذهب، تراجعها لتبلغ ٢١,٧ مليار دولار في نهاية نيسان ٢٠٢١.

أولاً- الوضع الإقتصادي العام

الشيكات المتقاصة

في نيسان ٢٠٢١، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل ٣٨٢٨ مليون دولار مقابل ٥٠٥٩ مليون دولار في الشهر الذي سبق و٢٩٤٦ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٠، لتنخفض بنسبة ٢٧,٣٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة ٥٧,٦٪ في فترة كانون الثاني- نيسان ٢٠٢١ مقابل ٦٥,١٪ في فترة كانون الثاني- نيسان ٢٠٢٠، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم ١
تطوّر الشيكات المتقاصّة في الثلث الأول من السنوات ٢٠١٨ - ٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الشيكات بالليرة					
- العدد (آلاف)	١٥١٢	١٥٠٠	١٠٨٤	٥٦٤	- ٤٨,٠
- القيمة (مليار ليرة)	١٠٨٩٣	١٠٧١٦	١٠٠١٤	٨٨٤٩	- ١١,٦
- متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	٧٢٠٤	٧١٤٤	٩٢٣٨	١٥٦٩٠	+ ٦٩,٨
الشيكات بالعملات الأجنبية					
- العدد (آلاف)	٢٤٢٠	١٩٧٩	١١١١	٦٩٣	- ٣٧,٦
- القيمة (مليون دولار)	١٤٩٠١	١٢١٥١	١٢٣٨١	٧٩٥٩	- ٣٥,٧
- متوسّط قيمة الشيك (دولار)	٦١٥٧	٦١٤٠	١١١٤٤	١١٤٨٥	+ ٣,١
مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)	٣٣٣٥٦	٢٩٠٣٤	٢٨٦٨٠	٢٠٨٤٧	- ٢٧,٣
متوسّط قيمة الشيك (آلاف الليرات)	٨٤٨٣	٨٣٤٥	١٣٠٦٦	١٦٥٨٥	+ ٢٦,٩
دولرة الشيكات، ٪					
- العدد	٦١,٥	٥٦,٩	٥٠,٦	٥٥,١	
- القيمة	٦٧,٣	٦٣,١	٦٥,١	٥٧,٦	

المصدر: *مصرف لبنان*

حركة الإستيراد

في كانون الثاني ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الواردات السلعية ٩١٦ مليون دولار مقابل ١٢٣٢ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٠ و١١٥٤ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٠. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة ٢٠,٦٪

في كانون الثاني ٢٠٢١ قياساً على الشهر ذاته من العام ٢٠٢٠، في حين تراجعت الكمّيات المستوردة بنسبة ٢٠,٢٪.
وتوزّعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام ٢٠٢١ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكّلت حصّتها ٢٥,٣٪ من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيميائية (١٥,٩٪)، ثمّ الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (٨,٩٪)، فمنتجات المملكة النباتية (٧,٢٪).
وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الشهر الأول من العام ٢٠٢١، حلّت تركيا في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها ١١,٤٪ من مجموع الواردات، لتأتي بعدها الصين (٧,٩٪)، فاليونان (٧,٦٪)، ثمّ دولة الإمارات العربية المتحدة (٧,٠٪).

جدول رقم ٢
الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الواردات السلعية (مليون دولار)	١٧٠٥	١٤٠٤	١١٥٤	٩١٦	-٢٠,٦

المصدر: *المركز الآلي الجمركي*

حركة التصدير

في كانون الثاني ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغت قيمة الصادرات السلعية ١٨٤ مليون دولار، مقابل ٢٩٥ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٠ و٣٣٣ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٠.
وتراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة ٤٤,٧٪ في كانون الثاني ٢٠٢١ بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبقه.
وتوزّعت الصادرات السلعية في الشهر الأول من العام ٢٠٢١ بحسب نوعها كالآتي: احتلّت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها ٢٩,٣٪ من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (١٦,٨٪)، فمنتجات صناعة الأغذية (١٢,٣٪)، فكلّ من منتجات المملكة النباتية (٩,٨٪) والمنتجات الكيميائية (٩,٨٪). ومن أبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام ٢٠٢١، نذكر: الإمارات العربية المتحدة التي احتلّت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها ١٦,٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها سويسرا (١٣,٠٪)، ثمّ المملكة العربية السعودية (٧,٦٪)، فمصر (٦,٠٪)، ثمّ سورية (٤,٩٪).

جدول رقم ٣
الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠(٪)
الصادرات السلعية (مليون دولار)	٢٨٣	٢٣٦	٣٣٣	١٨٤	-٤٤,٧٪

المصدر: *المركز الآلي الجمركي*

الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني ٢٠٢١ (آخر المعطيات المتوافرة)، بلغ **عجز الميزان التجاري** ٧٣٢ مليون دولار مقابل عجز قدرُه ٩٣٧ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٢٠ وعجز بقيمة ٨٢١ مليون دولار في كانون الثاني ٢٠٢٠.
- في نيسان ٢٠٢١، سجّلت **الموجودات الخارجية الصافية** لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة ٥٤٦ مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة ٩٦ مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة ٢٤١ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٠. وبذلك تكون هذه الموجودات قد تراجعت بقيمة ١٣٩٣ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بقيمة ١٣٠٣ ملايين دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

قطاع البناء

- في نيسان ٢٠٢١، بلغت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابة المهندسين في بيروت ١١٥٨ ألف متر مربع (م٢) مقابل ١٠٠٢ ألف م٢ في الشهر الذي سبق وصفر في نيسان ٢٠٢٠.

جدول رقم ٤
تطور مساحات البناء المرخّص بها في الثلث الأول من السنوات ٢٠١٨-٢٠٢١

	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	نسبة التغيّر، ٢٠٢١/٢٠٢٠ (٪)
مساحات البناء الإجمالية (ألف م٢)	٢٨٧١	١٩٣٩	٤٩٠	٢٣٥٩	٣٨١,٤٪

المصدر: *نقابتا المهندسين في بيروت والشمال*

- في نيسان ٢٠٢١، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري ١٣١,٣ مليار ليرة مقابل ١٣٥,٠ مليار ليرة في الشهر الذي سبقه و٧,٨ مليارات في نيسان ٢٠٢٠. وازدادت هذه الرسوم بنسبة بلغت ٥٩,٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.
- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت ١٧١ ألف طن في نيسان ٢٠٢١ مقابل ٦٨ ألف طن في الشهر الذي سبقه و١٢٣ ألف طن في نيسان ٢٠٢٠. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة ١١,٤٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

قطاع النقل الجوي

في نيسان ٢٠٢١، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي ٢٤١٩ رحلة، وعدد الركاب القادمين ١٠٧٣٥٦ شخصاً وعدد المغادرين ١٠٦١٢٥ شخصاً والعابرين ٢٨٦٣ شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة ٢٣١٥ طنّاً مقابل ٥٧٥٨ طنّاً للبضائع المشحونة.

وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة ٢١,٣٪، وحركة القادمين بنسبة ٣٦,٥٪، وحركة المغادرين بنسبة ٣٤,١٪، في حين ارتفعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة ٣٨,٣٪، وذلك في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

جدول رقم ٥
حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة «الميدل ايست» منها في الثلث الأول من العامين ٢٠٢٠ - ٢٠٢١

	٢٠٢٠	٢٠٢١	التغيّر، ٪
حركة الطائرات (عدد)	١١٣٢٦	٨٩١١	- ٢١,٣
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٤٢,٠	٣٣,٩	
حركة القادمين (عدد)	٥٤٠٣٨٠	٣٤٢٩٠٤	- ٣٦,٥
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٤٨,٧	٤٢,٦	
حركة المغادرين (عدد)	٦١٧٧٠٠	٤٠٧٣٥٧	- ٣٤,١
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٤٥,٩	٤٣,٢	
حركة العابرين (عدد)	١٣٠٤٣	١٥٥٥٩	+ ١٩,٣
حركة شحن البضائع (طن)	١٧٩٥٢	٢٤٨٣١	+ ٣٨,٣
منها: حصّة الميدل ايست، ٪	٢٤,٥	١٢,٣	

المصدر: *قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي*

حركة مرفأ بيروت

في نيسان ٢٠٢١، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت ١٠٧ بواخر، وحجم البضائع المفرغة فيه ٣٢٩٣١٨ طناً والمشحونة ٦١٦٣٣ طناً، وعدد المستوعبات المفرغة ١٣٦٣٤ مستوعباً. وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢١ وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠، تراجع كلّ من عدد البواخر بنسبة ١٨,٤٪، وحجم

البضائع المشحونة بنسبة ١,٠٪، في حين ارتفع كلّ من حجم البضائع المفرغة بنسبة ١٥,٥٪، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة ٢٤,٨٪.

بورصة بيروت

في نيسان ٢٠٢١، بلغ عدد الأسهم المتداولة في سوق بيروت ١٩١٧٢١٥ سهماً بقيمة تداول إجمالية قدرُها ٣٢,٢ مليون دولار مقابل ٢٢٩٣٥٨٠ سهماً بقيمة إجمالية قدرُها ٣٩,٤ مليون دولار في الشهر الذي سبق (١٠٧٦٩١٨٦ سهماً بقيمة ٢٤,٠ مليون دولار في نيسان ٢٠٢٠). وارتفعت الرسملة السوقية إلى ٩٤١٣ مليون دولار مقابل ٨٨٩٦ مليوناً و٦٥٣٢ مليون دولار في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي نيسان ٢٠٢١، استحوذت شركة سوليدير بسهمَيْها «أ» و«ب» بنسبة ٩٣,١٪ من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة ٦,٧٪ فالقطاع الصناعي بنسبة ٠,٢٪.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الثلث الأول من العامَيْن ٢٠٢٠ و٢٠٢١ يتبيّن الآتي:

- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من ١٩,١ مليون سهم إلى ١٢,٩مليون سهم.
- ارتفاع قيمة التداول من ٦٧,٣ مليون دولار إلى ٩٨ مليون دولار.

ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول ٢٠٢٠، سجّلت المالية العامة عجزاً بسيطاً مقداره ٤٥ مليار ليرة مقابل فائض بمقدار ١٨٥ مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز كبير بقيمة ١٣٨٧ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠١٩). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠١٩ و٢٠٢٠ المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من ١٦٦٨٠ مليار ليرة إلى ١٥٣٤٢ مليار ليرة، أي بمقدار ١٣٣٨ مليار ليرة وبنسبة ٨,٠٪. فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الضريبية بقيمة ٢٠٦١ مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة ١٤٤ مليار ليرة، في حين ازدادت مقبوضات الخزينة بقيمة ٨٦٧ مليار ليرة مع زيادة حسابات الغير الأخرى بقيمة ٧٢٥ مليار ليرة. أما في ما يخصّ الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كلّ من الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة ١٣٩٤ مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة ٥١٠ مليارات ليرة قابلها ارتفاع الرسوم العقارية بقيمة ٥٧٥ مليار ليرة والدخل من الضريبة على الفوائد بقيمة ٣٩٩ مليار ليرة.
- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من ٢٥٤٧٧ مليار ليرة إلى ١٩٤٢٥ ملياراً، أي بقيمة ٦٠٥٢ مليار ليرة وبنسبة ٢٣,٨٪. ونتج ذلك من انخفاض خدمة الدين العام بقيمة ٥٢٦٠ مليار ليرة (من ٨٣٦٦ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ إلى ٣١٠٦ مليارات ليرة في العام ٢٠٢٠)، وذلك بعد إعلان الحكومة اللبنانية عن توقّف تسديد سندات اليوروبندز (أساس وقسيمة) في آذار ٢٠٢٠ وانخفاض معدلات الفائدة على الدين بالليرة، كما انخفضت النفقات الأوّلية، أي من خارج خدمة الدين بقيمة ٧٩٢ مليار ليرة (إلى ١٦٣١٩ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل ١٧١١١ مليار ليرة في العام ٢٠١٩)، وقد تراجعت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة ٨٧٥ مليار ليرة والنفقات على حساب موازنات سابقة بقيمة ٤٥١ مليار ليرة، فيما ارتفعت مدفوعات الخزينة بقيمة ٣٧٤ مليار ليرة.
- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من ٨٧٩٧ مليار ليرة في العام ٢٠١٩ إلى ٤٠٨٣ ملياراً ليرة في العام ٢٠٢٠، فيما انخفضت نسبتُه من ٣٤,٥٪ من مجموع المدفوعات إلى ٢١,٠٪ في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي.
- وحقّق الرصيد الأوّلي عجزاً بمقدار ٩٧٧ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠ مقابل عجز مقدارُه ٤٣١ مليار ليرة في العام ٢٠١٩.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين انخفضت بشكل ملحوظ قياساً على كلّ من المقبوضات الإجمالية والمدفوعات الإجمالية عند مقارنتها في العامَيْن ٢٠١٩ و٢٠٢٠.

جدول رقم ٦
تطور بعض النسب المئوية المتعلّقة بخدمة الدين العام

	٢٠١٩	٢٠٢٠
خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية	٣٢,٨	١٦,٠
خدمة الدين العام /المقبوضات الإجمالية	٥٠,٢	٢٠,٢

المصدر: *بيانات وزارة المالية*

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، ارتفعت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات ٣ أشهر، ٦ أشهر، ١٢ شهراً، ٢٤ شهراً، ٣٦ شهراً، ٦٠ شهراً، ٨٤ شهراً، ٩٦ شهراً، ١٢٠ شهراً، ١٤٤ شهراً و١٨٠ شهراً) إلى ٩٠٠٢٤ مليار ليرة مقابل ٨٩٥١١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٨١٤١ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠). وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة ١٨٨٣ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢١. وأصدرت وزارة المالية في نيسان ٢٠٢١ سندات من فئة ٧ سنوات بقيمة ٣٥٠ مليار ليرة وسندات من فئة ١٠ سنوات بقيمة ١٤٤ ملياراً بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم ٧
توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	المجموع
كانون١ ٢٠٢٠	٠,٠٤	٠,١٦	١,١٨	٢,١٧	٧,٦٢	٢٤,٥٤	٢١,٢٦	٠,٠٨	٣٧,٨٦	٣,٤٩	١,٦١	١٠٠,٠٠
آذار ٢٠٢١	٠,٠٨	٠,١٢	٠,٩٥	١,٩٩	٧,٦٨	٢٤,٨٢	٢١,٥٩	٠,٠٧	٣٧,٦٧	٣,٤٤	١,٥٨	١٠٠,٠٠
نيسان ٢٠٢١	٠,٠٨	٠,١٢	١,١٣	١,٨٧	٧,٥٤	٢٤,٧٢	٢١,٨٦	٠,٠٧	٣٧,٦٢	٣,٤٢	١,٥٧	١٠٠,٠٠

المصدر: *بيانات مصرف لبنان.*

لم يظهر توزّع حصص فئات سندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر في نهاية نيسان قياساً على نهاية الشهر الذي سبق، وبلغت حصة فئة العشر سنوات ٣٧,٦٪ وحصة فئة الخمس سنوات ٢٤,٧٪ وحصة فئة السبع سنوات ٢١,٩٪ لتشكّل حصص الفئات الأخرى مجتمعة ١٥,٨٪.

وارتفعت **القيمة الفعلية** للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة في شهر شباط ٢٠٢١ بقيمة ١٠٢٨ مليار ليرة، إذ بلغت ٩٠٦٨٠ مليار ليرة مقابل ٨٩٦٥٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق (٨٩٤٢٤ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠). وتوزّعت على المكتتبين كالآتي:

جدول رقم ٨
توزّع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية-نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	كانون الثاني ٢٠٢١	شباط ٢٠٢١
المصارف	٢٢٨١٩	٢٢٨٤٤	٢٢٨٨٨
الحصة من المجموع	٢٥,٥٪	٢٥,٥٪	٢٥,٢٪
مصرف لبنان	٥٥٠٧٩	٥٥٢٨٤	٥٦٠٣٣
الحصة من المجموع	٦١,٦٪	٦١,٧٪	٦١,٨٪
المؤسسات المالية	٤٥٧	٤٤٢	٤٣٦
الحصة من المجموع	٠,٥٪	٠,٥٪	٠,٥٪
المؤسسات العامة	١٠٣٩٣	١٠٣٩٤	١٠٦٤٠
الحصة من المجموع	١١,٦٪	١١,٦٪	١١,٧٪
الجمهور	٦٧٦	٦٨٨	٦٨٣
الحصة من المجموع	٠,٨٪	٠,٨٪	٠,٨٪
المجموع	**٨٩٤٢٤**	**٨٩٦٥٢**	**٩٠٦٨٠**

المصدر: *مصرف لبنان.*

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغيّراً يُذكر بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط ٢٠٢١ حيث بلغت حصة المصارف ٢٥,٢٪ مقابل ٦١,٨٪ لمصرف لبنان و١٣٪ للقطاع غير المصرفي.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية

في نهاية شباط ٢٠٢١، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدَرة بالعملات الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة زائد المتأخّرات) ما يوازي ٣٤٤١٧ مليون دولار مقابل ٣٤١٦٩ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق (٣٣٩٦٦ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠).

وفي نهاية شباط ٢٠٢١، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندز ٩٤٦٢ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٧,٥٪ من مجموع المحفظة) مقابل ٩٤٤٨ مليون دولار (أي ما نسبته ٢٧,٧٪ من المجموع) في نهاية الشهر الذي سبق (٩٣٩١ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٧,٦٪ من المجموع في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠).

الدين العام

في نهاية شباط ٢٠٢١، بلغ الدين العام الإجمالي ١٤٥٩٦٧ مليار ليرة (أي ما يعادل ٩٦,٨ مليار دولار على أساس سعر الصرف الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرة للدولار) مقابل ١٤٤٦٢٧ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و١٤٤١٠٨ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة ١٨٥٩ مليار ليرة في الشهرَيْن الأوّلَيْن من العام ٢٠٢١ (زيادة بقيمة ٩١٨ مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة ١٢٥٢ مليار ليرة والدين المحرَّر بالعملات الأجنبية بما يوازي ٦٠٧ مليارات ليرة (ما يوازي ٤٠٣ ملايين دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسَب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، ١٣٠١٧٢ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢١، مسجّلاً ارتفاعاً نسبتُه ١,٣٪ قياساً على نهاية العام ٢٠٢٠ (+١,٦٪ في الشهرَيْن الأوّلَيْن من العام ٢٠٢٠).

وفي نهاية شباط ٢٠٢١، بلغت قيمة **الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية** ٩١٠١٤ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦٢,٤٪ من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل ٥٤٩٥٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبتُه ٣٧,٦٪ من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، تغيّرت قليلاً حصص المكتتبين بين نهاية كانون الثاني ونهاية شباط ٢٠٢١ بحيث بلغت: ٢٥,٥٪ للمصارف مقابل ٦١,٦٪ لمصرف لبنان و١٢,٩٪ للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم ٩
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	كانون الثاني ٢٠٢١	شباط ٢٠٢١
المصارف في لبنان	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٥,٥
مصرف لبنان	٦١,٤	٦١,٤	٦١,٦
القطاع غير المصرفي	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٩
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: *مصرف لبنان.*

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم ١٠
مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالعملات الأجنبية (نهاية الفترة-بالنسبة المئوية)

	كانون الأول ٢٠٢٠	كانون الثاني ٢٠٢١	شباط ٢٠٢١
الحكومات	١,٦	١,٦	١,٦
المؤسسات المتعدّدة الأطراف	٤,١	٤,٠	٤,٠
سندات يوروبوندز	٩٤,٢	٩٤,٣	٩٤,٣
سندات خاصة للإستملاكات + مصادر أخرى خاصة	٠,١	٠,١	٠,١
المجموع	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

المصدر: *مصرف لبنان.*

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول ٢٠١٩، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS32 «الأدوات المالية: العرض» والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالي IFRS7، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية: ١-إجمالي الموجودات/المطلوبات، ٢-ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و٣-المطلوبات غير المصنّفة، باتت تُنَشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّننا من إجراء هذا الأمر.

الموجودات/ المطلوبات

في نهاية نيسان ٢٠٢٠، تراجعت **الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان** إلى ما يعادل ٢٧٨١٧٦ مليار ليرة (ما يوازي ١٨٤,٥ مليار دولار)، مقابل ٢٨٠٧٩٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٨٣٤٧٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣١٠١٧٣ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠)، لتكون قد تراجعت بنسبة ١,٩٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بنسبة ٥,١٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت **الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية**، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل ٢١٣٨٤٢ مليار ليرة (ما يوازي ١٤١,٩ مليار دولار)، وشكّلت ٧٦,٩٪ من إجمالي المطلوبات، مقابل ٢١٥١١٤ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢١٨٠١٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٢٩٥٣٨ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وانخفضت الودائع الإجمالية بنسبة ١,٩٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ٧,٠٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم ٨٠,٤٣٪ في نهاية نيسان ٢٠٢١، مقابل ٨٠,٢٤٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٨٠,٣٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٨,٩٤٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠).

- في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل ١٦٤٦٠٩ مليارات ليرة وشكّلت ٥٩,٢٪ من إجمالي المطلوبات، مقابل ١٦٥٩١٢ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و١٦٨٥١٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٧٨٤١٥ ملياراً في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الودائع بنسبة ٢,٣٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ٦,٤٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة ٢,٦٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، كما انخفضت ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية بنسبة ٢,٣٪، وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٦٤٪ في نهاية نيسان ٢٠٢١، مقابل ٧٧,٤٣٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٧٧,٥٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٥,٨٦٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠).

وفي نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت **ودائع القطاع الخاص غير المقيم** لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي ٢٦٨٢٧ مليون دولار مقابل ٢٦٨٩٠ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٧٣٥٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٢٩١٦٥ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الودائع بنسبة ١,٩٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بنسبة ١٠,١٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي ٥٣٨١ مليون دولار مقابل ٥٩٥٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٥٨٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٩٨٣ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل ٢٥٥٨٩ مليار ليرة (ما يوازي ١٧,٠ مليار دولار) مقابل ٢٥٥٥٩ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه

و٣٠٠٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣١٣٣٦ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠).

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي ١٦٥٣٧٦ مليار ليرة، مقابل ١٦٥٨٥٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و١٦٦٤٧٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٧٥٩٠٨ مليارات ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتراجعت بنسبة ٠,٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقابل تراجعها بنسبة ٠,٩٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي ٤٤٣٢١ مليار ليرة أو ما يعادل ٢٩٤٠١ مليون دولار، مقابل ٣٠٤٠٢ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٣٢٠٣٢ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٨٥٩٢ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد انخفضت بنسبة ٨,٢٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ١٢,٧٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمّن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية نيسان ٢٠٢١، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل ٣٠٤٦٧ مليار ليرة، مقابل ٣٠٥٦١ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٣١٧٤٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (٣٧٣٦٧ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة ٠,٤٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل انخفاضها بنسبة ١٣,٦٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

وفي التفصيل، ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار ٢٢٨ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ لتبلغ ١٧٨١٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢١، في حين تراجعت التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي ١٥٠٦ مليارات ليرة لتبلغ ما يعادل ١٢٦٥١ مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية نيسان ٢٠٢٠، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية ١٣٣٢٠ مليون دولار مقابل ١٣٨٦٨ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و١٤٠٢٣ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٥٢٩١ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة ٠,٥٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ١,١٣٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م٣) بالليرة وبالعملات الأجنبية، ما يوازي ٢٠٢٥١١ مليار ليرة، مقابل ٢٠٢١٧٥ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٠٠٠٥٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٠ (١٩٥٢٤٥ مليار ليرة في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م٣) قد ازدادت بنسبة ١,٢٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢١، مقابل تراجعها بنسبة ٣,٧٪ في الثلث الأول من العام ٢٠٢٠. من جهة أخرى، بلغ معدّل دولرة الكتلة النقدية (م٣) أي ((م٣-م٢)/م٣) ٦٣,٨٣٪ في نهاية نيسان ٢٠٢١ مقابل ٦٤,٢٤٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٦,٢٥٪ في نهاية العام ٢٠٢٠ (٧٠,١٧٪ في نهاية نيسان ٢٠٢٠). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م٣) والبالغ ٢٤٥٩ مليار ليرة في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي ٣٥١٨ مليار ليرة (ما يعادل ٢٣٣٣ مليون دولار). ونتج ذلك عن تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي ٢٠٩٠ مليار ليرة (ما يعادل ١٣٨٧ مليون دولار)، وتراجع الموجودات من الذهب بمقدار ١٤٢٧ مليار ليرة (٩٤٧ مليون دولار) نتيجة انخفاض سعر أونصة الذهب عالمياً.
- انخفاض صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة ١١٥٨ مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع المسجّلة «سلباً» بقيمة ٥٧٣ مليارات ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي ٣٩٩٨ مليار ليرة، نتيجة تراجع كلّ من التسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل ٢٦٢٤ مليار ليرة (حوالي ١٧٤١ مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره ١٣٧٤ مليار ليرة.
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة ١٠٥٦٠ مليار ليرة.

وفي الثلث الأول من العام ٢٠٢١، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيّق (م١) بنسبة ٢٠,٥٪، في حين ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م٢) بنسبة ٨,٥٪.

- م١ (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
- م٢ (M2) تشمل م١ وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
- م٣ (M3) تشمل م٢ وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية نيسان ٢٠٢١، بقيت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة إذ بلغت ٦,٤٩٪ مقابل ٦,٥٠٪ في نهاية الشهر الذي سبق (٦,٥٢٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠). وبلغ متوسط عمر المحفظة ١٦٢١ يوماً (٤,٥ سنوات) مقابل ١٦٤٠ يوماً (٤,٥ سنوات) و١٦٩٣ يوماً (٤,٦٥ سنوات) في نهاية التواريخ المذكورة على التوالي. على صعيد آخر، استقرّت معدلات الفائدة الفعلية في شهر نيسان ٢٠٢١ على فئات السندات بالليرة المُصدَرة، وجاءت على النحو التالي: ٣,٥٠٪ لفئة الثلاثة أشهر، ٤,٠٠٪ لفئة الستة أشهر، ٤,٥٠٪ لفئة السنة، ٥,٠٠٪ لفئة السنتَيْن، ٥,٥٠٪ لفئة الثلاث سنوات، ٦,٠٠٪ لفئة الخمس سنوات، ٦,٥٠٪ لفئة السبع سنوات و٧,٠٠٪ لفئة العشر سنوات.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية شباط ٢٠٢٠ (آخر المعطيات قبل إعلان الحكومة عن توقّفها عن دفع جميع سندات اليوروبندز)، بلغ معدل الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ٧,٣٨٪ وبلغ متوسط عمر المحفظة ٧,٨٤ سنوات.

الفوائد المصرفية على الليرة

في نيسان ٢٠٢١، ولأول مرة منذ فترة، ارتفع متوسط الفائدة المثقَّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية بواقع ١٥ نقطة أساس ليبلغ ٢,١١٪ مقابل ١,٩٦٪ في الشهر الذي سبق (٥,٠٦٪ في نيسان ٢٠٢٠)، فيما انخفض قليلًا متوسط الفائدة المثقَّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى ٨,٠٠٪ مقابل ٨,٠٢٪ (٩,٢٩٪) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي نيسان ٢٠٢١، لم تتمّ أية عملية في سوق الانتربنك بالليرة عبر شركة لبنان المالية، شأنها في الشهر الذي سبق، علماً أن متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) بلغ ٣,٠٠٪ في نيسان ٢٠٢٠.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم ١١
تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة المئوية (%)

	نيسان ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	٥,٠٦	١,٩٦	٢,١١
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	٩,٢٩	٨,٠٢	٨,٠٠
المتوسّط المثقّل للفائدة بين المصارف	٣,٠٠	–	–

المصدر : *مصرف لبنان، شركة لبنان المالية.*

الفوائد المصرفية على الدولار

في نيسان ٢٠٢١، استمرّ المتوسّط المثقَّل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان في الانخفاض ليبلغ ٠,٤٩٪ مقابل ٠,٥٢٪ في الشهر الذي سبق

(٢,٣٢٪ في نيسان ٢٠٢٠)، كما انخفض المتوسّط المثقّل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى ٦,٨٨٪ مقابل ٧,١٤٪ (٧,٧٩٪) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.
وفي نيسان ٢٠٢١، استقرّ متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر على ٠,١٩ شأنه في الشهر الذي سبق (١,٠٩٪ في نيسان ٢٠٢٠).
ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم ١٢
تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)

	نيسان ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة	٢,٣٢	٠,٥٢	٠,٤٩
متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة	٧,٧٩	٧,١٤	٦,٨٨
متوسّط معدل ليبور لثلاثة أشهر	١,٠٩	٠,١٩	٠,١٩

المصدر: *مصرف لبنان.*

سوق القطع

في نيسان ٢٠٢١، بقي متوسط سعر صرف الدولار الأميركي الرسمي ١٥٠٧,٥ ليرات مع هامش تسعيرة ١٥٠١ ليرة للشراء و١٥١٤ ليرة للمبيع. فيما بلغ سعر الصرف ٣٩٠٠ ليرة عند شركات تحويل الأموال، وعند سحب المودعين ودائع بالدولار من أجهزة الصراف الآلي بالليرة اللبنانية، وفتح الدولار بسعر ١١٥٥٠ ليرة في السوق الموازية في أول نيسان ووصل إلى ١٣ ألف ليرة في ١١ من الشهر ليقفل على ١٢٣٢٥ ليرة. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ ١٩ يوماً في الشهر الرابع من العام ٢٠٢١ .
على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ٢١٦٥٢ مليون دولار في نهاية نيسان ٢٠٢١ مقابل ٢٢١٦٥ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و٢٤٠٩٩ مليون دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٠. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار ٢٤٤٧ مليون دولار في الثلث الأول من العام ٢٠٢١ مقابل انخفاضها بقيمة ٢٨٤٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من العام ٢٠٢٠.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في نيسان ٢٠٢١، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع **مؤشّر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها** بنسبة ٩,١٪ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٤٠,٤٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٠. وارتفع متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان ٢٠٢١ بنسبة ١٠٥,٨٪ قياساً على متوسطه في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان ٢٠٢٠.
أما **مؤشر الأسعار في لبنان** الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة ٧,٨٪ في شهر نيسان ٢٠٢١ قياساً على الشهر الذي سبق وبنسبة ٢٥,٦٪ قياساً على كانون الأول ٢٠٢٠. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الاثني عشر المنتهية في نيسان ٢٠٢١ ارتفاعاً بنسبة ١٢٦,٤٪ قياساً على فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في نيسان ٢٠٢٠.

جدول رقم ١
المؤشرات الرئيسية لنشاط المصارف التجارية كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل. وبملايين الدولارات)

	نيسان ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
اجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية	٣١٠١٧٣	٢٨٣٤٧٤	٢٨٠٧٩٠	٢٧٨١٧٦
اجمالي الودائع عام وخاص (مقيم وغير مقيم)	٢٢٩٥٣٨	٢١٨٠١٧	٢١٥١١٤	٢١٣٨٤٢
بالليرات اللبنانية	٥٣٩٨٢	٤٩٤٤٦	٤٩٤٦٠	٤٨٩٢٤
بالعملات الأجنبية	١٧٥٥٥٧	١٦٨٥٧١	١٦٥٦٥٤	١٦٤٩١٨
(مقيمة بملايين د.أ)	(١١٦٤٥٦)	(١١١٨٢١)	(١٠٩٨٨٦)	(١٠٩٣٩٨)
مجموع التسليفات (عام + خاص) (ليرة)	١٠٣٥٤٢	٨٦٢٦٨	٨٢١٢٣	٨٠٣٨٤
التسليفات للقطاع الخاص *	٦٦١٧٦	٥٤٥٢٣	٥١٥٦١	٤٩٩١٨
بالليرات اللبنانية	٢٢٨٠٧	٢٢٠٣٠	٢١٠١٣	٢٠٤٦٥
بالعملات الأجنبية	٤٣٣٦٨	٣٢٤٩٣	٣٠٥٤٩	٢٩٤٥٣
(مقيمة بملايين د.أ)	(٢٨٧٦٨)	(٢١٥٥٤)	(٢٠٢٦٤)	(١٩٥٣٧)
التسليفات للقطاع العام	٣٧٣٦٧	٣١٧٤٥	٣٠٥٦١	٣٠٤٦٧
بالليرات اللبنانية	٢١٣٤٩	١٧٥٨٨	١٧٨٣٦	١٧٨١٥
بالعملات الأجنبية	١٦٠١٨	١٤١٥٧	١٢٧٢٦	١٢٦٥١
(مقيمة بملايين د.أ)	(١٠٦٢٥)	(٩٣٩١)	(٨٤٤٢)	(٨٣٩٢)
(موجودات خارجية صافية (دولار)	(٢١٨٥٧)	(١٩٩١٢)	(١٨٩٧٥)	(١٨٨٨٧)
موجودات خارجية (دولار)	١٥٢٩١	١٤٠٢٣	١٣٨٦٨	١٣٣٢٠
(التزامات خارجية (دولار)	٣٧١٤٨	٣٣٩٣٥	٣٢٨٤٢	٣٢٢٠٧
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان (ليرة)	١٧٥٩٠٨	١٦٦٤٧٧	١٦٥٨٥٨	١٦٥٣٧٦
الأموال الخاصة الأساسية (ليرة)	٢٩٧٦١	٢٨٠٢٦	٢٣٥٢٢	٢٣٦٠٠
القاعدة الرأسمالية (ليرة)	٣١٣٣٦	٣٠٠٤٥	٢٥٥٥٩	٢٥٥٨٩
بالنسبة المئوية (٪)				
الودائع بالعملات/ اجمالي الودائع	٧٦,٤٨	٧٧,٣٢	٧٧,٠١	٧٧,١٢
تسليفات بالعملات(قطاع خاص) / اجمالي التسليفات(قطاع خاص)	٦٥,٥٤	٥٩,٥٩	٥٩,٢٥	٥٩,٠٠
تسليفات بالعملات(قطاع خاص) / ودائع بالعملات(قطاع خاص)	٢٤,٧٠	١٩,٢٨	١٨,٤٤	١٧,٨٦
تسليفات للقطاع العام بالليرة/ الودائع بالليرة	٣٩,٥٥	٣٥,٥٧	٣٦,٠٦	٣٦,٤١
تسليفات للقطاع العام بالعملات / الودائع بالعملات	٩,١٢	٨,٤٠	٧,٦٨	٧,٦٧
تسليفات القطاع العام/ إجمالي الودائع	١٦,٢٨	١٤,٥٦	١٤,٢١	١٤,٢٥
التسليفات / الودائع (قطاع خاص)	٢٩,٧٦	٢٥,٩٩	٢٤,٩٨	٢٤,٣٤
القاعدة الرأسمالية / اجمالي الميزانية	١٠,١٠	١٠,٦٠	٩,١٠	٩,٢٠
سعر الدولار في نهاية الفترة	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*
** لا تتضمّن الأوراق المالية.*

جدول رقم ٢
الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

	نيسان ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
الموجودات				
الموفورات	١٧٧٠٣٣	١٦٨١٤٢	١٦٧٩٢٨	١٦٧٥٨٥
– أوراق نقدية	١١٢٥	١٦٦٤	٢٠٧٠	٢٢٠٩
– ودائع لدى مصرف لبنان	١٧٥٩٠٨	١٦٦٤٧٧	١٦٥٨٥٨	١٦٥٣٧٦
ديون على القطاع الخاص المقيم *	٥٨١٧٨	٤٨٢٨٨	٤٥٨٣١	٤٤٣٢١
– بالليرات اللبنانية	٢٠٢٧٧	١٩٦٧٤	١٨٧٩٩	١٨٣١٦
– بالعملات الأجنبية	٣٧٩٠١	٢٨٦١٤	٢٧٠٣١	٢٦٠٠٥
ديون على القطاع العام	٣٧٣٦٧	٣١٧٤٥	٣٠٥٦١	٣٠٤٦٧
منها: سندات بالليرة	٢١٠٧١	١٧٢٦٦	١٧٥٠٧	١٧٥٠٥
سندات بالعملات	١٦٠١٨	١٤١٥٧	١٢٧٢٦	١٢٦٥١
ديون مختلفة	٢٧٨	٣٢٢	٣٢٩	٣١١
موجودات خارجية	٢٣٠٥١	٢١١٤٠	٢٠٩٠٥	٢٠٠٨١
– قروض على غير المقيمين	٧٩٩٨	٦٢٣٥	٥٧٣١	٥٥٩٦
– قروض على مصارف غير مقيمة	٧٤٢٥	٧١١٠	٧٣٧١	٦٥٠٨
– موجودات خارجية أخرى	٦٠٨٥	٦١٩٠	٦١١٩	٦١٥٤
نقد وودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة	٧٦٤	٨٧١	٩٧٥	١٠٨٦
محفظة الأوراق المالية للقطاع الخاص غير المقيم	٧٧٩	٧٣٥	٧١٠	٧٣٦
القيم الثابتة **	٧٩٨٩	٧٥٩٤	٧٥٠١	٧٥٢٨
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	٢٣٠٣	٢٤٤٥	٢٦٨٤	٢٧٣٩
موجودات غير مصنفة	٤٢٥٣	٤١٢٠	٥٣٨٠	٥٤٥٥
المجموع	٣١٠١٧٣	٢٨٣٤٧٤	٢٨٠٧٩٠	٢٧٨١٧٦
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص	١٧٨٤١٥	١٦٨٥١٩	١٦٥٩١٢	١٦٤٦٠٩
– ودائع بالليرة	٤٣٠٦٥	٣٧٧٧٩	٣٧٤٥٣	٣٦٨١١
– ودائع بالعملات الأجنبية	١٣٥٣٥٠	١٣٠٧٤٠	١٢٨٤٥٩	١٢٧٧٩٩
ودائع القطاع العام	٧١٥٦	٨٢٦٤	٨٦٦٤	٨٧٩٢
ودائع القطاع الخاص غير المقم	٤٣٩٦٧	٤١٢٣٣	٤٠٥٣٧	٤٠٤٤١
– بالليرات اللبنانية	٣٧٦٠	٣٤٠٣	٣٣٤٣	٣٣٢٢
– بالعملات الأجنبية	٤٠٢٠٧	٣٧٨٣٠	٣٧١٩٤	٣٧١١٩
التزامات تجاه المصارف غير المقيمة	١٢٠٣٤	٩٩٢٤	٨٩٧٢	٨١١١
سندات دين	٨٢٢	٨١٣	٥٦٢	٦١٦
أموال دائمة	٣١٣٣٦	٣٠٠٤٥	٢٥٥٥٩	٢٥٥٨٩
– أموال خاصة	٢٩٧٦١	٢٨٠٢٦	٢٣٥٢٢	٢٣٦٠٠
– الرأسمال المساند	١٥٧٤	٢٠١٩	٢٠٣٧	١٩٨٨
مطلوبات غير مصنفة	٣٦٤٤٤	٢٤٦٧٥	٣٠٥٨٣	٣٠٠١٧
المجموع	٣١٠١٧٣	٢٨٣٤٧٤	٢٨٠٧٩٠	٢٧٨١٧٦

المصدر: *بيانات مصرف لبنان.*
* *لا تتضمّن محفظة الأوراق المالية*
** *موجودات مادية وغير مادية.*
منذ كانون الأول، تمّ إجراء مقاصة بين التسهيلات والودائع المقابلة المنشأة مع مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الاستحقاق ذاته.

جدول رقم ٣
وضعية مصرف لبنان كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
الموجودات				
الموجودات الخارجية :	٦٥١٦٥	٥٤١٦٢	٤٨٦٨٥	٤٩١٦٠
– ذهب	٢٣٨٩٨	٢٦١١٦	٢٣٤٣١	٢٤٦٨٩
(مقيم بملايين د.أ)	(١٥٨٥٣)	(١٧٣٢٤)	(١٥٥٤٣)	(١٦٣٧٧)
– عملات أجنبية	**٤١٢٦٨**	**٢٨٠٤٦**	**٢٥٢٥٤**	**٢٤٤٧١**
(مقيمة بملايين د.أ)	**(٢٧٣٧٥)**	**(١٨٦٠٤)**	**(١٦٧٥٢)**	**(١٦٢٣٣)**
ديون على القطاع الخاص	**٣٧٤**	**٣٧٧**	**٣٨٠**	**٣٨٢**
سلفات للمصارف التجارية *	**٢٠٤٩٢**	**١٩٧٥٦**	**١٩٥٧١**	**١٩٤٨٦**
سلفات لمصارف متخصّصة ومؤسسات مالية	١٧٥٩	١٧٦٨	١٧٤٩	١٧٤٧
سلفات للقطاع العام (المؤسسات العامة)	**٠**	**٠**	**٠**	**٠**
محفظة الأوراق المالية	**٦٨٦١٤**	**٦٨٥٤٨**	**٦٩٥٩٤**	**٦٩٨١٣**
القيم الثابتة	**٣٩٥**	**٣٩٥**	**٣٩٦**	**٣٩٦**
أصول من عمليات تبادل أدوات مالية	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**	**١٨٠٨١**
موجودات غير مصنفة	**٤٩٥٣٠**	**٦٠٩٨٧**	**٧١٠١٤**	**٧٤١٥٩**
المجموع	**٢٢٤٤١٠**	**٢٢٤٠٧٥**	**٢٢٩٤٦٩**	**٢٣٣٢٢٣**
المطلوبات				
النقد المتداول خارج مصرف لبنان	**١٥٦٩٥**	**٣٠٩١٨**	**٣٦٥٠٣**	**٣٨٢٣٩**
ودائع المصارف التجارية*	**١٦٣٦٩٣**	**١٥٥٥٠٤**	**١٥٦٠٦٠**	**١٥٥٨٣٥**
ودائع المصارف المتخصصة والمؤسسات المالية	**٢٨٤٩**	**٢٧٧٤**	٢٦٦٢	٢٦١٤
ودائع القطاع الخاص	**١١٦**	**٧٩**	**٧٥**	**١٢٣**
التزامات تجاه القطاع العام	**٦٥٨٨**	**٦٨٣٨**	**٧١٤٥**	**٧٥٧١**
فروقات قطع	**١٥٧٧٩**	**١٧٣٨٣**	**١٥٣٧٦**	١٦٨١٠
التزامات خارجية	**٢٩٥٣**	**٤٤٢٠**	**٤٣٠٠**	**٤٣٠٤**
(مقيمة بملايين د.أ)	**(١٩٥٩)**	**(٢٩٣٢)**	**(٢٨٥٣)**	**(٢٨٥٥)**
التزامات خاصة طويلة الأجل	**٨٤٤**	**٩٠**	**٩٠**	**٩٠**
الأموال الخاصة	**٥٦٠٧**	**٥٣٥٠**	**٥٣٥٠**	**٥٣٥٠**
مطلوبات غير مصنفة	**١٠٢٨٦**	**٧٢٠**	١٩٠٨	٢٢٨٦
المجموع	**٢٢٤٤١٠**	**٢٢٤٠٧٥**	**٢٢٩٤٦٩**	**٢٣٣٢٢٣**

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* ابتداءً من ٢٠١٩/٠٣/١٥ ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 - الأدوات المالية: العرض (تعديلات معيار المحاسبة الدولي ٣٢) والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاح (تعديل ٧ من المعايير الدولية للتقارير المالية) قام مصرف لبنان بإجراء مقاصة بين التسهيلات والودائع المقابلة المنشأة بالتلازم مع المصارف بالليرة اللبنانية والتي تحمل نفس تاريخ الاستحقاق.

جدول رقم ٤
تطور الكتلة النقدية وشبه النقدية* كما في نهاية الفترة
(بمليارات ل.ل.)

البيان	نيسان ٢٠٢٠	كانون الأول ٢٠٢٠	آذار ٢٠٢١	نيسان ٢٠٢١
الكتلة النقدية M١	**٢٢٤٢٧**	**٤٠١٥٦**	**٤٦٧٥٣**	**٤٨٤٠٢**
– النقد في التداول	١٤٥٦٢	٢٩٢٤٢	٣٤٤٢١	٣٦٠١٦
– ودائع تحت الطلب بالليرة	٧٨٦٥	١٠٩١٤	١٢٣٣٢	١٢٣٨٦
الكتلة شبه النقدية	**١٧٢٣٤٤**	**١٥٩٣٧٦**	**١٥٥١٠٣**	**١٥٣٧٥٥**
– ودائع أخرى بالليرة	٣٥٨١٥	٢٧٣٥٤	٢٥٥٤٧	٢٤٨٤٦
– ودائع بالعملات الأجنبية	١٣٦٥٢٩	١٣٢٠٢٢	١٢٩٥٥٥	١٢٨٩٠٩
سندات دين	**٤٧٤**	**٥١٩**	**٣٢٠**	**٣٥٤**
النقد وشبه النقد				
– بالليرات اللبنانية M2	٥٨٢٤٣	٦٧٥١٠	٧٢٣٠٠	٧٣٢٤٨
– بالليرات والعملات M3	١٩٥٢٤٥	٢٠٠٠٥٢	٢٠٢١٧٥	٢٠٢٥١١
– اجمالي الوفورات النقدية M4 = M3 + سندات الجمهور	٢٠٦٨٨٨	٢١١٥٧٨	٢١٣٨١٥	٢١٤٤٠٥
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	**٣٨٧٩٢**	**٢٧٠٢٨**	**٢٣٠٧٢**	**٢٣٥١١**
– الموجودات بالذهب	٢٣٨٩٨	٢٦١١٦	٢٣٤٣١	٢٤٦٨٩
– الموجودات بالعملات الأجنبية	١٤٨٩٤	٩١٢	(٣٦٠)	(١١٧٨)
وضعية القطاع العام المدينة	**٦٥٠٦٢**	**٥٨٩٠٧**	**٦٠١٨٠**	**٥٨٣٢١**
– ديون صافية على القطاع العام	٨٠٨٤١	٧٦٢٩٠	٧٥٥٥٦	٧٥١٣٢
– فروقات القطع	(١٥٧٧٩)	(١٧٣٨٣)	(١٥٣٧٦)	(١٦٨١٠)
ديون على القطاع الخاص	**٦٢٢٤٦**	**٥١٩٦٤**	**٤٩٤٨٣**	**٤٧٩٦٦**
– بالليرات اللبنانية	٢٢٣٤٥	٢١٧٠٦	٢٠٨٠٨	٢٠٣٣٢
– بالعملات الأجنبية	٣٩٩٠١	٣٠٢٥٨	٢٨٦٧٥	٢٧٦٣٤
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	**٢٩١٤٥**	**٦٢١٥٣**	**٦٩٤٤١**	**٧٢٧١٣**
المجموع	**١٩٥٢٤٥**	**٢٠٠٠٥٢**	**٢٠٢١٧٥**	**٢٠٢٥١١**

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* *منذ كانون الثاني ٢٠١٧ ، يعتمد احتساب المجاميع النقدية وعناصر تغطيتها على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.*

جدول رقم ٥
التغيّرات الشهرية للموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المالي
(بملايين الدولارات الأميركية)

الشهر/العام	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠			٢٠٢١		
					مصرف لبنان	المصارف	المجموع	مصرف لبنان	المصارف *	المجموع
كانون الثاني	(٧١٨,٩)	١٦٦,٧	٢٣٦,٩	(١٣٧٩,٧)	(٦١٢,٨)	٤٥٤,٩	(١٥٧,٩)	(٦٣٠,٨)	٢٢٠,٢	(٤١٠,٦)
شباط	٣٦٢,٦	٣٤١,٨	(٧١,٦)	(٥٥٠,١)	(٩٨٩,٢)	٦٤١,٧	(٣٤٧,٤)	(٤٥٧,٣)	١١٦,٧	(٣٤٠,٦)
آذار	(٢٨٧,٩)	٤٦,٣	(٣٦٣,٥)	(٧٥,١)	(٥٥١,١)	(٥,٧)	(٥٥٦,٨)	(٧٦٦,٣)	٦٧٠,٤	(٩٥,٩)
نيسان	(٢٥٤,٩)	(٣٢٠,٩)	(٥٧٥,٠)	(١٣٠٠,٠)	(٨١٢,٤)	٥٧١,٨	(٢٤٠,٦)	(٥١٥,٩)	(٣٠,١)	(٥٤٦,٠)
أيار	(٨٦١,٦)	(٥٩١,٥)	١٢٠٣,٥	(١٨٨١,٦)	(٩٠٨,١)	٢٠,٤	(٨٨٧,٧)			
حزيران	(١٣,٠)	(٧٥٨,٠)	(٦٣٨,٥)	(٢٠٤,٣)	(٥٥٥,٨)	٢٦٠,١	(٢٩٥,٨)			
تموز	٣٥٢,١	١٠٠,٢	(٥٤٨,٩)	٧٢,٥	(٢٧٧٩,٩)	(٢٦٦,٥)	(٣٠٤٦,٤)			
آب	١٧٨٧,٨	٣٦٨,٣	(٤٠٨,١)	٥٧٨,٥	(٢٢٢١,٢)	٢٥٣,٢	(١٩٦٨,٠)			
أيلول	١٨٨,٧	٤٥٧,٢	(١٤٦,١)	(٥٨,٥)	(٢٥٣١,٩)	٤٢٤,٢	(٢١٠٧,٧)			
تشرين الأول	(٦٨٠,٢)	(٨٨٧,٨)	(١٨١٠,٤)	(١٩٧,٩)	(٤٨٩,٦)	١٠٩,٦	(٣٨٠,٠)			
تشرين الثاني	٤٥٣,٠	٦٨,٢	(٩٥٣,٩)	١١٤٢,٨	(٦٢٩,٩)	٤١٥,٥	(٢١٤,٤)			
كانون الأول	٩٠٩,٨	٨٥٣,٨	(٧٤٧,٥)	(٨٤٠,٨)	(١١٩٢,١)	٨٤٤,٠	(٣٤٨,١)			
المجموع العام	**١٢٣٧,٥**	**(١٥٥,٧)**	**(٤٨٢٣,١)**	**(٥٨٥١,٢)**	**(١٤٢٧٤,٠)**	**٣٧٢٣,٢**	**(١٠٥٥٠,٨)**	(٢٣٧٠,٣)	٩٧٧,٢	(١٣٩٣,١)

المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

* إن تغيُّر صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان في السنة الجارية يشمل صافي فرق سندات دين الجمهورية اللبنانية بالعملات الأجنبية المتداولة عالمياً والمُكتسَبة من مصرف لبنان خلال السنة ذاتها فقط.

جدول رقم ٦
الدين العام لغاية نهاية شباط ٢٠٢١
(مليار ل.ل.)

	شباط ٢٠٢٠	النسبة (٪)	كانون الأول ٢٠٢٠	النسبة (٪)	كانون الثاني ٢٠٢١	النسبة (٪)	شباط ٢٠٢١	النسبة (٪)
مجموع الدين العام الفعلي	١٣٩٠٦٨		١٤٤١٠٨		١٤٤٦٢٧		١٤٥٩٦٧	
الدين العام المحرر بالليرة اللبنانية	٨٧٦٩٦	١٠٠,٠	٨٩٧٦٢	١٠٠,٠	٨٩٩٨٧	١٠٠,٠	٩١٠١٤	١٠٠,٠
مصرف لبنان	**٥١١١٦**	**٥٨,٣**	**٥٥٠٧٩**	**٦١,٤**	**٥٥٢٨٤**	**٦١,٤**	**٥٦٠٣٣**	**٦١,٦**
قروض	٠		٠		٠		٠	
سندات خزينة	٥١١١٦		٥٥٠٧٩		٥٥٢٨٤		٥٦٠٣٣	
المصارف	**٢٥٠٩٢**	**٢٨,٦**	**٢٣١٥٧**	**٢٥,٨**	**٢٣١٧٩**	**٢٥,٨**	**٢٣٢٢٢**	**٢٥,٥**
سندات خزينة	٢٤٨٣٤		٢٢٨١٩		٢٢٨٤٤		٢٢٨٨٨	
قروض للمؤسسات العامة	٢٥٨		٣٣٨		٣٣٥		٣٣٤	
آخرون (سندات)	**١١٤٨٨**	**١٣,١**	**١١٥٢٦**	**١٢,٨**	**١١٥٢٤**	**١٢,٨**	**١١٧٥٩**	**١٢,٩**
الجمهور	٧٩٩		٦٧٦		٦٨٨		٦٨٣	
المؤسسات العامة	١٠٢٣٦		١٠٣٩٣		١٠٣٩٤		١٠٦٤٠	
المؤسسات المالية	٤٥٣		٤٥٧		٤٤٢		٤٣٦	
الدين المحرر بالعملات الأجنبية	٥١٣٧٢	١٠٠,٠	٥٤٣٤٦	١٠٠,٠	٥٤٦٤٠	١٠٠,٠	٥٤٩٥٣	١٠٠,٠
مؤسسات التنمية والحكومات	٣١٠٣	٦,٠	٣٠٨٣	٥,٧	٣٠٧٤	٥,٦	٣٠٦٩	٥,٦
غيرها	٤٨٢٦٩	٩٤,٠	٥١٢٦٣	٩٤,٣	٥١٥٦٦	٩٤,٤	٥١٨٨٤	٩٤,٣
ودائع القطاع العام	**١٤٥٩٠**		**١٥١٣٣**		**١٤٤٩٤**		**١٥٢٥٥**	

المصدر: *بيانات مصرف لبنان.*
أضيفت مجدداً سندات غير المقيمين بالليرة الى الدين الداخلي بدلاً من ضمّها الى الدين الخارجي، وذلك حسب التصنيف الجديد المعتمد من قبل مصرف لبنان.
** لا تتضمّن القروض الممنوحة بموجب مؤتمر باريس - ٢.*

جدول رقم ٧
المالية العامة في العامين ٢٠١٩ و ٢٠٢٠
(مليار ل.ل.)

	٢٠١٩	٢٠٢٠	التغيّر بالقيمة	التغيّر بالنسبة
الإيرادات الإجمالية	١٦٦٨٠	١٥٣٤٢	- ١٣٣٨	- ٨,٠٢
النفقات الإجمالية	٢٥٤٧٧	١٩٤٢٥	- ٦٠٥٢	- ٢٣,٧٥
منها خدمة الدين العام	٨٣٦٦	٣١٠٦	- ٥٢٦٠	- ٦٢,٨٧
الإنفاق خارج خدمة الدين العام	١٧١١١	١٦٣١٩	- ٧٩٢	- ٤,٦٣
العجز الكلّي	٨٧٩٧	٤٠٨٣		
الرصيد الأوّلي	- ٤٣١	- ٩٧٧		
العجز الكّلي/النفقات (٪)	٣٤,٥	٢١,٠		

المصدر: *وزارة المالية.*

جدول رقم ٨
توزّع سندات الخزينة بالليرة اللبنانية حسب المكتتبين* (القيمة الشرائية)
(في نهاية الفترة - مليار ل.ل.)

البيان	شباط ٢٠٢٠	النسبة (٪)	كانون الثاني ٢٠٢١	النسبة (٪)	شباط ٢٠٢١	النسبة (٪)
المصارف	٢٤٨٣٤	٢٨,٤	٢٢٨٤٤	٢٥,٥	٢٢٨٨٨	٢٥,٢
مصرف لبنان	٥١١١٦	٥٨,٥	٥٥٢٨٤	٦١,٧	٥٦٠٣٣	٦١,٨
المؤسسات المالية	٤٥٣	٠,٥	٤٤٢	٠,٥	٤٣٦	٠,٥
المؤسسات العامة	١٠٢٣٦	١١,٧	١٠٣٩٤	١١,٦	١٠٦٤٠	١١,٧
الجمهور	٧٩٩	٠,٩	٦٨٨	٠,٨	٦٨٣	٠,٨
المجموع	**٨٧٤٣٨**	**١٠٠,٠**	**٨٩٦٥٢**	**١٠٠,٠**	**٩٠٦٨٠**	**١٠٠,٠**

المصدر : *مصرف لبنان.*
* *يشمل سندات الخزينة المكتتب بها من قبل الجمهور، والمؤسسات العامة، والمؤسسات المالية بالإضافة الى الفوائد المتراكمة.*

جدول رقم ٩
القيمة الإسمية لسندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملة الوطنية
والموقوفة في نيسان ٢٠٢١ (مليار ليرة)

الفئة	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ أشهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	المجموع
١- الإكتتابات الاسمية	٢١	٢٥	٢٧٨	٥	٢٠٩	١٣١	٣٥٠	–	١٤٤	–	–	١١٦٣
المردود المثقل (٪)	٣,٤٧	٣,٩٢	٤,٣١	٤,٩٤	٥,٤٣	٥,٩١	٦,٤٠	–	٦,٨٨	–	–	٥,٦٢
المردود	٣,٥٠	٤,٠٠	٤,٥٠	٥,٠٠	٥,٥٠	٦,٠٠	٦,٥٠	–	٧,٠٠	–	–	٥,٧٣
٢- الإستحقاقات	**٢٠**	**٢٢**	**١٠٩**	**١٠٦**	**٣٠١**	**٩٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٦٥٠**
٣- الاستبدالات	**٧٥**	**١١١**	**١٠٢١**	**١٦٨٠**	**٦٧٨٥**	**٢٢٢٥١**	**١٩٦٧٦**	**٦٧**	**٣٣٨٦٥**	**٣٠٧٦**	**١٤١٧**	**٩٠,٠٢٤**
النسبة الى المجموع (٪)	٠,١	٠,١	١,١	١,٩	٧,٥	٢٤,٧	٢١,٩	٠,١	٣٧,٦	٣,٤	١,٦	١٠٠
الأجل المثقل (أيام)												١٦٢١
الفائدة المثقلة (٪)												٦,٤٩

إعداد : *قسم الإحصاء والدراسات – الأمانة العامة – جمعية مصارف لبنان.*
المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

جدول رقم ١٠
الاستحقاقات الشهرية بالقيمة الاسمية لمحفظة سندات الخزينة المتداولة والمصدرة بالليرة اللبنانية
كما في نهاية نيسان ٢٠٢١ (مليار ل.ل.)

	الفئة											المجموع
	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ أشهر	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	
أيار ٢٠٢١	٢١	٢٣	١٦	١٠٣	٣٠٠	١٠٧		٦١				٦٣١
حزيران ٢٠٢١	٣٢	٢٧	٥٧	١١٢	٢٠٥٠	٦٩٦		٦				٢٩٨٠
تموز ٢٠٢١	٢١	٦	٤٥	٢٥٩	٥٠	٤٠٢						٧٨٣
آب ٢٠٢١		١٧	١٢٩	٢٠	٥٠	٢٩٦						٥١٣
أيلول ٢٠٢١		١٣	١٣٠	٥٠	٥٠	٦٢٠						٨٦٣
تشرين الأول ٢٠٢١		٢٥	٦٤		١٠٠	١٧٤						٣٦٣
تشرين الثاني ٢٠٢١			٢٠	٥٨	١١٥	٢٤٥						٤٣٨
كانون الأول ٢٠٢١			١٣	٨٠	١١٨	١١٠٠						١٣١١
٢٠٢١	**٧٥**	**١١١**	**٤٧٤**	**٦٨٢**	**٢٨٣٤**	**٣٦٤٠**		**٦٧**				**٧٨٨٢**
٢٠٢٢			**٥٤٨**	**٨٧١**	**١٦٤١**	**٤٨٤٦**	**١٧٩٢**		**٩٠٠**			**١٠٥٩٨**
٢٠٢٣				**١٢٧**	**١٣٥٤**	**٤٩١٨**	**٢٤٢٣**		**١٦١٤**			**١٠٤٣٦**
٢٠٢٤					**٩٥٧**	**٣٦٦٣**	**٢٠٤٠**		**١٩٠٥**			**٨٥٦٤**
٢٠٢٥						**٤١١٦**	**٤١٩٢**		**٣١٤٣**	**٣٠٧٦**		**١٤٥٢٧**
٢٠٢٦						**١٠٦٩**	**٥١٦٠**		**٣٧٩٤**			**١٠٠٢٢**
٢٠٢٧							**٣١٣٤**		**٣٦٩٩**			**٦٨٣٤**
٢٠٢٨							**٩٣٥**		**٦٠٨٣**			**٧٠١٨**
٢٠٢٩									**٩١٧٤**			**٩١٧٤**
٢٠٣٠									**٣٠٦٠**			**٣٠٦٠**
٢٠٣١									**٤٩٣**		**٢١٥**	**٧٠٨**
٢٠٣٣											**١٢٠٢**	**١٢٠٢**
المجموع	**٧٥**	**١١١**	**١٠٢١**	**١٦٨٠**	**٦٧٨٥**	**٢٢٢٥١**	**١٩٦٧٦**	**٦٧**	**٣٣٨٦٥**	**٣٠٧٦**	**١٤١٧**	**٩٠٠٢٤**

إعـداد : *قسم الإحصاء والدراسات – الأمانة العامة – جمعية مصارف لبنان.*
المصدر : *بيانات مصرف لبنان.*

لمزيد من التفاصيل يمكنكم مراجعة منشورة Lebanese Treasury Securities على موقعنا الإلكتروني www.abl.org.lb

جدول رقم ١١
إصدارات الدولة اللبنانية من اليوروبوندز
القيمة الإجمالية كما في نهاية آذار ٢٠٢٠ (قبل إعلان الحكومة عن التوقّف عن الدفع) (مليون دولار)

الفئة	محفظة اليوروبوندز
٦ سنوات	١٢٠٠
٧ سنوات	١٠٨٩
٨ سنوات	٧٠٠
٩ سنوات	٥٣٨
١٠ سنوات	٧٧٩٠
١٢ سنة	١٥٤٠
١٣ سنة	٢٦٩٣
١٤ سنة	٢٥٠٠
١٥ سنة	٨٩١٣
١٦ سنة	٣٠٠٠
٢٠ سنة	١٣٥٠
المجموع	**٣١٣١٤**
معدل الفائدة المثقلة (٪)	**٧,٣٨**
الأجل المثقل (سنة)	**٧,٨٤**

* *قبل إعلان الحكومة اللبنانية وقف دفع جميع سندات اليوروبوندز .*

جدول رقم ١٢
الإستحقاقات الشهرية المرتقبة لمحفظة إصدارات الدولة من اليوروبوندز، (مليون دولار)

آذار ٢٠٢٠	١٢٠٠	(غير مسدّدة)
نيسان ٢٠٢٠	٧٠٠	(غير مسدّدة)
حزيران ٢٠٢٠	٦٠٠	(غير مسدّدة)
نيسان ٢٠٢١	٢٠٩٢	(غير مسدّدة)
أيار ٢٠٢٢	٥٠٠	
تشرين الأول ٢٠٢٢	١٥٤٠	
كانون الثاني ٢٠٢٣	١١٠٠	
أيار ٢٠٢٣	٥٠٠	
نيسان ٢٠٢٤	٧٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٤	٥٣٨	
كانون الأول ٢٠٢٤	٢٥٠	
شباط ٢٠٢٥	٨٠٠	
حزيران ٢٠٢٥	٨٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٦	١٦٠٠	
آذار ٢٠٢٧	١٢٥٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٧	١٠٠٠	
آذار ٢٠٢٨	١٧٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٨	٨٩٣	
أيار ٢٠٢٩	١٠٠٠	
تشرين الثاني ٢٠٢٩	١٥٠٠	
شباط ٢٠٣٠	١٤٠٠	
نيسان ٢٠٣١	٣٠٠	

تشرين الثاني ٢٠٣١	٢٥٠٠
آذار ٢٠٣٢	١٠٠٠
أيار ٢٠٣٣	١٥٠٠
أيار ٢٠٣٤	١٥٠٠
تموز ٢٠٣٥	١٥٠٠
تشرين الثاني ٢٠٣٥	٦٠٠
آذار ٢٠٣٧	٧٥٠

* *سندات يوروبوندز مُصدرة في إطار مؤتمر باريس-٢ ويتمّ تسديدها على عشرين قسطاً نصف سنوي ابتداءً من السنة السادسة (٢٠٠٨) ولغاية الشهر والسنة المشار إليهما في الجدول أعلاه.*

جدول رقم ١٣
متوسطات أسعار صرف بعض العملات الأجنبية في سوق بيروت
نيسان ٢٠٢١

العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال
الدولار الأميركي	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠	١٥٠٧,٥٠
الفرنك السويسري	١٥٩٢,٨٨	١٦٥٦,٤١	١٦٣٥,٥٥	١٦٥٦,٤١
الجنيه الاسترليني	٢٠٦٧,٠٨	٢١٠٨,٢٤	٢٠٨٦,٣٢	٢١٠٤,١٧
الين الياباني	١٣,٦١	١٤,٠٠	١٣,٨٤	١٣,٨٢
الدولار الكندي	١١٩٥,٥٧	١٢٢٤,٧١	١٢٠٤,٧٦	١٢٢٤,٧١
الدولار الاسترالي	١١٤٠,٧٣	١١٧٤,٣٤	١١٦١,١٢	١١٧٢,٥٣
اليورو	١٧٧٠,١١	١٨٢٦,٣٤	١٨٠٤,٧٠	١٨٢٦,٣٤

جدول رقم ١٤
أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية والذهب إزاء الدولار الأميركي
آذار ٢٠٢١ و نيسان ٢٠٢١

	آذار ٢٠٢١				نيسان ٢٠٢١			
العملة	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال	الأدنى	الأعلى	الوسطي	الإقفال
الجنيه الاسترليني	١,٣٧	١,٤٠	١,٣٩	١,٣٨	١,٣٧	١,٤٠	١,٣٨	١,٣٨
الين الياباني	١٠٦,٧٦	١١٠,٣١	١٠٨,٥٩	١١٠,٣١	١٠٧,٨٨	١١٠,٦٩	١٠٩,٠٤	١٠٩,٣١
الفرنك السويسري	٠,٩١	٠,٩٤	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩١	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩١
اليورو	١,١٧	١,٢١	١,١٩	١,١٧	١,١٧	١,٢١	١,٢٠	١,٢٠
أونصة الذهب	١٦٨٤,٧٧	١٧٤٥,٢٣	١٧٢١,٦٧	١٧٠٧,٨١	١٧٢٦,٥٠	١٧٩٤,٠٠	١٧٥٩,٤٠	١٧٦٩,١٣

جدول رقم ١٥
أسعار الفائدة على بعض العملات الدولية الرئيسية
آذار ٢٠٢١ و نيسان ٢٠٢١

التاريخ	آذار ٢٠٢١				نيسان ٢٠٢١			
العملة	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة	شهر	٣ أشهر	٦ أشهر	سنة
الدولار الأميركي	٠,١١	٠,١٩	٠,٢٠	٠,٢٨	٠,١١	٠,١٩	٠,٢١	٠,٢٩
الجنيه الاسترليني	٠,٠٥	٠,٠٨	٠,١٠	٠,١٦	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,١١	٠,١٦
الفرنك السويسري	– ٠,٨٠	– ٠,٧٥	– ٠,٧١	– ٠,٥٩	– ٠,٨٠	– ٠,٧٥	– ٠,٧١	– ٠,٥٩
اليورو	– ٠,٥٨	– ٠,٥٥	– ٠,٥٢	– ٠,٤٩	– ٠,٥٨	– ٠,٥٥	– ٠,٥٣	– ٠,٥٠

جدول رقم ١٦
مساحات البناء (م٢)
كانون الأول ٢٠١٩ – كانون الأول ٢٠٢٠

المحافظات	كانون الأول ٢٠١٩	النسبة (٪)	كانون الأول ٢٠٢٠	النسبة (٪)
بيروت	٥٨٤١	١,٦٩	٧٢٤٣	٠,٨٠
جبل لبنان	١٢٥٤٥٥	٣٦,٢٨	٣٠٣٤٨٦	٣٣,٥٦
البقاع	٣٨٤٣٨	١١,١١	٨٠١١٤	٨,٨٦
الشمال (١)	٩٠٦٠	٢,٦٢	٢٣٦٨	٠,٢٦
الشمال (٢)	٣٦٧٩٢	١٠,٦٤	٢١٨٨٧١	٢٤,٢١
الجنوب	١٠٠٠٦١	٢٨,٩٣	١٨٨٨٥٣	٢٠,٩٨
النبطية	٣٠١٨١	٨,٧٣	١٠٣٢٥٨	١١, ٤٢
المجموع	٣٤٥٨٢٨	١٠٠,٠٠	٩٠٤١٩٣	١٠٠,٠٠

(١) مرخّصة من نقابة المهندسين في بيروت.
(٢) مرخّصة من نقابة المهندسين في الشمال.

جدول رقم ١٧
حركة مطار بيروت الدولي
نيسان ٢٠٢٠ – نيسان ٢٠٢١

الشهر	الطائرات			الركاب			المجموع	البضائع (طن)		
	هبوط	اقلاع	المجموع	وصول	مغادرة	المجموع	مرور	العام	استيراد	تصدير	المجموع
نيسان ٢٠٢٠	٢٦٢	٢٥٩	٥٢١	٤٧٧١	١٢٠٥	٥٩٧٦	٥٣	٦٠٢٩	١٣٨٩	٢٣٨٠	٣٧٦٩
نيسان ٢٠٢١	١٢١٠	١٢٠٩	٢٤١٩	١٠٧٣٥٦	١٠٦١٢٥	٢١٣٤٨١	٢٨٦٣	٢١٦٣٤٤	٢٣١٥	٥٧٥٨	٨٠٧٣

المصدر : *المديرية العامة للطيران المدني – مصلحة الأبحاث والدراسات.*

جدول رقم ١٨
حركة مرفأ بيروت
نيسان ٢٠٢٠ - نيسان ٢٠٢١

البيان	نيسان ٢٠٢٠	نيسان ٢٠٢١	التغير ٪
عدد البواخر	١٢٤	١٠٧	- ١٣,٧١
البضائع المفرغة (طن)	٢٩٧٧٦٢	٣٢٩٣١٨	١٠,٦٠
البضائع المشحونة (طن)	٤٥٣١٥	٦١٦٣٣	٣٦,٠١
المستوعبات المفرغة	١١٣٧٦	١٣٦٣٤	١٩,٨٥
عدد السيارات المستوردة	٥٨٧	٢٥٨٣	٣٤٠,٠٣
الإيرادات (ألف د.أ)	٨٤٠٢	٧٥٨٣	- ٩,٧٥

المصدر: *إدارة واستثمار مرفأ بيروت.*

جدول رقم ١٩
تبادل لبنان التجاري مع الخارج في الشهر الأول من العام ٢٠٢١

الإستيراد			التصدير		
البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (٪)	البلد	القيمة (مليون د.أ.)	النسبة (٪)
تركيا	١٠٥	١١,٥	الإمارات العربية المتحدة	٣٠	١٦,٣
الصين	٧٢	٧,٩	سويسرا	٢٤	١٣,٠
اليونان	٧٠	٧,٦	المملكة العربية السعودية	١٤	٧,٦
الإمارات العربية المتحدة	٦٤	٧,٠	مصر	١١	٦,٠
الولايات المتحدة الأميركية	٥٤	٥,٩	سورية	٩	٤,٩
ألمانيا	٤٨	٥,٢	قطر	٩	٤,٩
الإتحاد الروسي	٤٣	٤,٧	العراق	٨	٤,٣
اوكرانيا	٣٤	٣,٧	اليونان	٧	٣,٨
فرنسا	٣١	٣,٤	اسبانيا	٥	٢,٧
سويسرا	٢٩	٣,٢	الولايات المتحدة الأميركية	٥	٢,٧
الكويت	٢٧	٢,٩	كوريا	٥	٢,٧
ايطاليا	٢٦	٢,٨	الكويت	٥	٢,٧
مصر	٢٢	٢,٤	ايطاليا	٤	٢,٢
اسبانيا	١٧	١,٩	الأردن	٤	٢,٢
دول أخرى	٢٧٤	٢٩,٩	دول أخرى	٤٤	٢٣,٩
مجموع الواردات السلعية	**٩١٦**	**١٠٠,٠**	**مجموع الصادرات السلعية**	**١٨٤**	**١٠٠,٠**

المصدر: مديرية الجمارك.

التحديات القانونية المصرفية للأزمة المالية الراهنة

بقلم : الدكتور بول مرقص *

مقدمة:

يشكّل القطاع المصرفي في لبنان الركيزة الأساسية للإقتصاد الوطني، وبالتالي فإن المصارف تلعب دوراً مهماً في استقرار النظام المالي والإقتصادي لكونها المموّل الأساسي لمختلف المؤسسات والأفراد.

بالإضافة إلى أن الإقتصاد اللبناني يعتمد بمُجمله على القطاعات الخدماتية، لاسيّما وأن القطاعات الإنتاجية الأخرى لا تشكل سوى نسبة قليلة من الإنتاج المحلي، فإن بقاء وصمود القطاع المصرفي يشكّل أهمية كبيرة لإستقرار الإقتصاد الوطني والعملة الوطنية، وكذلك للمحافظة على مكانة مستقيمة للبنان في الأسواق العالمية.

اتّسم القطاع المصرفي اللبناني بانفتاحه على العالم الخارجي، من خلال توزّع المصارف اللبنانية على مختلف الدول العربية والغربية، فاستطاع من خلال السياسات المصرفية التي اعتمدها المصرف المركزي، أن يجذب المستثمرين والمودعين الأجانب، وأن يكون كذلك محل ثقة اللبنانيّين الذين يشكّلون النسبة الأكبر من المودعين، وهذا ما سبب ديمومة هذا النظام المصرفي طوال هذه السنوات ولتاريخه. لكنّ مع اشتداد الأزمة الإقتصادية والمصرفية في لبنان، وشح العملة الأجنبية من السوق اللبنانية مع القيود التي اضطرت المصارف أن تفرضها ضمن سياساتها المصرفية، فقد المودعون ثقتهم بهذا النظام المصرفي، مما أثار قلقهم، وحملهم على طلب تحويل أرصدة حساباتهم المصرفية إلى خارج البلاد وبشكل مفاجئ خوفاً من خسارتهم أموالهم.

نتناول في القسم الأول من هذا البحث وسائل الإيفاء المتاحة قانونياً أمام المصارف وفي القسم الثاني سنتناول موقف القضاء تجاه هذه القضايا العالقة بين المصرف والمودع.

القسم الأول: وسائل الإيفاء

كثرت في الآونة الأخيرة التعاملات بالشيكات المصرفية كوسيلة إيفاء لمستحقّات محرّرة بالدولار الأميركي. وكان للمصارف اللبنانية دور بارز في هذا المجال، إذ عمد بعضها إلى إقفال حسابات الودائع لديها، المودعة بالدولار الأميركي، وإلى إجراء عملية عرض وإيداع فعلي لدى الكاتب العدل برصيد الحسابات المقفلة بموجب شيكات مصرفية، وذلك نتيجة إصرار المودعين على تحويل أموالهم إلى حساباتهم الكائنة في الخارج.

سنتناول في هذا القسم العرض والإيداع الفعلي للشيك كوسيلة من وسائل الإيفاء (١) ومن ثم سوف نعالج التحويل المصرفي كإحدى الآليات المُعتمدة من قبل المصارف لإيفاء ديونها تجاه عملائها (٢).

(1) الشيك كوسيلة من وسائل الإيفاء:

لم يضع القانون اللبناني تعريفاً للشيك إلاّ أنه نظم أحكامه تنظيماً دقيقاً، فتناولت المادة /٤٠٩/ وما يليها من قانون التجارة هذا التنظيم، مستمدةً أحكامها من قانون جنيف الموحّد ١٩٣١/٣/١٩ المتعلّق بإنشاء الشيك وشكله وتداوله وأحكامه العامة.

في قضية الوفاء بواسطة الشيك، نطرح التالي: هل يمكن للدائن أن يرفض طريقة الإيفاء هذه؟

في بادئ الأمر، يقتضي الإشارة إلى أن الشيك هو ورقة تتضمن أمراً موجّهاً من شخص يسمّى الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه - يكون في هذه الحالة مصرفاً - بأن يدفع بمجرد الإطّلاع عليها مبلغاً معيناً من النقود لشخص ثالث، هو المستفيد[1]. ويعتبر الشيك أكثر الأوراق التجارية المعتمدة في العمل رغم حداثة نشأته بالقياس على الأوراق التجارية الأخرى، وظهر كإحدى الأدوات المعتمدة لسحب الودائع المصرفية لمصلحة الساحب نفسه أو لمصلحة شخص آخر. وهكذا، أضحى الشيك أداة وفاء تغني عن إستعمال النقود في المعاملات، إلاّ أن الدائن غير ملزم بقبوله طبقاً للمادة /٢٩٩/

* محامٍ في الإستئناف، دكتور في القانون، مؤسس مكتب JUSTICIA للمحاماة، أستاذ في جامعة القديس يوسف، مستشار قانوني للمصارف.
ساهم في البحوث الآيلة إلى هذا المقال رئيس وحدة البحوث في JUSTICIA الأستاذ فارس أبي خليل.

١- مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الثالثة، ٢٠١٦، ص ٢١٥.

م.ع. التي نصّت على أن «***الوفاء يجب أن يكون بالشيء المستحق أصلاً ولا يلزم الدائن على قبول شيء غيره ولو كان هذا الشيء مساوياً له في القيمة أو كانت له قيمة أعلى***[٢]».

كثرت في الآونة الأخيرة المبادرات التي أقدم فيها المصرف (المدين) على تحرير شيكات مصرفية لصالح عملائها مسحوبة على مصرف لبنان بهدف إيفاء ديونه المحرّرة أصلاً بالعملة الأجنبية، لا سيّما بالدولار الأميركي، عبر إيداعها لدى الكاتب العدل أو حتى في صندوق المحكمة.

في هذا الإطار نطرح الأسئلة التالية: في ظل الأوضاع السائدة في البلاد، هل بقي الشيك محتفظاً بميزته كأداة وفاء؟ وما هي النتائج القانونيّة المترتبة على تحرير المصرف شيكاً، «وفاءً» لدينه، وإيداعه لدى الكاتب العدل؟

تناقضت الآراء الفقهية في هذا المجال، فمنها من اعتبرت أن سحب الشيك وتسليمه إلى المستفيد لم يعد يعتبر، في ظل الوضع السائد، وفاءً تاماً بالدين لغياب إحدى شروطه الأساسية وهي «إمكانية تحصيل قيمته بصورة فعلية»، ممّا ينزع عنه صفته كوسيلة إيفاء. بالتالي، إن سحب الشيك بحدّ ذاته وتسليمه إلى المستفيد لا يعتبر وفاءً تاماً للدين، بل هو وفاء معلّق على شرط تحصيل قيمته، فالوفاء لا يتم إلاّ عند تحصيل هذه القيمة من المسحوب عليه [٣].

كذلك أكّد الإجتهاد على هذا الأمر على الشكل التالي[٤]:

«***وحيث ولئن كان الشيك وسيلة إيفاء لدى الإطّلاع ويقوم في كثير من الأحيان مقام النقود، إلا أن الشيك المصرفي المشطوب الذي يعرض المصرف المدعى عليه الإيفاء به لا يعتبر كذلك، لأن شروط استيفائه الحالية، والمعلومة من الكافة، عبر إعادة حجزه من قبل مصرف آخر، لا تجعله وسيلة إبراء غير محدودة كالنقود***».

وعلى عكس الإتجاه السابق، ثمّة آراء أخرى اعتبرت أن الشيك المصرفي يشكّل وسيلة إيفاء قانونيّة ومبرّئة للذّمة لا يجوز للعميل رفضها معتبرين أن الشيك أداة إيفاء تسوّى به الديون ويقوم بوظيفة النقود في التعامل. فبدلاً من أن يفي المدين لدائنه مباشرةً بتقديم مبلغ من النقود، فإنه يحرّر لصالح الدائن شيكاً وفاءً لدينه[٥].

وكذلك، في قرارٍ حديث[٦]، تمّ التأكيد فيه على أن الشيك المسحوب على مصرف لبنان يشكّل وسيلة إيفاء قانونيّة ومبرئة للذمة لا يجوز للعميل رفضها، على النحو التالي:

«***في ضوء دفع كامل الدين بموجب شيكات مصرفية ومبلغ نقدي بعد ترصيد هذا الدين من قبل مأمور التنفيذ وذلك بالعملة الوطنية بحسب سعر صرفها الرسمي بتاريخ الإيفاء، يكون المنفّذ بوجهه قد أوفى ما هو مترتب بذمّته***».

إلا أنّه بالرّغم من التباين الحاصل لجهة مدى إعتبار الشيك أداة وفاء، درجت العادة على سحب شيكات وإيداعها لدى الكاتب العدل إبراءً لذمة العميل، بموجب عملية عرض فعلي وإيداع.

إن العملية المذكورة تتلخّص بالإجراءات التالية:

يعرض المدين، الذي يريد إبراء ذمته إزاء دائنه، المبلغ الذي

٢- مصطفى كمال طه، المرجع السابق، ص ٢١٨.

٣- القاضي الدكتور الياس ناصيف، الشيك، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، ٢٠١٧، ص ٣٤.

٤- القاضي المنفرد المدني في بيروت، قرار رقم ٢٠٢٠/١، تاريخ ٢٠٢٠/١/٣، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني؛ قاضي الامور المستعجلة في عاليه، قرار رقم ٢٠٢٠/١٧، تاريخ ٢٠٢٠/١/١٧، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني:

« وحيث ان هذا العرض، وفضلاً عن انه ليس ما يطلبه المدعي، فإنه ليس من شأنه ان يلبّي حاجته كونه يرمي الى تسديد ديونه خارج لبنان، والشيك المصرفي لا يمكنه ان يسدده خارج لبنان بل عليه ان يودعه في حساب مصرفي عائد له داخل لبنان، مما سيعيده الى الوضعيّة ذاتها المشكو منها في الدعوى الراهنة، اذ سيمتنع اي مصرف داخل لبنان من تحويل المبلغ الذي يطلبه المدعي الى خارج لبنان استناداً الى الظروف والتعاميم ذاتها التي يستند اليها المدعي راهناً، اذ من المعروف ان كافة المصارف العاملة في لبنان تعتمد الاجراءات ذاتها وتستند الى الظروف والتعاميم ذاتها، فيقتضي رد عرض المدعى عليه المذكور لعدم جدواه ولعدم تلبيته مطالب المدعي، ولأنه ليس من شأنه إزالة التعدي المثبت أعلاه ».

٥- مصطفى كمال طه، أصول القانون التجاري، ١٩٩٣، ص ٢١٨، رقم ٣٠٧. يراجع أيضاً:

أنطوان كيروز، العمليات المصرفية، ١٩٩٧، ص ٩٩.

جرجس سلوان، جرائم الشيك، ١٩٨٢، ص ١٨.

٦- دائرة تنفيذ بيروت، قرار رقم أساس ٢٠١٨/٢٠١٩، تاريخ ٢٠٢٠/١/١٥، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني. يراجع أيضاً:

محكمة الإستئناف المدنية في بيروت، رقم ٢٠١٧/١٠٨١، تاريخ ٢٠١٧/١٠/١١، المرجع كساندر، ص ١٣٨٠: «الشيك المصرفي المسطر (*chèque barré*) *هو من وسائل الإيفاء الممكن قانوناً اعتمادها لدفع المال والتداول النقدي*».

تمييز هيئة عامة، تاريخ ١٩٧٤/١٠/١٠، العدل ١٩٧٥، ص ١٩٣.

يعتبر نفسه مديناً به لدى الكاتب العدل[٧]، على أن يعرب الدائن عن موقفه خلال مهلة /٤٨/ ساعة من تاريخ تبلّغه[٨]، فإذا جاء جوابه بالرفض ألزم المدين التقدّم بدعوى ترمي إلى إثبات صحة العرض والإيداع، أمام المحاكم المدنية المختصّة، خلال عشرة أيام من تاريخ تبلّغه الرفض تحت طائلة سقوط الآثار المترتبة على العرض والإيداع، وكذلك يكون للدائن خلال المهلة عينها التّقدم بالدعوى المذكورة طالباً إبطال العملية المذكورة[٩].

بحسب المادة /٨٢٥/ أ.م.م. يعتبر الحكم الذي يقضي بصحة العرض والإيداع معلناً لبراءة ذمة المدين بمفعول رجعي، أي من تاريخ حصول العرض والإيداع. بمعنى آخر، تبقى هذه العملية غير مكتملة الأركان وغير مبرئة لذمة المدين إذا لم يصدر حكم عن المحكمة المختصّة يقضي بصحتها.

فمن الطبيعي، تحت وطأة أجواء الهلع والفوضى السائدة، أن تختلف مواقف المحاكم في قبولها أو رفضها لهذه العملية تبعاً لظروف كل قضية على حدة حصراً وأنه في علاقة المصارف مع المودعين، عمدت الأولى إلى عرض الإيفاء بموجب شيك مصرفي مسحوب على مصرف لبنان وإيداعه لدى الكاتب العدل بعد إقفال حسابات بعض المودعين لديها (الدائنين)، نتيجة إصرارهم على تحويل أرصدة حساباتهم المصرفية إلى خارج البلاد، الأمر المتعذّر راهناً.

في هذا الصدد، صدرت عن المحاكم اللبنانية مواقف مُتباينة لجهة قبولها أو رفضها عمليات العرض والإيداع منها:

١. ففي قرارٍ صادر عن القاضي المنفرد في بيروت[١٠]، قضي بإثبات صحة العرض الفعلي والإيداع وبإبراء ذمة المدين تجاه الدائن وذلك بعد إقدام الأول على إيداع مبلغ الدين، المحرّر أساساً بالدولار الأميركي، بالليرة اللبنانية لدى الكاتب العدل.

٢. أما في الإتجاه المعاكس، فإعتبر القرار الصادر عن محكمة التمييز المدنية[١١] أن مجرد إيداع شيك شخصي لدى الكاتب العدل، لا ينقل مؤونته إلى حساب المسحوب لأمره، حتى يصح اعتباره ايفاءً بل أن الإيفاء يكون تاماً بتسديد المبلغ نقداً للمسحوب لأمره لدى عرض الشيك على المصرف، والذي يشكّل بالتالي في هذه الحالة وسيلة إيفاء، فجاء فيه صراحةً ما يلي:

«وحيث أن الشيك وإن كان بالإستناد إلى المادة /٤٥٢/ تجارة، قابلاً للإيفاء، لدى الإطلاع، بمعنى أنه يعتبر وسيلة دفع وإيفاء، إلا أنه لا يساوي الإيداع النقدي الذي يبرئ ذمة المدين، ما لم يكن مقترناً بما يدل على أن المؤونة محجوزة في المصرف وموجودة، وبالتالي إن إيداع شيك شخصي مسحوب لأمر الدائن، ودون أن يثبت وجود المؤونة التي من شأنها عند قبض الشيك أن تشكّل إبراءً للذمة لا يصح إعتباره إيداعاً فعلياً».

يتبدى واضحاً من خلال مجمل القرارات المشار إليها، أن القضاء لم يحسم الأمر لناحية إعتبار عملية العرض والإيداع الفعلي للشيك المصرفي مبرئة للذمة أم لا، فنراه تارةً يؤيّدها ويقضي بإثباتها وطوراً يرفضها ويقرّر إبطالها.

(2) التحويل المصرفي:

يتمتّع المودع في حساب الودائع (Compte de dépôts) بصلاحيات عديدة، فيستطيع أن يتصرف برصيد حسابه الدائن سواء عن طريق السحوبات النقدية، أو بواسطة الشيك، أو عن طريق التحويل[١٢]. تتم عملية التحويل بإنقاص رصيد حساب المودع الآمر الذي يعتبر أنه قد سحب المبلغ الذي أمر بتحويله.

إنقسم الرأي حول طبيعة التحويل القانونيّة على الشكل التالي:

١. ثمّة رأي إعتبر أن بمجرد إتمام هذا القيد، ينشأ للمستفيد حق مباشر تجاه المصرف يعادل قيمة القيد المحول بغض النّظر عن سبب التحويل . فيكون للمودع في حساب الودائع حق التصرف برصيد حسابه، سواء عن طريق السحوبات

٧- المادة /٨٢٢/ أ.م.م.

٨- المادة /٨٢٣/ أ.م.م.

٩- المادة /٨٢٤/ أ.م.م.

١٠- القاضي المنفرد المدني في بيروت، قرار رقم ٢٠٢٠/٢٧٩، تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣، غير منشور.

١١- محكمة التمييز المدنية، الغرفة التاسعة، قرار رقم ٢٠٢٠/٤، تاريخ ٢٠٢٠/١/٩، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني.

١٢- القاضي الدكتور الياس ناصيف، عمليات المصارف، الجزء الثالث، عويدات للنشر والطباعة، الطبعة ١٩٩٩، ص ٣٧٨.

النقدية أو عن طريق التحويل، دون أن يكون للمصرف أي سلطة إستنسابية بهذا الشأن.

وهذا ما سارت عليه بعض القرارات القضائية الحديثة على النحو التالي:

«وحيث أن المصرف، وفي ضوء ما ذكر أعلاه، لا يملك سلطة رفض إجراء التحويل المصرفي المستوفي للشروط المصرفية المتعارف عليها دون أي عذر مقبول، إذ في ظل التطوّر الذي شهده مفهوم التحويل المصرفي في مختلف التشريعات، فقد أضحى عملاً قانونياً شكلياً ولم يعد ينظر إليه كعملية رضائية أو عقد، إنما كوسيلة تنفيذ عقدين قائمين وسابقين على إجرائه، وهما الوديعة من جهة والإتفاق بين الآمر والمستفيد من جهة اخرى، ولهذا عندما يأمر الآمر (العميل) المصرف بإجراء النقل فلا يعود للأخير قبول أو رفض النقل المعروض عليه، بل ينفذ إلتزاماً عليه أمام دائنه[14]».

٢. ومن الجهة المقابلة، ثمّة آراء اعتبرت أن التحويل لا يكون جائزاً إلّا بالحصول على موافقة المصرف. وقد تسنّى للإجتهاد توضيح هذه المسألة، فقُضي بما يلي:

«وبما أنه من المتفق عليه علماً وإجتهاداً، أن عملية التحويل التي تستوجب الركون إلى مصرفين لإتمامها، تعتبر ناجزة بالنسبة للآخر عندما يوافق مصرفه على أمر التحويل[15]».

كذلك بالنسبة إلى **التحويل المصرفي الدولي**، إتجهت بعض المحاكم إلى تكييف العلاقة بين العميل (طالب التحويل) وبين المصرف على أنها **علاقة وكالة**، وأكّدت على ضرورة موافقة المصرف على عملية **التحويل المصرفي الدولي**، فقضى القرار الصادر عن النيابة العامة المالية مؤخراً بما يلي:

«وحيث إن عقد فتح الحساب بين المصرف والزبون يرعى علاقتهما المصرفية داخل لبنان ولا يمكن أن يشكل وكالة ضمنية بين المصرف والزبون بإجراء تحويلات عابرة للحدود ما لم ينص العقد على ذلك صراحةً،

«وحيث إن المادة /٧٦٩/ من قانون الموجبات والعقود تشترط قبول الوكيل بإتمام الفعل أو العمل موضوع الوكالة[16]».

مستنداً بذلك على الإجتهادات الأميركية والكندية المستقرّة على النحو التالي:

"The existence of an agency relationship and its nature and extent may be shown by reference to the situation of the parties, the property and the acts of the parties [17] [18]".

وبالرّغم من التباين الحاصل في القرارات القضائية الصادرة في هذا المجال، إلاّ أن الدعاوى المقامة من المودعين بوجه المصارف اللبنانية، الرامية إلى إلزامهم بإجراء التحويل، كانت من الأسباب التي حدت بالسلطة التشريعية إلى إقرار القانون رقم /١٩٣/ الذي يرمي إلى إلزام المصارف العاملة

١٣- محكمة التمييز اللبنانية، عام ١٩٥١، مجموعة حاتم ج ١٢، ص ٤٣.

١٤- قاضي الأمور المستعجلة في عاليه، قرار رقم ٢٠٢٠/١٧، تاريخ ٢٠٢٠/١/١٧، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني. يراجع أيضاً:

- قاضي الأمور المستعجلة في المتن، القرار رقم ٢٠٢٠/٥٢، غير منشور.
- قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، القرار رقم ٢٠٢٠/١٨٦، غير منشور.
- قاضي الأمور المستعجلة في النبطية، القرار رقم ٢٠١٩/٢٢٥، غير منشور.
- قاضي الامور المستعجلة في زحلة، قرار رقم ٢٠٢٠/٥، تاريخ ٢٠٢٠/١/١٣، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني:

«ان التحويل المصرفي هو من الخدمات الاختيارية التي كانت المصارف تؤديها في الظروف العادية»

«وحيث تأسيساً على مجمل ما جرى عرضه، اضحى ثابتاً وغير منازع فيه انه للمدعي حق مشروع باجراء تحويل مصرفي داخلي أو دولي، مستمد من الخدمات التي اعتاد المصرف أن يؤدّيها له في إطار انفاذ عقد فتح الحساب المبرم معه، والتي لم يثبت الإتفاق بين الطرفين على عكسها بموجب بند صريح في العقد».

١٥- محكمة الإستئناف المدنية، قرار رقم /٢٢/، تاريخ ١٩٩٦/١/١١، العدل ١٩٩٦، ص ٤٥ وما يليها. يراجع أيضاً:

- المحكمة الخاصة المصرفية، الهيئة الثانية، قرار رقم ٢٤٧/٧٧، تاريخ ١٩٩٤/١٠/١٨، منشور في صادر بين التشريع والإجتهاد، المصارف، ص /٥٦١/ وما يليها.

١٦- النيابة العامة المالية، المحامي العام القاضي جان طنوس، تاريخ ٢٠٢١/٥/٦.

17- SECURITIES FUND, ETC. v. Am. Nat. Bank & Trust Co., 542 F. Supp. 323 (N.D. Ill. 1982).

18- Au Canada, Voir D. DESJARDTNS, « Le banquier et les ventes internationales » (1982) p.138, note 19.

في لبنان بصرف مبلغ عشرة آلاف دولار أميركي وفق سعر الصرف الرسمي للدولار عن العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ للطلاب اللبنانيّين الجامعيّين الذين يدرسون في الخارج قبل عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، والذي ما لبثت جمعية المصارف أن بادرت إلى وضع أسسه التطبيقية.

القسم الثاني: موقف القضاء

إستندت أكثرية الأحكام الصادرة لصالح العميل إلى الفقرة الثانية من المادة /٥٧٩/ من قانون أصول المحاكمات[١٩] المدنية لتعقد إختصاصها إزاء هذا النوع من النزاعات، فأقدمت على تفنيد الشروط الواردة في الفقرة المذكورة، ومن ثم عمدت إلى مطابقتها على النزاع المرفوع أمامها.

"Le juge des référés peut contraindre à l'exécution d'une obligation de faire, à la condition que celleci ne soit pas sérieusement contestable[20].

القرار الصادر عن قاضي الأمور المستعجلة[٢١] هو عيّ عن القرارت الصادرة لصالح العميل في علاقته مع المصرف، الذي بموجبه اعتبر القاضي الناظر بالدعوى أن المصرف (المدعى عليه) بإمتناعه عن تنفيذ أمر التحويل الصادر عن العميل (المدعي) يرتكب بحقه تعدٍّ واضحاً على حقوق الأخير وأوضاعه المشروعة.

فورد صراحةً في متن القرار:

«وحيث أن تطبيق هذه الفقرة من نص المادة /٥٧٩/ أ.م.م. لا يشترط توفّر عنصر العجلة كما هو الحال بالنسبة لتطبيق الفقرة الأولى منها، بل يكفي أن يتثبت قاضي العجلة من وجود تعدٍّ واضح على حقوق المدعي المشروعة لإتخاذ التدبير الملائم لإزالته وبالتالي لربط إختصاصه،»

«وحيث تأسيساً على ما تقدم، أضحى ثابتاً أن للمدعي حقاً مشروعاً في إجراء تحويل مصرفي داخلي أو دولي، مستمد من العرف المصرفي السائد في هذا الإطار ومن العقد الذي ينظم علاقته مع المصرف، وبالتالي يكون الشرط الأول لتطبيق الفقرة الثانية من المادة /٥٧٩/ أ.م.م.، لجهة الحق المشروع بالتحويل، متحققاً في حالتنا الحاضرة،»

«وحيث يتبيّن من مجمل ما تقدّم أن إمتناع المصرف المدعى عليه عن تنفيذ أمر التحويل موضوع المطالبة الراهنة يشكل تعدّياً واضحاً على حقوق المدعي كونه لا يستند إلى أي مسوّغ شرعي يبرره، وإن هذا التعدّي يشكّل بحدّ ذاته ضرراً للمدعي كونه يحرمه من حقه بالتصرف بأمواله المودعة في حساب جارٍ محرّر،»

«وحيث يقتضي بالتالي، ومع تحقق شرطي الفقرة الثانية من المادة /٥٧٩/ أ.م.م.، إتخاذ التدبير الملائم لإزالة هذا التعدي، فيقتضي بالتالي إلزام المدعى عليه بتنفيذ أمر التحويل موضوع المطالبة[٢٢]».

وفي قرارٍ آخر فريد[٢٣]، *(أراد القاضي الناظر بالدعوى «إنصاف» العميل حتى ولو استدعى الأمر إمكان مخالفة قواعد إختصاصه). (إذ بموجب القرار المذكور)*، ألزم المستدعى بوجهه (المصرف) بإعادة فتح حساب المستدعي (العميل)، بعد ما أقدم الأول على إقفاله، كما وألزم بتحويل مبلغاً من رصيد حساب المستدعي إلى الخارج.

إن هذا القرار مثير للجدل ويطرح على بساط البحث العديد من المسائل القانونية. إنما لا بد أولاً من إعطاء ملخّص عن الدعوى لنطرح بعدها أهم النقاط القانونية المثارة بصدده:

طلبت المستدعية (العميل) من المستدعى بوجهه (المصرف) بتحويل مبلغاً من حسابها إلى ولديها المقيمين في الخارج،

١٩- الفقرة (٢) من المادة /٥٧٩/ أ.م.م.:« له بالصفة ذاتها أن يتخذ التدابير الآيلة الى إزالة التعدي الواضح على الحقوق والأوضاع المشروعة».

20- Cass. Civ. 1ère ch. 31 Mars 1998. Bull. Civ. 1998-I-No. 137

يراجع بالمعنى ذاته: المحامي الياس بو عيد، أصول المحاكمات المدنية بين النص والإجتهاد والفقه، دراسة مقارنة، الجزء التاسع، المواد /٥٧٠/ إلى /٥٩٣/، ص ١٧١-١٧٢.

٢١- قاضي الأمور المستعجلة في عاليه، رقم ٢٠٢٠/١٧، تاريخ ٢٠٢٠/١/١٧، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني.

٢٢- يراجع بالمعنى ذاته:

القرار رقم ٢٠١٩/٢٢٥، الصادر عن قاضي الأمور المستعجلة في النبطية، غير منشور.

القرار رقم ٢٠٢٠/١، تاريخ ٢٠٢٠/١/٣، الصادر عن قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، منشور في برنامج إيدريل الإلكتروني.

٢٣- قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، قرار رقم ٢٠٢٠/١٠٢٢، تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٣، غير منشور.

فبنتيجة الطلب المذكور سارع المستدعى بوجهه إلى إقفال حسابات المستدعية وأودع لدى الكاتب العدل شيكاً مصرفياً بقيمة رصيد حسابها لديه، بموجب عملية عرض فعلي وإيداع. الأمر الذي حدا بالمستدعية التقدّم بدعوى أمام قاضي الأمور المستعجلة، طالبةً إلزام المستدعى بوجهه بتحويل المبالغ المطالب بها إلى حساب إبنها في الخارج، فما كان على القاضي الناظر بالدعوى إلاّ إتخاذ القرارت التالية:

«١- إلزام المصرف بإستعادة الشيك المصرفي المودع لدى دائرة الكاتب العدل، بموجب عرض وإيداع فعلي، وبإعادة فتح حساب المستدعية لديه عبر إيداع قيمة الشيك المصرفي المشار إليه في الحساب المذكور فوراً.

٢-إلزام الكاتب العدل المذكور بوقف إجراءات العرض والإيداع وبإعادة الشيك المصرفي إلى المركز الرئيسي للمصرف المستدعى بوجهه فور تبلغه هذا القرار...».

هل جاء القرار مخالفاً لمبدأ «حق الفسخ بإرادة منفردة[٢٤]» ما لم تكن ممارسته لهذا الحق مجرّدة من أية نية إضرار وضمن إطار حسن النية، وإلاّ فاقتصر حق المتضرّر على التقدّم، أمام محاكم الأساس، بطلب التعويض عن الضرر الذي لحق به من جراء هذا الفسخ تبعاً لتعسف الفريق الأول بإستعمال حقه بالفسخ[٢٥]؟

ويعود السبب إلى أن البحث في مدى أحقّية إنهاء العقد بإرادة منفردة يستدعي التصدّي إلى أساس الحق، الأمر الذي يخرج عن نطاق إختصاص قاضي الأمور المستعجلة ويدخل حصراً ضمن صلاحية محاكم الأساس.

لناحية إلزام الكاتب العدل بوقف إجراءات العرض والإيداع:

إلى جانب الإلزامات المفروضة على المصرف، ثمّة إلزامات أخرى فُرضت على الكاتب العدل، الذي حصلت في دائرته عملية العرض والإيداع الفعلي للشيك المصرفي، فُرض عليه بموجبها الإمتناع عن السير بإجراءات العملية المذكورة وبإعادة الشيك المصرفي إلى المركز الرئيسي للمستدعى بوجهه. بمعنى آخر، قضى بإبطال عملية العرض الفعلي والإيداع!

في جميع الأحوال، إن أكثرية القرارات الصادرة لصالح العميل، أي التي قضت بإلزام المصرف تنفيذ عمليّة التحويل أو الإيفاء النقدي تحت طائلة فرض غرامة إكراهية عن كل يوم تأخير، أضحت دون جدوى لعدم إمكانية تنفيذها أمام دوائر التنفيذ. إذ ما يحصل على أرض الواقع، هو أنه بعد صدور قرار قاضي الأمور المستعجلة، يبادر الفريق المتضرّر(المصرف) بإستئنافه مع طلب وقف تنفيذه، فتقوم محكمة الإستئناف إما بقبول الطلب أو برفضه دون أن تبادر إلى إتخاذ قراراً نهائياً بشأن القرار المُستأنَف ليقوم بعدها الفريق المتضرّر، بطبيعة الحال، إلى الطعن بقرار الرفض أو القبول أمام محاكم التمييز وهكذا نكون بصدد الدوران في حلقة مفرغة.

ومن هذه القرارات، القرار الصادر عن محكمة التمييز[٢٦] الذي بموجبه قررت الهيئة الحاكمة نقض القرار المميز ووقف تنفيذ الحكم المستأنف لحين الفصل نهائياً في الإستئناف.

بدأ مسار الدعوى بصدور قرار عن قاضي الأمور المستعجلة قضى بإلزام المصرف (المدعى عليه) بإجراء التحويل المصرفي لصالح العميل (المدعي)، الأمر الذي حدا بالمدعى عليه (المستأنف) الطعن بالقرار المذكور أمام محكمة الإستئناف مع طلب وقف تنفيذه. فما كان من المحكمة المشار إليها إلاّ إصدار قرار مؤقّت يرمي إلى رد طلب وقف تنفيذ الحكم المستأنف دون أن تصدر أي قرار نهائي بموضوع ليتقدّم بعدها المصرف (المميز) بإستدعاءٍ تمييزيٍ طعناً بالقرار الصادر عن محكمة الإستئناف (لجهة رد طلب وقف التنفيذ) لتقرر بنتيجته المحكمة نقض القرار المميز لمخالفته أحكام الفقرة

٢٤- يراجع أيضاً:

- قاضي الأمور المستعجلة في بيروت، قرار رقم ١٠٢٢/٢٠٢٠، تاريخ ٢٣/١٢/٢٠٢٠، غير منشور: ***«وحيث وإن كان للمصرف الحق بإنهاء تعاقده مع المستدعية في أي وقت يشاء، غير أن ممارسته لحقه هذا ينبغي أن تكون ضمن إطار حسن النية في التعامل ودون قصد الإضرار بالغير..»***

- القاضي الدكتور الياس ناصيف، المرجع السابق، ص ٣٨٣: ***«لكل من المصرف والعميل الحق بإنهاء العلاقة التعاقدية التي تجمعهما عن طريق إقفال الحساب بمشيئة منفردة، فللمصرف مطلق الحرية في قفل الحساب شرط إعلام المودع مسبقاً خلال المهلة المحددة في العقد أو المتعارف عليها».***

٢٥- المادة /١٢٤/ م.ع.

٢٦- محكمة التمييز المدنية، الغرفة الخامسة، ورقم ٢٠٢٠/٣٩ رقم ٢٠٢٠/٣٨، تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤، غير منشور؛ محكمة التمييز المدنية، والغرفة الخامسة، والقرار رقم ٢٠٢٠/٣٠، تاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧، غير منشور.

(١٢) والفقرة ما قبل الأخيرة من المادة /٥٣٧/ أ.م.م.، التي تنص على وجوب تضمين أسباب الحكم وفقرته الحكمية وأن يتضمن أيضاً حلّاً لجميع المسائل المطروحة من الخصوم أو يبيّن الأسباب الملائمة لذلك، تحت طائلة بطلانه.

تناولت محكمة التمييز الفقرات المشار اليها من المادة /٥٣٧/ لتبرّر موقفها الرافض إزاء رد طلب وقف التنفيذ وخلصت بنتيجته إلى نقض القرار المميّز على الشكل التالي:

«وحيث لئن كانت الفقرة (١٢) من المادة /٥٣٧/ أ.م.م. والفقرة ما قبل الأخيرة من نفس المادة نصت على وجوب تضمين الأحكام والأسباب الملائمة وإعطاء الحلول لجميع المسائل المطروحة تحت طائلة البطلان، فإن الإستفاضة في التعليل غير مطلوبة في القرارات المؤقتة ومنها القرار المميز، على إعتبار أن محكمة الإستئناف تكون في هذه المرحلة من المحاكمة، وقبل الفصل نهائياً في الدعوى، قد تبنّت ضمنياً التعليل الوارد في القرار المستأنف».

«إلا أن الأمر يختلف تماماً ولم يعد بالإمكان القول بأن المحكمة تبنّت ضمناً التعليل الوارد في القرار الإبتدائي المستأنف إذا كان المستأنف –المميز– قد أثار في استئنافه أسباباً واقعية وقانونية وجدّية تستدعي وقف تنفيذ القرار المميز».

« ففي هذه الحالة يمسي تعليل قرار رد طلب وقف التنفيذ ولو *بصورة مقتضبة واجباً على محكمة الإستئناف».*

«الأمر الذي يستوجب نقض القرار المميز لهذا السبب».

الخاتمة:

يكمن السبب خلف الجمود والتردّد في إتخاذ محاكم الإستئناف قراراً قطعياً بشأن موضوع التحويلات الخارجية والإيفاءات النقدية بالدولار الأميركي، في عدم صدور قرار موّحد عن محكمة التمييز يضع حدّاً للجدل القائم ويحدّد بشكلٍ جازم الإطار القانوني الواجب إتباعه من قبل المراجع القضائية المختصة. إذ بصدور الإجتهاد الحاسم للنزاع، يصبح عمل محاكم الأساس أخف وطأةً وأكثر فاعليةً لزوال عامل الخوف من تعريض أحكامهم للنقض من قبل محاكم التمييز، وذلك لحين صدور قانون ينظّم الحالة الراهنة ويضع حداً للجدل القائم.

المشرّع مدعوٌّ إلى اعتماد نصوصٍ واضحة يحسم بها الأمر الواقع لاسيّما لجهة تنظيم علاقة المصارف بعملائها، فيحل بذلك عوائق كثيرة تعترض المحاكم اليوم ويقلّص من النزاعات القائمة حتى تاريخه الأمر الذي سينعكس إيجابياً على الأفراد وعلاقتهم القانونية ويؤمن حالة من الإستقرار في التعاملات.

7 Signs It's Time To Kill An IT Investment

BY : Dr. ANDRE GHOLAM*

Saying good-bye is hard to do. Worse, however, is pouring precious resources into a project that is doomed to failure.

The business case seemed rock solid. Your management colleagues agreed that the investment made sense from every angle. Over time, however, it has become apparent that everybody was dead wrong. Key indicators are signaling that the project is not only failing to meet expectations, but likely headed toward utter failure. Now what?

Knowing when to pull the plug on a failing IT investment before it craters, wiping away time, money, and competitive advantage, is a skill every CIO should possess. Acquiring this ability requires a combination of insight, experience, and a willingness to pay close attention to the warning signs that indicate a once-promising IT investment may soon be rolling into the digital morgue.

1. *The project requires constant reexaminations and revisions*

Strategic IT investments entail risk, but are generally forward-looking in nature. "They are bets made to proactively create digital options for the firm," explains T. Ravichandran, professor of supply chain management at Rensselaer Polytechnic Institute. Yet if an investment leads to a project that is not fully up and running within a pre-defined time-frame — perhaps six months or a year — it might be time to rethink the initiative's strategy and goals, or to move on to something else.

Commitment escalation is a major problem afflicting many IT projects, Ravichandran notes. "Because we have sunk some money [into the initiative], we need to continue the course," he states.

Funding an investment incrementally, instead of fully at the outset, can help ensure a project's long-term success. "If key milestones are hit ... fund the next stage, [or] else hold it," Ravichandran suggests. "Often, in this context, the technology might evolve and mature faster."

On the other hand, if all signs point toward disappointment, Ravichandran advises checking with the functional heads who might be sponsoring or spearheading the project before pulling the plug. It may be possible to rescue some of the investment's functional elements. "Many times, it might be easier to scope [the project] down," he notes.

2. *The investment was based on a flawed assumption*

A mistaken belief about an investment's value, cost, benefit, or consequence can easily doom a project at the starting gate. "Sometimes you realize that the benefit is not as great as it was painted to be, or that the cost of operations is going to be higher than you thought it was, or that a basic assumption about your customers or the market is incorrect or has changed dramatically," explains Avery Lyford, chief customer officer at Infostretch, a digital engineering professional services company.

Sometimes, reality arrives to obliterate even the most careful planning. The COVID-19 pandemic, for instance, tossed many enterprise strategies into the recycle bin. "If a decision ... was made before the pandemic, like upgrading internal software systems or internal firewalls, that's the most absolute clear signal to reevaluate and see if it is still valid," says Brian

---

* *Consultant Informatique – PhD, CISA, CISM, CRISC, Professeur à l'USJ,*

Haines, vice president of strategy at facilities and workspace management advisory firm FM:Systems.

3. The project has veered far off course

Indications that an investment appears to be drifting away from its intended goals is a major red flag, warns Paul Rohmeyer, associate teaching professor and director of the master's in information systems program at the Stevens Institute of Technology. IT investments are launched to enable or support specific business goals.

"Any indication that anticipated project outcomes may be misaligned with goals should be examined closely, and the project re-evaluated," he suggests. Many factors can lead to misalignment, including situations where project drift creates a system that functions far differently — and not as productively or efficiently — as the one originally envisioned.

Rohmeyer notes that any decision to end a project should be approached thoughtfully and transparently. "However, once the decision is made, the termination should be as swift as possible to quickly stop expenditures and allow resources to be repositioned," he recommends. "Evaluate carefully, make the decision, and then move quickly."

4. Sponsor support is drying up

When key stakeholders start abandoning the ship, it is a strong indication that the investment may no longer be practical or relevant to enterprise operations. "If a project is underfunded or deprioritized, this is a sign that the investment program does not currently meet the needs of the business," says Greg Stam, managing director at digital consulting firm Ahead.

The signs of diminishing stakeholder support are usually hard to miss. Sponsors may suddenly stop discussing the project at enterprise meetings and conferences, update requests begin showing signs of impatience or urgency, and key team members may suddenly be withdrawn and reallocated. "The [remaining] team is asked to continue with inadequate resources to deliver the investment," Stam says. "Frequently the scope is cut to finish the project."

5. The investment is failing to generate meaningful business results

An initiative may function like clockwork, fully meeting or exceeding every anticipated technical goal, yet still fail to deliver any measurable time, productivity, or financial improvement. To their dismay, many CIOs discover only late in the game, after huge amounts of money have been poured into the project, that it lacks any sort of compelling ROI. "Some of the reasons for such doomed projects are they either start off as someone's pet project or management's eyes wander toward a shiny new technology," explains Sebastian Grady, president of Rimini Street, an independent software support services provider. Worse yet, the CIO followed a vendor-dictated roadmap. "These projects do not typically 'move the needle' for your business, meaning they do not increase revenue, decrease costs, or take market share from your competitors," he states.

IT decisions are ultimately business decisions, observes Aníbal Abarca, CTO of business design and technology consulting firm Wizeline. He reports that digital investments made in 2020 primarily focused on improving customer experience, developing products faster, and maximizing reliability and security. "One red flag that it may be time to discontinue or minimize a particular IT investment would be if it is not enabling one of those areas," Abarca says.

Grady recommends ruthlessness when planning and deploying a new investment. "Prioritize everything," he urges. "You must be tough on yourself, resist the major IT vendors, and don't change for the sake of change if it doesn't support a strategic priority with a clear ROI."

6. The investment has failed to gain significant end user support

An investment must deliver some form of meaningful value to its target users. When a once-promising project generates little or no user interest, and has generally faded into the background, it simply becomes a needless drag on enterprise resources. "Don't merely consider how many people in the organization are currently using it, but whether that number has been going down recently and is expected to keep doing so," advises an IT executive consultant and coach at a consulting firm.

He notes that observing key indicators, and making corrections along the way, creates an opportunity to rescue the failing investment. "Rather than being reactive and pulling the plug on something once it has become too late, you can proactively 'skate to where the puck is going to be'," he suggests.

7. The investment is no longer needed

As time and technology march forward, a once-successful project may simply begin to outlive its usefulness. "If the IT investment is no longer providing the expected ROI or value for the business, it becomes a financial drain," observes Robert Goodwin, vice president of engineering at IT services and support firm InfoSystems.

Every IT investment should be periodically subjected to a business case analysis to determine if the initiative is still meeting its expected goals. "In the case that the business need for the investment is no longer required, the IT investment should be terminated," Goodwin recommends. "If the need is still there, then a new IT investment with a more positive ROI should be selected and implemented."

After presenting some indicators of when you should pull the plug, let us discuss also why IT projects fail. If IT is struggling to deliver projects successfully, so, it is with a majority of the IT organizations in the world and it is killing IT credibility.

Project failure is one of the top reasons IT lacks credibility in a company. The answer to the question above, "Why are IT projects failing?" is much simpler than one might think. Once you know what is causing the project failure, you can fix it.

Let's break this issue down into simple components. Project success is based upon 3 specific things:

1. Delivering the project on time.
2. Delivering the project within budget.
3. Meeting client needs.

Failure in one or more of these categories means your project fails. There are some studies that suggest the IT project failure rate may be as high as 70%. It could be overestimated, but not too far from reality. IT needs to operate at a 90% or higher project success rate. This is very achievable, and it is straightforward with a little knowledge and a few tools!

What is causing project failure? There are two general reasons that cause IT projects to fail.

1. We do not do the upfront work to define the project and to quantify the deliverables. Project professionals call this "defining the project scope".
2. We do not communicate effectively.

IT people like to do the work, but tend to avoid planning and communication activities if they can. It is about "being too busy" or "we don't have enough time". It also has to do with a high percentage of IT people being shy and introverted. They prefer to do the work than to plan and communicate.

This is a big trap to avoid. IT people cannot afford to avoid spending the time, doing the planning, and communicating while the project work is going on. If not done, the project is guaranteed to fail.

So many companies talk a lot about project

management, but when you get inside you quickly see that they really are not doing any real project management. The result is project failure and a serious lack of IT credibility.

There are 3 keys to project success and get a bit more specific into what causes project failure.

1. Projects are late

The 1st reason for late projects is because a realistic project schedule with tasks, responsibilities and due dates clearly defined have not developed. A project schedule is a “must have” to deliver a project on time.

A 2nd reason a project may be late can be because there is no enough close monitoring of the project and its schedule. This comes back to weekly status meetings. If aspects of the project start getting "off the rails", weekly status meetings give an opportunity to address the issues and keep things going. If there is no realistic project schedule that defines what has to be done and when it must be accomplished, or there is no management to the schedule, you have 0% chance of delivering the project on time.

A 3rd reason a project can be late is when there is no proper work done on the front end to define the scope of the project - objectives and specific deliverables. If you discover things are missed in what you were planning to deliver, this can add unexpected time to your project.

A 4th reason is "scope creep". Sometimes when IT people begin working on a task they can add things to the task to "make it better". This can be especially true with software developers. Teach employees about scope creep and how to prevent it by bringing ideas to the project manager before discussing with the client. We want employees to be creative and conscientious, but we need to manage our client’s expectations appropriately.

If you find your projects are consistently late or run past schedule, inspect them to see what's causing it and do a better job in future projects. Common reasons are:

- Failing to build a project schedule
- Not having buffer in key project timelines
- Failing to identify bottlenecks and addressing them
- Not managing to the schedule with weekly status meetings

2. Projects are over budget

A couple of things can cause a project to be over budget. First is that if the project is running late it can add unexpected cost to the project that can "blow your budget".

Another reason is if you fail to develop a conservative budget that has buffer in it to absorb unexpected surprises.

A key rule to follow is: *Projects tend to take longer and cost more than expected.*

An appropriate budget has some “wiggle room” in it to handle surprises, and in my experience, surprises almost always come with additional cost.

3. Projects fail to meet client needs

The primary culprit that causes this is because we don't define the scope of the project (objectives and specific deliverables) on the front end.

There is no way to deliver a project successfully unless you define exactly what the deliverables will be and have gotten agreement with the project sponsor and key stakeholders.

This issue is one of the top reasons projects fail. It sort of goes like this:

- You deliver the project
- Client says, "This isn't right"
- You say, "That's what you asked for"
- Client says, "You either misunderstood or that's not what I meant"

Bottom line here is that because there was not enough communication, you missed delivering what the client needs, and IT is always considered to be on the wrong side of this. This may seem unfair but in reality, it really is the fault of IT. It is up to IT to define the project’s objectives and deliverables; it is not the client’s

responsibility.
A second reason the client needs are not delivered can be attributed to a lack of managing the client's expectations either in the beginning of the project or along the way. Weekly status meetings are a big help here.
Managing client expectations is a big part of project management and once again, this comes down to effective communication.
At the end of the day, communication plays a vital role in delivering projects successfully:

- Defining the project's scope and getting agreement
- Holding a Project Kickoff Meeting to get everyone on the same page and begin managing expectations
- Holding regular Project Status Meetings to monitor and manage the project to keep it on track.

Projects do not happen on their own! They happen because someone like a project manager makes it happen by doing a few key things that are essential for project success.

تأثير جائحة كوفيد - 19
على الأمّهات العاملات في العالم

لم يعد العالم كما عرفناه لسنةٍ خلت. صحيح أن تأثير الجائحة اختلف على العاملين في جميع أنحاء العالم، لكنّ أدّى هذا الواقع الجديد إلى حالة من الإضطراب بين عدد كبير من الأمّهات. فمع إقفال أبواب المدارس ومراكز رعاية الأطفال، اضطرّ عدد كبير من الأمّهات إلى ترك وظائفهنّ أو خفض ساعات عملهنّ. وتؤكّد تقديرات صندوق النقد الدولي الأخيرة التأثير الكبير للجائحة على الأمّهات العاملات، وعلى الإقتصاد ككل. باختصار، لقد تكبّدت النساء اللواتي لديهنّ أطفال صغار الخسائر الأكبر في سوق العمل بسبب حالات الإغلاق الإقتصادي.

ويتبيّن من خلال ثلاثة بلدان- هي الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وإسبانيا- اختلاف تأثير جائحة كوفيد-١٩ على القوى العاملة. فهذه البلدان الثلاثة كانت من أكثر بلدان العالم تضرّراً من الفيروس، غير أنّ الولايات المتحدة كانت البلد الذي سجّل أكبر تراجع في الوظائف، بينما عرف العاملون في المملكة المتحدة أكبر تقليص في ساعات العمل، وعانى العاملون في اسبانيا مزيجاً من فقدان الوظائف وتقليص ساعات العمل. وكان هذا الإختلاف واضحاً على وجه الخصوص أثناء الأشهر الأولى من الأزمة، ويعود في جانب منه إلى السياسات الحكومية المعتمدة. ففين حين فضّلت الولايات المتحدة الأميركية دعم العاطلين عن العمل من خلال منحهم إعانات بطالة أعلى، ولفترة زمنية أطول، اختارت كلّ من المملكة المتحدة وإسبانيا استخدام برامج المحافظة على الوظائف، للإبقاء على الروابط بين العاملين وأصحاب العمل.

ولا تقتصر الإختلافات على تجارب العاملين بحسب البلدان فحسب، بل ثمّة فوارق جندرية أيضاً. فكما يتّضح من خلال بحث أجراه صندوق النقد الدولي، كانت النساء في الولايات المتحدة أكثر تأثرّاً من الرجال، وفي المملكة المتحدة كان العكس صحيحاً، في حين كانت معاناة الرجال والنساء مماثلة في اسبانيا. وعلى رغم هذه الفوارق، ثمّة عامل مشترك بين البلدان الثلاثة. فقد كانت الأمّهات اللواتي لديهن أطفال صغار من الأكثر تضرّراً من الإغلاق العام وتدابير الإحتواء الناتجة عنه.

فإغلاق المدارس وبدء التعليم عن بُعد فرضا مزيداً من مسؤوليات الرعاية على الأبوين بصفة عامة، وعلى الأم بصفة خاصّة. ونتيجةً لذلك، قام عدد كبير من النساء- اللواتي كنّ يتحمّلن عبئاً كبيراً من رعاية الأطفال والأعمال المنزلية حتى قبل الجائحة- إمّا بترك وظائفهن أو بخفض ساعات عملهن.

وتحلّل دراسة لصندوق النقد سوق العمل في الولايات المتحدة بالتفصيل، فتجد أنّ العبء الذي يقع على الأمّهات اللواتي لديهن أطفال صغار يشكّل ٤٥٪ من اتّساع الفجوة الكلّية في الوظائف بين الجنسين. كذلك، تسبّب هذا العبء في خسارة اقتصادية تُقدّر بحوالي ٠,٤٪ من الناتج خلال فترة نيسان- تشرين الثاني ٢٠٢٠. وقد لا يقتصر تأثير الجائحة في نهاية المطاف على تفاقم التفاوت بين الجنسين، وإنما يمتدّ كذلك إلى تفاقم التفاوت في توزيع الدخل. ولدى إلقاء نظرة أعمق، يتبيّن أن عدد الأمّهات الحاصلات على تعليم أقلّ من الدرجة الجامعية والأمّهات غير البِيض اللواتي فقدن عملهن أو تركن وظائفهن كان أكبر في المراحل الأولى من تفشّي الجائحة، كما بدأت عودتهنّ إلى العمل بوتيرة أبطأ بكثير من عودة الفئات العاملة الأخرى.

ونظراً للتأثير غير المتكافئ الذي يقع على الأمّهات بسبب إجراءات الإغلاق العام واحتواء الجائحة - ولا سيّما اللواتي لديهن أطفال صغار - فإنه يتعيّن اتّخاذ إجراءات موجّهة لتسهيل عودتهن إلى العمل.

١- **الدعم المالي:** يُعتبر دعم الأمّهات اللواتي فقدن وظائفهن، وتكافحن من أجل النجاة من الأزمة وتوفير سبل العيش لأُسَرهن مسألة حاسمة. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال إجراءات مثل منح الحسومات الضريبيّة للأُسَر ذات الدخل المنخفض ولديها أطفال، ومنح إعانات البطالة لفترات أطول، والمساعدة في رعاية الأطفال.

٢- **مراكز رعاية الأطفال والمدارس:** ينبغي على الحكومات أن تدرج إعادة فتح المدارس عند وضع قوائم أولويات التلقيح. إنّ توفير خدمات رعاية الأطفال مسألة حاسمة في تمكين الأمّهات من المشاركة في سوق العمل. وينبغي على

الحكومات أن تعطي الأولوية لإعادة فتح المدارس ومراكز رعاية الأطفال وأن تقلّل من احتمالات تمديد فترة إغلاق المدارس. ويقتضي هذا الأمر الاستثمار في البنية التحتية واتّخاذ إجراءات لضمان إعادة فتح المدارس بشكل آمن ومستدام.

٣- **سياسات إعادة التوزيع:** على الأرجح، تشغل الأمّهات، والنساء عموماً، وظائف تتطلّب التعامل وجهاً لوجه. وقد قضت جائحة كوفيد-١٩ على هذا النوع من الوظائف أكثر من غيرها، وبعضها لن يعود إلى سابق عهده. وبالتالي، ينبغي على الحكومات أن تساند هؤلاء العاملين في سعيهم للبحث عن وظائف أخرى، من خلال إعانات دعم التوظيف وبرامج التدريب، بما في ذلك التدريب في مجال التكنولوجيا.

٤- فرص الحصول على تمويل: من شأن زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية أن تساعد النساء كثيراً على بدء/الحفاظ على مشروعات أعمالهن. ومن أجل ذلك، من الضرورة الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا المالية لتحقيق مزيد من الشمول المالي، ولا سيّما في البلدان النامية. فالمساواة في الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، كالحصول على هواتف محمولة وتغطية خدمة الإنترنت – وكذلك زيادة المعرفة أو الإلمام بالتكنولوجيا المالية والرقمية – يمكن أن يُغيّر قواعد اللعبة بالنسبة الى النساء.

وكان للأمّهات دور بالغ الأهميّة أثناء هذه الجائحة، إذ قمن برعاية الأطفال، واستيعاب كثير من التكاليف المصاحبة لإجراءات الاحتواء والتي طُبِقَت لوقف انتشار الفيروس. وتُشكّل التوصيات المطروحة أعلاه ضرورة حتميّة بينما لا يزال الاقتصاد العالمي يبذل جهوداً مضنية من أجل التعافي من الجائحة. ومن أجل تحقيق التعافي التام، يتعيّن على الإقتصاد العالمي أن يعيد دمج المرأة في القوى العاملة بشكل كامل.

المرجـــــــع :

صندوق النقد الدولي- مدوّنات الصندوق- ٣٠ نيسان ٢٠٢١.

المصارف الإماراتية

اضطرّ المصرفيون حول العالم التعامل مع حالة عدم اليقين والتحدّيات الاقتصادية التي نتجت عن وباء كورونا. وتزامنت هذه الأوضاع في دولة الإمارات العربية المتحدة مع فترة كان فيها مستوى سعر النفط ضعيفاً ما سينعكس على بيئة الأعمال حتى العام ٢٠٢١. فالعام ٢٠٢٠ كما العام ٢٠٢١ عاما التحدّيات بالنسبة إلى الإمارات.

غير أن أساسيات القطاع المصرفي في الإمارات قوية. ففي نهاية الفصل الثالث من العام ٢٠٢٠، بلغ معدل كفاية الرساميل ١٦,٩٪ للقطاع وهو أعلى من المعدل المطلوب ١٣٪. في الوقت ذاته، ازداد مجموع موجودات القطاع بنسبة ٧,٦٪ بين نهاية أيلول ٢٠١٩ ونهاية أيلول ٢٠٢٠ مع تسجيل ودائع المقيمين وودائع غير المقيمين ارتفاعاً بنسبة ٦,٤٪ و٠,٨٪ تباعاً. في المقابل، انخفض متوسط المردود على حقوق المساهمين في المصارف العشرة الأولى من ١٣,٩٪ في الفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٩ إلى ٨,٨٪ في الفصول الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢٠ نتيجة تراجع الإيرادات التشغيلية. ومع ذلك، يُعتبر هذا المردود صحياً. أمّا نسبة الكلفة إلى المردود في القطاع فسجّلت تغيّراً طفيفاً من ٣٣٪ إلى ٣٤٪ على رغم انخفاض نسبة الإيرادات التشغيلية إلى الموجودات، ما يعني أن المصارف الإماراتية قامت بعمل جيد بضبط الكلفة. أما ما يستدعي التوقّف عنده هو نسبة التغطية لدى المصارف، بحيث أن سبعة مصارف من أصل العشرة الأولى لديها نسبة تغطية دون ١٠٠.

ويعود صمود القطاع المصرفي الإماراتي كما الاقتصاد ككلّ إلى الخطوات التي اتّخذتها السلطات الإماراتية. ما يعني أن المصارف استمرّت في استقطاب الأموال وفي منح التسليفات للاقتصاد الحقيقي. لم يسجَّل نقص في السيولة على غرار ما حصل خلال الأزمة المالية العالمية في العام ٢٠٠٩ أو في عامَيْ ٢٠١٥-٢٠١٦عندما كان سعر النفط منخفضاً. في آذار ٢٠٢٠، طرح المصرف المركزي ما يعادل ٧٠ مليار دولار لتحفيز الاقتصاد. كما أن مخطط الدعم الاقتصادي المستهدف (TESS) هدف إلى إعطاء المزيد من القدرة للمصارف لإقراض الأعمال. وقد عمد المصرف المركزي إلى إلغاء بعض المتطلّبات كخفض الاحتياطي الإلزامي على الودائع في بعض الحالات. في الوقت ذاته، يذهب جزء كبير من زيادة التسليف

إلى المؤسسات التابعة للقطاع العام، مقابل تراجع الطلب على التسليف من القطاع الخاص. وهذا يعكس حالة عدم اليقين الماكرو-اقتصادي، والانخفاض المحتمل في عدد السكان ومخاوف الأشخاص الذين لا يزالون في سوق العمل. وفي تشرين الثاني ٢٠٢٠، مدّد المصرف المركزي العناصر الأساسية لمخطط TESS حتى حزيران ٢٠٢١ على الأقلّ، في إشارة إلى تفهّم المصرف للضغوط على الاقتصاد الحقيقي.

استناداً إلى تقرير Alvarez & Marsal، انخفض الدخل الصافي في المصارف العشرة الأولى بنسبة ٣٪ في الفصل الثالث من العام ٢٠٢٠ بعدما عرف ارتفاعاً كبيراً في الفصل الذي سبق. كما تأثّرت الربحية بمعدلات الفائدة المتدنّية مع لحاق السلطات الإماراتية بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي في خفض معدلات الفائدة مرّتَيْن في آذار ٢٠٢٠. في الوقت ذاته، توقّعت وكالة التصنيف موديز انخفاضات مختلفة في الهوامش الصافية في المصارف والتي بلغت ٢,٤٪ في المتوسط للقطاع في العام ٢٠١٩. والمصارف الأكثر عرضة هي التي لديها الحصة الأعلى من التسليفات للشركات والحصة الأكبر من الودائع الجارية وودائع الادّخار. وليس مفاجئاً أن ينخفض دخل الفوائد الإجمالي في المصارف العشرة الأولى بنسبة ٧,٧٪ في الفصل الثالث من العام ٢٠٢٠ للفصل الثالث على التوالي مع استمرار بيئة معدلات الفائدة المتدنّية التي لا تزال تضغط على مردود الموجودات.

على الرغم من الإجراءات الحكومية المحفّزة، سوف تحارب بعض الأعمال والنشاطات لتجاوز وباء كورونا. من المتوقّع زيادة حالات التخلّف مع زيادة القروض المتعثرة، وذلك بسبب الأنشطة التي تتعرّض لها المصارف الإماراتية، وهي العقارات والبناء (التي تشكّل ٢٠٪ من القروض الدفترية) كما السياحة والنقل. ومن المتوقّع أن تزداد الديون المتعثرة من حوالي ٥٪ في نهاية العام ٢٠١٩ إلى حوالي ٦,٥٪ مع نهاية ٢٠٢١.

في الوقت ذاته، من الممكن أن يؤدّي الوباء إلى مزيد من عمليات الدمج والتملّك في القطاع المصرفي والذي يسيطر عليه أربعة مقرضين أساسيّين. وقد شهدت السنوات السابقة بعض الصفقات المهمة. بينما كانت هذه العمليات تقوم في الماضي على تقوية المزايا التنافسية وخلق قيمة للأسهم، بحيث نتجت معظم المصارف الإماراتية الكبيرة من عمليات الدمج والتملك، فإن بيئة العمل باتت مختلفة حالياً وتتمّ عمليات الدمج مع عدد من المصارف الصغيرة الحجم التي تتميز بضعف القدرة في السوق والتمويل والسيولة.

كما أن المصارف الكبيرة تنفق بكثرة على الرقمنة حيث تكتسب مزايا تفاضلية فتنجح في جذب مودعين جدد وتحسين الفعالية، فيما يصعب على المصارف الصغيرة المنافسة في هذا المجال. وتستمرّ المصارف الإماراتية في الاهتمام بالتوسّع الخارجي ضمن استراتيجيات النمو في الأسواق كتركيا ومصر نظراً لحجم السوق الإماراتي وتمركز المصارف فيه.

من الصعب توقّع ما سيحدث في العام ٢٠٢١ على الرغم من انتشار اللقاحات ضد كورونا لأن العودة إلى النشاط الاعتيادي تتطلّب بعض الوقت. ويتوقّع مصرف ستاندرد تشارترد أن يعود الاقتصاد الإماراتي إلى النمو التدريجي في العام الحالي مع عودة معدل النمو إلى ١,٩٪ بعد انكماش بنسبة ٤,٦٪ في العام ٢٠٢٠. على أن عوامل النمو على المدى المتوسط ستختلف عن العوامل السابقة وستعتمد على مشاريع مرتبطة بالتحديث والتكنولوجيا. ويبدو ذلك جيداً بالنسبة إلى القطاع المصرفي الإماراتي.

المرجـــــــع :

The Banker, January 2021, p.p. 40-41. UAE Banks tough it out

التداعيات الإقتصادية الطويلة الأجل لجائحة كورونا

يُعتبر جيل الشباب المتخرّج خلال الأزمات عُرضة لتداعيات عميقة قد لا يتعافى منها مطلقاً على نحو كامل.

على الرغم من نجاة ملايين من شباب العالم من جائحة كورونا، غير أنّه سوف تكون بانتظارهم مستجدات عصيبة في المستقبل. فلا يشكّل الركود الناجم عن هذه الجائحة صعوبة في بداية حياة المنضمّين الجدد إلى سوق العمل فقط، بل سيجعلهم عُرضة لكسب مدخول أقلّ خلال العقود القادمة وعيش حياة عائلية غير مرضية وربما الوفاة في سنّ أصغر من أصحاب

الحظ الأوفر من بين الباحثين عن عمل. تلك كانت الخلاصة البائسة التي نتجت عن الأبحاث حول تداعيات طويلة الأمد لدخول سوق العمل خلال فترات الركود. فقام باحثون بتحليل بيانات فترات الركود السابقة على مدار عقود عدّة توصّلوا من خلالها إلى نتائج مهمة للولايات المتحدة. كما كانت النتائج مماثلة للدرسات التي قامت بها كلّ من كندا وألمانيا والمملكة المتحدة والنمسا وإسبانيا وبلجيكا والنروج واليابان.

وقد بدأت المحنة التي يعيشها خرّيجو المدارس الثانوية والكلّيات تستحوذ على انتباه الإعلام. ففي مقابلة مع مؤسسسة بلومبرغ الإخبارية، تروي إبنة الـ ٢٢ عاماً أنها تخرّجت من قسم العلوم البحرية والساحلية وتقدّمت للعمل في مجال صون المحيطات وبحوث النباتات وتغيّر المناخ معتزمة العمل لمدّة عام قبل البدء بدراستها العليا غير أنّها لم تتلقّ أي عرض بل اعتبرت جميع خططها متوقّفة بسبب هذه الجائحة. وغيرها من جيل الشباب الطامح قبل الجائحة لدراسة الإختصاص الذي يحبّه والبدء في المجال ذاته ليكسب بعض الخبرة إلاّ أنّه باتوا يعملون في مطاعم الوجبات السريعة خلافاً لرغبتهم. لذلك، تمّ إجراء دراسة في الآونة الأخيرة حول المنضمّين الجدد إلى سوق العمل خلال كلّ من فترات الإنتعاش والركود في الولايات المتحدة خلال ٤٠ عاماً، أي الفترة الممتدّة من العام ١٩٧٦ إلى نهاية العام ٢٠١٥، وكانت هذه الدراسة مستوحاة بطريقة جزئية من ملاحظات لأصدقاء أكملوا تعليمهم في فترة الركود الكبير. فعلى الرغم من مرور سنوات عدّة، تمت ملاحظة الإختلاف الواضح في جودة الوظائف والرضا الوظيفي بين المنضمّين إلى سوق العمل في فترة قبل الركود مباشرة وأولئك المنضمّين خلال الفترة المذكورة. واستناداً إلى هذه النتائج، أشارت التقديرات إلى أنّ الشباب المنضمّين إلى سوق العمل الأميركية في العام ٢٠٢٠، والمقدّرين بحوالي ٦,٨ ملايين قد يخسرون ما يقارب ٤٠٠ مليار دولار أميركي من مدخولهم لفترة العشرة أعوام الأولى من حياتهم المهنية، ذلك مع افتراض أنّ التعافي الإقتصادي سيكون سريعاً أي خلال العام ٢٠٢١. أمّا في الحال المعاكس، أي في حال استمرار الركود الناجم عن جائحة كورونا أو اشتداد وطأته في العام المذكور، سوف يصبح خرّيجو عام ٢٠٢٠ أكثر عُرضة للتأخّر مع مواجهة مجموعة أخرى من المنضمّين الجدد غير المحظوظين الآفاق البائسة ذاتها.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم سباقاً للتوصّل إلى لقاح فعّال، يتوجّب على صانعي السياسات المعنيّين بالإستجابة للأزمة الإقتصادية الناجمة أيضاً عن هذا الفيروس التصدّي للمشكلة التي ستواجه هذه المجموعة. فعلى المدى القصير، من الممكن أن تتضمّن هذه السياسات مساعدة الشباب في البحث عن العمل، وحوافز تشجّعهم على العمل بدوام جزئيّ ودعم أجور المعيّنين حديثاً. أمّا على المدى المتوسّط، فينبغي مراعاة سياسات الرعاية والدعم التداعيات طويلة الأمد، لا سيّما الفئات الأقل تعليماً. كما من المهم توعية الشباب العاملين حول التداعيات السلبية التي سوف تواجههم على المدى الطويل وأسبابها، ما قد يجعلهم يدركون أنّ هذه التحديات لا تعكس نقصاً في مهاراتهم، وتالياً يمكن تشجيعهم على مواصلة البحث عن فرص أفضل والإنتقال إلى وظائف أكثر إنتاجية تزامناً مع تعافي الإقتصاد.

وقد بيّنت الدراسة أن الذين صادفهم الحظ ببدء حياتهم المهنية في فترة الركود تراجعت مداخيلهم خلال ١٠ إلى ١٥ عاماً أو أكثر بعد تخرّجهم. أمّا العاملون ذات المؤهلات الدراسية الأعلى، فيقبلون بوظائف ذات أجور قليلة ويسعون إلى التعافي على نحو جزئي مع انتقالهم إلى شركات أفضل. كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أنّ الأفراد في هذه المجموعة عادةً ما يكونون ذات تقدير أقل لأنفسهم ومن الممكن أن يتوصّلوا إلى ارتكاب الجرائم والتشكيك في مصداقية الحكومة. لحظت الدراسة أيضاً أنّه لا تقتصر تداعيات بدء الحياة المهنية في فترة الركود على الدخل وجودة الوظيفة فقط، بل مجموعة كبيرة من التبعات الإقتصادية والإجتماعية وحتى الصحية، تالياً تراجع معدلات الإنتاجية. فمع تقلّص الدخل، يتراجع مدخول الأسر وترتفع معدلات الفقر للمنضمّين الجدد إلى سوق العمل ذات المهارة الأقل، ما ينعكس أيضاً على شركاء الزواج إذ عادة ما يتزوّج المنضم الجديد إلى سوق العمل في فترة الركود هذه من شخص ذات مدخول مشابه نتيجة الفترة ذاتها أيضاً. كما ذكرت الدراسة أنّ هذا التأثير السلبي على الدخل لا يختفي نهائياً، بحيث ينخفض الدخل بنسبة تقارب ١٪ مقابل كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في معدّل البطالة في بداية حياتهم المهنية. وكان معدّل البطالة قد بلغ ما يناهز ١٠.٥٪ في النصف الأول من العام ٢٠٢٠، أي أعلى بـ ٧ نقاط مئوية مقارنة بالأشهر التي سبقت الأزمة، ما يقود إلى أنّه حين يصبح الشباب العاملين اليوم في العقد الرابع من عمرهم، سوف تتراجع مداخيلهم بنسبة ٧٪ سنوياً مقارنة بالذين انضموا إلى سوق العمل في العام الذي سبق، مع ملاحظة تسجيل إرتفاع في معدلات الوفاة لأصحاب المجموعة الأولى بعد بلوغ السن المذكور، كون ارتفاع

معدّل البطالة بمقدار ٣.٩ نقطة مئوية في بداية الإلتحاق بسوق العمل يُسهم في تقلّص العمر المتوقع بحوالي ٥.٩ إلى ٨.٩ أشهر، مقابل تراجع هذا العمر من عام إلى عام ونصف العام بالنسبة إلى المنضمّين إلى سوق العمل خلال العام ٢٠٢٠ أي الذين يواجهون معدلات بطالة مضاعفة.

والخلاصة من هذه الدراسة باتت تختصر التداعيات الإجتماعية والصحية التي تؤثّر تأثيراً مزمناً على موارد الأسرة وتكوينها مع تراجع معدلات الزواج وارتفاع معدلات الطلاق وانخفاض عدد الأطفال كما على معدلات الوفيات. مع العلم أنّ هذه الشواهد التي تمّت مناقشتها في هذه الدراسة تعود إلى بلدان صناعية يسهل فيها تجميع البيانات اللازمة لدراسة العواقب طويلة الأمد. فالمجموعات غير المحظوظة قد تشهد تداعيات أطول أجلًا في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط حيث يزداد تهرّب الشباب من التعليم. ونظراً لحجم الإنكماش الإقتصادي غير المسبوق الناجم من جائحة كوفيد ١٩، بات من المهم، أكثر من أي وقت مضى، وضع استراتيجيات فردية وسياسات للحد من الأضرار المزمنة التي تلحق بالمنضمّين إلى سوق العمل في ظلّ هذا الإنكماش.

المرجـــــــع:

Finance & Development, December 2020, "The long shadow of an unlucky start"

التشريع في لبنان: ٨٠ قانوناً غير منفَّذ حتى الآن
الإهمال المتعمَّد للإصلاحات أغرق لبنان

بقلم : دانيال ضاهر

«القانون» هو حكم معياري ومجرّد يرسي قاعدة قانونية للتطبيق الإجباري».

هذا التعريف الذي يوصّف ماهية القانون ويحمل الصفة الإلزامية لتنفيذه، لا يعترف به المعنيّون بتطبيق التشريعات في لبنان، أي الحكومة والوزراء على مرّ العهود، إذ يقبع في الأدراج حالياً ٦٦ قانوناً تنتظر صدور المراسيم التطبيقية لسلوك طريق التنفيذ. وتعود تواريخ عدد من هذه القوانين إلى مطلع الألفية الثانية، وتتدرّج وصولًا إلى اليوم. ولا يقتصر التمادي على عدم تنفيذ هذه القوانين، بل يتعدّاه إلى «مخالفات في تنفيذ قوانين قديمة»، بحسب ما يشي به خبراء في التشريع. ولو التُزم تطبيق التشريعات التي أصدرها المجلس النيابي لكان لبنان قد أصبح عن حق دولة قانون ومؤسّسات.

القصد من الإضاءة على هذه القوانين المنسيّة، هو التذكير بتشريعات وُضعت في السنوات الأولى من بدء الألفية الثانية، ترعى وتنظّم الإصلاحات الاقتصادية في لبنان، لتجاري اهتمام المجتمع الدولي في ذلك الوقت بلبنان ونهضته الاقتصادية وازدهاره المستدام، وذلك بمدّ يد العون عبر مؤتمرَيْ «باريس ١» و«باريس ٢» وأخيراً مؤتمر «سيدر»، لتمويل هذه النهضة. ولو كانت هذه القوانين نُفّذت وفق روزنامة مواعيد صدورها ومهلها، لكان لبنان تفادى الهاوية التي سقط فيها اليوم. وهنا يمكن استعارة لفظة «التعمّد» في تعطيل القوانين من تقرير البنك الدولي في الخريف الماضي الذي عرض لواقع لبنان المنهار، عندما اعتبر أن «الافتقار المقصود إلى إجراءات سياسية فعّالة من جانب السلطات أدّى إلى تعريض الاقتصاد لكساد شاقّ وطويل».

هذا «التعمّد» في التعطيل يبدأ من مخالفة الدستور والطعن في نصوصه، قبل التفلّت من تطبيق القانون. إذ تنصّ المادة ٦٥ من الدستور التي أناطت السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء ... في الفقرة الثانية منها، على «السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كلّ أجهزة الدولة من إدارات ومؤسّسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء». كما تنصّ المادة ٦٦ من الدستور، على أن «يتولّى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويُناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين، كل بما يتعلّق بالأمور العائدة لإدارته وما خصّ به».

لماذا يعطّل أحد الوزراء تطبيق القانون؟ يتّفق خبراء ومشرّعون على أن «الوزراء يتلكّأون في تطبيق القوانين لأنّ معظمها يهدف إلى الإصلاح الهيكلي، وهي تنصّ على إنشاء هيئات ناظمة تحدّ من تفرّد الوزير ومستشاريه بوضع الخطط والقرارات وتضبطه. وما الاهتراء الذي بلغه لبنان اليوم إلاّ نتيجة لتمادي الوزراء في رفض تطبيق التشريعات الإصلاحية».

وعن الهدف من المراسيم التطبيقية، يوضح النائب ياسين جابر، أن «المشرّع عندما يحضّر قانوناً يترك بعض المرونة لإمكانية إصدار المرسوم التنظيمي، حتى إذا احتاج إلى تغييره يكون باستطاعة الحكومة ذلك، من دون أن تضطرّ إلى العودة إلى المجلس النيابي». ويكشف أن في القانون الجديد للشراء العام «ركّزنا خلال إعداده وإبرامه في اللجنة النيابية المختصّة على أن نضمن أن الفترة الانتقالية لن يكون هناك انقطاع حتى لا تتكرّر التجربة في قوانين الكهرباء والطيران والاتصالات وغيرها من القوانين الإصلاحية، إذ وضعنا آليات للتعيينات وغطّينا الفترة الانتقالية بتشريعات محدّدة».

وعندما يتلكّأ الوزير المختصّ في تطبيق القوانين خلافاً للدستور، يُفترض بمجلس النواب أن يحاسبه، ولكن هل يمكن ذلك في لبنان؟ في المبدأ نعم، فالمجلس النيابي هو «المرجع» لمساءلة الوزير ومحاسبته. ووفق ما يفيد رئيس مؤسّسة JUSTICIA الحقوقية بول مرقص، فإن المساءلة متاحة وتمرّ في ثلاث مراحل، «تبدأ بتوجيه أسئلة من النواب إلى الحكومة وصولاً إلى الاستجواب وطرح الثقة بالوزراء». وإذا «كان هناك إخلال بواجبات الوظيفة على نحو خطير، يمكن مجلس النواب في حالة الوزير محاكمته أمام المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، المنصوص عنها في المادة ٧٠ من الدستور، على رغم أن هذا

---

* كاتبة و صحافية

المجلس هو هجين كونه يخلط في تكوينه بين النواب والقضاة، فيجمعهم في هيئة واحدة، بما يضرب مبدأ الفصل بين السلطات. ويتطلّب ذلك، اتّهاماً سياسياً من المجلس النيابي من قبل النواب بثلثي الأعضاء، ما يعني أن الاتّهام سياسي وليس قضائياً. الإدانة تتطلّب أيضاً أكثرية موصوفة بغالبية ٩ أعضاء من أصل ١٥ يؤلّفون المجلس». وقال «كل ذلك يقود إلى القول إن المحاسبة هنا هي سياسيّة بامتياز، ولا علاقة لها بأصول المساءلة الإدارية والقضائية».

وفي الإطار، كان المجلس النيابي أنشأ لجنة متابعة تطبيق القوانين برئاسة جابر، الذي يقول «أرسلنا أسئلة إلى الوزراء المعنيّين، وكان تجاوبٌ من البعض ووعودٌ من آخرين إنما من دون تنفيذ». لكننا «أنجزنا مع وزارة الاقتصاد المراسيم التطبيقية لقانونَيْ حماية المستهلك والمقاييس بالتعاون مع الجهات المانحة».

وإذا كان تعطيل العمل السياسي وعدم الاستقرار خلال السنوات الماضية، نتيجة التأخّر في تشكيل الحكومات وانتخابات رئاسة الجمهورية لم يمكّن المجلس من القيام بواجباته في هذا الإطار، هل يمكن فعلاً أن تبلغ أي مساءلة ومحاكمة خواتيمها؟

القوانين الإصلاحيّة المنسيّة

هذا العدد من القوانين «المنسية» في الأدراج، لم يكن إقرارها نزهة في المجلس النيابي، وهي تطلّبت جهداً ووقتاً لوضع نصوصها ومناقشاتها وكان بعضها يستغرق وقتاً أطول من المدة المُفترضة، وهي مصادق عليها بموافقات وتواقيع المسؤولين على اختلاف تياراتهم المتناقضة، الممثَّلة سواء في مجلس الوزراء أو في مجلس النواب، لأن الدستور اللبناني في مادته الـ ١٦ لم يحصر اختصاص التشريع في مجلس النواب فقط، بل يشاركه في هذا الاختصاص مجلس الوزراء وفق نصّ المادة ١٨ منه، التي أوردت أن «لمجلس النواب ومجلس الوزراء الحق في اقتراح القوانين، ولا ينشر قانون ما لم يقرّه مجلس النواب».

إذاً حصر المشرّع اللبناني مبادرة التشريع في مصدرين لا ثالث لهما، الأول هو الحكومة من خلال تحويلها مشاريع القوانين بموجب مراسيم إلى مجلس النواب، والثاني الحكومة ومجلس النواب معاً من خلال ما يسمَّى باقتراحات القوانين.

مشروع القانون الذي تحيله الحكومة بموجب مرسوم إلى مجلس النواب، يعدّه الوزير المختصّ قبل عرضه على مجلس الوزراء، يعاونه في ذلك إمّا هيئة القضايا والتشريع أو مجلس الخدمة المدنية أو المستشارون المعتمدون في الوزارة، ثم يُقرّ في مجلس الوزراء، ويوقّع عليه رئيسا الجمهورية والحكومة والوزير المختصّ، ويحوّل إلى القلم في المجلس النيابي ويتسلّمه رئيس المجلس الذي يحيله بدوره إلى اللجان المختصّة عبر المديرية العامة للجلسات واللجان النيابية كي تدرسه كل لجنة على حدة. وبعد انتهاء اللجان من مناقشته، تضع كل واحدة تقريرها. فإذا كانت هذه التقارير متوافقة، يُرفع مشروع القانون إلى الهيئة العامة، وإذا كانت متناقضة يمكن أن يحيلها الرئيس إلى اللجان المشتركة، كي تتوصّل إلى صيغة موحّدة لمشروع القانون، ليُدرج بعدها في جدول أعمال الهيئة العامة، التي تُعيد درسه في شكل تفصيلي، ويُقرّ بالأكثرية النسبية. وإذا كان مشروع القانون الوارد من الحكومة معجّلاً، بمعنى أنه يحمل صفة المعجّل، فعلى المجلس بدءاً من تاريخ استلامه وتسجيله في القلم، وطرحه في جلسة عامة، أن يقرّه أو يرفضه بعد مضي ٤٠ يوماً على طرحه في مجلس النواب.

المصدر الثاني للتشريع يتمثّل بدور النواب الذين يتقدّمون باقتراحات قوانين، وتحمل صفتيّ المعجّل أو المعجّل المكرّر. وبحسب ما ورد من شرح حول اقتراحات القوانين المعجّلة المكرّرة في كتاب الأصول التشريعية في مجلس النواب اللبناني الذي وضعه الأمين العام لمجلس النواب السيد عدنان ضاهر والمدير العام لشؤون الجلسات واللجان الدكتور رياض غنّام، فإن «تطور العمل التشريعي في لبنان أدّى إلى إيجاد صيغ توافقية ومتوازنة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فكما أن باستطاعة الحكومة إرسال مشروع قانون بصفة الاستعجال إلى مجلس النواب، كذلك يمكن لنائب أو أكثر أن يتقدّم باقتراح قانون معجّل مكرّر، مرفقاً بمذكّرة معلَّلة، ويطلب مناقشته بصورة الاستعجال المكرّر شرط أن يكون مؤلّفاً من مادة وحيدة». يحوّل النائب هذا الاقتراح إلى الهيئة العامة بموجب مذكّرة، يطرح الرئيس صفة العجلة على المجلس أولًا، فإذا صادق عليها، عندها يُصار إلى درس مضمونه، فإما أن يوافق النواب عليه أو يرفضوه أو يعيدوه إلى اللجان.

كيف تصل مشاريع القوانين إلى الهيئة العامة للمجلس؟ يدعو الرئيس هيئة المكتب إلى اجتماع قبل أسبوع من موعد جلسة الهيئة العامة، وتُطرح خلاله لائحة بكل المشاريع المُنجزة في اللجان، وهي تقرّر سلّم أولويات هذه المشاريع التي ستُطرح على الهيئة العامة، وتُقرّها وتُدرج في جدول الأعمال، الذي يوزّع على النواب قبل ٢٤ ساعة من انعقاد الجلسة العامة.

عندما تُقَرّ المشاريع وتصبح قوانين، يوقّعها رئيس المجلس وتُرسَل إلى رئاسة الحكومة، فيوقّع الوزراء المختصّون عليها كلٌّ بحسب اختصاصه، ثم رئيس الحكومة، وتُحال بعدها إلى رئيس الجمهورية، الذي يكون أمامه خياران، إما أن يوقّعها وتُحال إلى الجريدة الرسمية، وإما أن يردّها إلى المجلس لإعادة النظر فيها، أو لا يوافق ولا يرفض، وفي الحالين الأخيرتين، يُعتبر أيّ قانون نافذاً حكماً بعد مضي ٣٠ يوماً، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

آلية التنفيذ

تصبح الحكومة مُلزمة بتنفيذ القانون عندما يُنشر في الجريدة الرسمية، ويستشهد غنّام، بـ «القاضي الأستاذ يوسف جبران الذي كان يقول إن «المتداعي يجب أن يكسب القضية بالحكم في المحكمة أولاً ثم أمام دائرة التنفيذ، إذ ليس المهم ربح الدعوى في المحكمة، إنما المهم أن يربحها عند تنفيذ الحكم».

ويصل عدد القوانين التي تحتاج إلى مراسيم تطبيقية ولم تُنفّذ حتى الآن إلى ٨٠ قانوناً، كما توجد قوانين سابقة صادرة غير منفّذة، وينسحب إهمال التنفيذ على قرارات كثيرة يصدرها الوزراء.

أما لماذا لا تطبّق القوانين، فيقول غنام «هناك أسباب كثيرة، قد تكون الخلافات السياسية أو عدم احترام المؤسّسات، أو عدم الملاءمة في التنفيذ لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو حتى ثقافية».

مسار إقرار القانون

يُفترض ألاّ يستغرق مسار مشروع القانون في المجلس النيابي ليصدر قانوناً أكثر من شهرين أو ثلاثة في اللجان. إذ أن رئيس المجلس نبيه بري «لا يؤخّر أي مشروع قانون يرد، فهو يحوّله في الأسبوع ذاته إلى اللجان المختصة أو اللجان المشتركة». لكن «بحسب التجربة يمكن أن يستغرق شهوراً وسنوات نتيجة الخلافات حول أي مشروع. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها تثبيت المتعاقدين في الإدارات العامة وهو مشروع يعود لعشرات السنوات، والذي لم يقرّ بعد، ومشاريع مكافحة الفساد والإثراء غير المشروع والأملاك البحرية وغيرها». إذ تتحكّم بهذه المشاريع «الخلافات السياسية العميقة التي تحمل أيضاً طابعاً اقتصادياً ومالياً. وعندما يُحشرون بقانون ما يصدرونه ويضعون فيه لغم المراسيم التطبيقية في بعض الأحيان، التي تحول دون تطبيق القانون في حال لم تصدرها الحكومة».

المراسيم التطبيقية

ترتبط المراسيم التطبيقية بنصّ تشريعي قائم، بحسب كتاب «الأصول التشريعية في مجلس النواب اللبناني»، والمرسوم (التطبيقي) الذي تتّخذه الحكومة في هذا الخصوص يصدر لتنفيذ الأمور القانونية التي يتضمّنها هذا النص. كما تضع القواعد التفصيلية اللازمة لتيسير تنفيذ القانون، لذا فالعلاقة بين القانون والمرسوم المنفّذ له (أو المرسوم التطبيقي) هي علاقة نشأة متبادلة».

ويشرح الكتاب أن «معظم التشريعات تتضمّن نصوصاً تلحظ كيفية تطبيق أحكامها ضمن الأحكام الختامية للقانون نفسه، وذلك إما بوضع مادة مستقلّة تشير إلى تحديد دقائق تطبيق أحكام القانون بمراسيم تُتّخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختصّ، أو قد يأتي ذكر المراسيم التطبيقية في متن مادة أو أكثر من مواد القانون ذاته، أو قد ينصّ على أن موضوع تحديد دقائق تطبيق أحكامه يعود إلى وزير أو عدد من الوزراء بموجب قرار يصدر عنهم». ولاحظ أن في أحيان كثيرة «تجبر الحكومة على الموافقة على قانون ما بضغط من المجلس النيابي أو مسايرة للرأي العام أو أمام مطلب شعبي عارم. ولكسب الوقت، تعمد إلى الموافقة على مشروع القانون وتعلّق تنفيذه على صدور مراسيم تطبيقية له، غالباً ما تكون لمدة ثلاثة أشهر أو ستة وربما أكثر، مستغلّةً مرور وقت كاف يقلّل من نشاط المطالبين بالقانون أو زوال الدوافع الملحّة لصدوره». وأعطى أمثلة عن قوانين، منها قانون الاتصالات الرقم ٤٣١ تاريخ ٢٠٠٢/٧/٢٢، والقانون الرقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ الرامي إلى تنظيم قطاع الكهرباء». لكن في مقابل هذين القانونين، فقد «طُبّق القانون الرقم ٣٧٩ تاريخ ١٤/ ٢٠٠١/١٢ المتعلّق بالضريبة على القيمة المضافة، إذ صدر نحو ٥٠ مرسوماً وقراراً تحدّد دقائق تطبيقه بدءاً من ٢٠٠٢/١/٢٥».

صلاحية القوانين سارية

إذاً البنية التشريعية للإصلاحات الهيكلية في القطاعات الحيوية والخدمية والمالية والاقتصادية جاهزة، هل لا تزال صالحة اليوم بعد سقوط كل دعائم الاقتصاد والليرة؟ يؤكّد

خبراء أن «صلاحيّتها لا تزال سارية، وتحتاج فقط إلى قرار سياسي متجرّد يصبّ فقط في مصلحة لبنان كبلد ومصير شعبه». وطبيعي أن تواكبها إجراءات قصيرة الأجل كخطوة أولى لمداواة الهريان الذي ضرب كل مقوّمات الحياة. والمجتمع الدولي لم ييأس بعد، وهو يستمرّ في توجيه الرسائل عن إمكانية النهوض مجدداً، وقد جسّد هذه الإرادة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أخيراً، قائلاً «سيدافع عن جهوده لتشكيل حكومة من شأنها أن تقود الإصلاحات وتطلق العنان للمساعدات الدولية». وأكد مواصلة «العمل للدفاع عن خريطة الطريق بشأن لبنان».

وسبقه في هذا الإطار البنك الدولي في تقرير أخير، مشدّداً على أن «بناء لبنان على نحو أفضل يتطلّب اتّخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، لا سيّما في ما يتعلّق بالإصلاح». وعلى المدى المتوسط، أكّد ضرورة أن «يتبنّى لبنان استراتيجية موثوقة شاملة ومنسّقة للاستقرار المالي الكلّي وأن يضعها موضع التنفيذ، وذلك ضمن إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلّي والمالية العامة». وتستند هذه الاستراتيجية إلى «برنامج لإعادة هيكلة الديون يهدف إلى تحقيق القدرة على تحمّل أعباء الديون على المدى المتوسط، وإعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي لاستعادة ملاءة القطاع المصرفي، وإطار جديد للسياسة النقدية لإعادة بناء الثقة والاستقرار في أسعار الصرف، وإجراء تصحيح تدريجي لأوضاع المالية العامة من أجل استعادة الثقة في سياسة المالية العامة، وإصلاحات معزِّزة للنمو، وتعزيز الحماية الاجتماعية».

وعلى المدى المتوسط، على لبنان أن «يولي الأولوية لبناء مؤسّسات أفضل وحوكمة رشيدة، وبيئة أفضل لأنشطة الأعمال، إلى جانب إعادة البناء المادي». مع ذلك، ونظراً «إلى حالة الإعسار في لبنان (الديون السيادية، والنظام المصرفي) وافتقاره إلى احتياطيّات كافية من النقد الأجنبي، فإن المساعدات الدولية والاستثمارات الخاصة تمثّل ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التعافي الشامل». واعتبر أن «مدى وسرعة تعبئة المساعدات والاستثمارات سيتوقفان على ما إذا كان في إمكان السلطات والبرلمان في لبنان العمل سريعاً على إصلاحات المالية العامة وإدارة الحكم والإصلاحات المالية والاجتماعية التي تشتدّ الحاجة إليها». ومن دون ذلك، ختم «لا يمكن تحقيق التعافي وإعادة الإعمار على نحو مستدام، وستستمرّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في التدهور».

الكرة في ملعب السياسيّين

إذاً الكرة في ملعب لبنان وحكّامه، والقوانين جاهزة وتنتظر مَن ينفض عنها غبار السنوات الماضية، وأهم ما تتضمّن هذه القوانين وتحديداً تلك المتّصلة بالقطاعات الحيوية والخدمية مثل الكهرباء والاتصالات والبترول والطيران، هو إنشاء الهيئات الناظمة التي كانت السبب الأكيد لتعطيل هذه القوانين، لأن من شأنها إبعاد عامل التدخل السياسي في كل شاردة وواردة. ويجب أن يكون إنشاء هذه الهيئات مبنيّاً على الأسس التي اعتُمدت لإقرارها، أي إبعادها كلياً عن سلطة الوزير ومزاجية التفرّد في القرارات والخطط، لأن تجربة إنشاء الهيئتين الناظمتين في قطاعي الاتصالات والبترول اللتين لم نعد نسمع عنهما، فشلت أو فشّلها الوزراء المتعاقبون على هاتين الوزارتين.

وأسس الهيئة الناظمة تقوم على مبدأيّ الرقابة والتخصّص، وتضمّ اختصاصيّين من القطاعين العام الخاص، تختار الحكومة أعضاءها، ويمنحها القانون صلاحيات تقريرية واسعة واستقلالية تامة عن الوزير المختصّ.

ومنذ تسعينيّات القرن الماضي، تعتمد دول في أوروبا الهيئات الناظمة، مع بروز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز الشفافية في مجالات التنظيم والادارة والرقابة.

إذاً لم يعد أمام لبنان سوى فرصة واحدة هي العودة إلى هذه القوانين ووضع مراسيمها التطبيقية، وتحديداً تلك المتعلّقة بإنشاء هذه الهيئات والتي شكّلت على مدى سنوات، مطلباً للمجتمع الدولي لمدّ يد المساعدة، وكانت الأساس للمؤتمرات المانحة بدءاً من «باريس ١ و٢» وانتهاء بمؤتمر «سيدر» ولا تزال حتى الآن، لكن أياً من الوعود التي حملها المسؤولون إلى هذه المؤتمرات للاستفادة من قرارات هذه الأخيرة لم تتحقّق. وشكّلت أيضاً شروط ورقة العمل الفرنسية في لقاء قصر الصنوبر. ونصّت على إنجاز التعيينات القضائية (قضاة مجلس القضاء الأعلى) والمالية (أعضاء هيئة المراقبة على الأسواق المالية) والقطاعية (الهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني)، مشروطة باعتماد معايير شفّافة ترتكز إلى الكفاءة.

القوانين المجمّدة

وفق لائحة طويلة حصلت «النشرة» على نسخة منها من المجلس النيابي، في آخر تحديث في ٢٠ نيسان ٢٠٢١، بعنوان «القوانين التي أقرّها المجلس النيابي ولم تصدر نصوصها التطبيقية

٢٠٠٠-٢٠٢٠ بحسب الوزارات المعنيّة» تضمنت ٦٦ قانوناً تشمل كل القطاعات الإدارية والمالية والصحية والبيئية والاقتصادية، مرفقة بـ«الملاحظات التي أوردتها الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء وفقاً لقيودها». وطبعاً بين هذه القوانين تلك التي تنظم الإصلاحات الاقتصادية، واللافت أن بعض موادها وُضعت مراسيمها التطبيقية ولم تنفّذ، ومواد أخرى لم توضع مراسيمها إلى اليوم.

من أبرز هذه القوانين التي تُحدث فرقاً كبيراً في اقتصاد لبنان وديمومة نموه، هي: قانون إدارة قطاع الطيران المدني الصادر عام ٢٠٠٢، قانون سلامة الطيران المدني الصادر عام ٢٠٠٥، قانون تعديل واستحداث بعض الضرائب والرسوم الصادر عام ٢٠١٧، قانون تنظيم قطاع الكهرباء الصادر عام ٢٠٠٢، قانون تصميم وتمويل وتطوير وإعادة إعمار مصفاتي طرابلس والزهراني وتشغيلهما وبناء محطة نهائية لتصدير واستيراد الغاز الطبيعي المسال وبناء تجهيزات لتخزين الغاز الطبيعي وإنشاء شبكات لبيعه وتوزيعه الصادر عام ٢٠٠٣ ، قانون الموارد البترولية في المياه البحرية الصادر عام ٢٠١٠، قانون برنامج معجّل لأشغال كهربائية لإنتاج ٧٠٠ ميغاوات ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية الصادر عام ٢٠١١، قانون الأحكام الضريبيّة المتعلّقة بالأنشطة البترولية الصادر عام ٢٠١٧، وفقاً للقانون ١٣٢ الصادر عام ٢٠١٠، قانون دعم الشفافية في قطاع البترول الصادر عام ٢٠١٨، قانون إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس الصادر عام ٢٠٠٨، قانون الاتصالات الصادر عام ٢٠٠٢. ويُضاف إليها أيضاً قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الصادر في آب عام ٢٠١٧ ، والذي لم يُطبّق إلى اليوم بجدّية، مع أن هذا القانون لا يحتاج إلى مراسيم تطبيقية.

لو نفّذت هذه القوانين في حين إقرارها لأصبح لبنان دولة مؤسّسات بكلّ ما للكلمة من معنى، ولما سقطت الدولة في براثن الإفلاس ولما اهتزّ بنيان مؤسّساتها، ولما أطفأت مؤسّسة الكهرباء معاملها ولما خسر اللبنانيون ودائعهم، ولما بلغت ليرتهم القعر العميق.

فرص الإنقاذ

لبنان على شفير السقوط النهائي صحيح، لكنَّ فرص إنقاذه متوافرة، والمجتمع الدولي يترقّب إشارة انطلاق السير على خريطة الطريق التي رسمها لأنه يعتبرها الأمل الوحيد لانتشال لبنان من «الغرق»، وتبدأ بتشكيل حكومة منزّهة عن الانحياز السياسي وتكون مهمّتها تولّي دفة الإنقاذ، متّكلةً على ما نصّت عليه القوانين «المنسيّة» وهي لا تحتاج إلى الوقت لإعادة تفعيلها، والتزام كل القوانين الحديثة والقديمة التي ضُربت عرض الحائط على مدى سنوات. فهل يمكن تحقيق ذلك؟

في الخلاصة، إن اجتراح القوانين المتعلّقة بالقطاع العام، يهدف في المطلق إلى إرساء أصول وأسس وآليات تنفيذ وتدقيق ورقابة إدارة الدولة بكل مفاصلها وشؤون الناس وأمورهم. ويتوقّع أن تؤدّي هذه في المحصّلة إلى الحوكمة الجيدة ووفقاً للأساليب والأسس التي تعتمدها الدول المتقدمة. وعليه، إن حسن تصور فلسفة هذه القوانين وتحديد أهدافها الاستراتيجية يزيد من فاعليتها. وفي المقام ذاته، الانضباط التام والامتثال الملتزم بآليات التطبيق والتنفيذ يزيد من فعاليّتها ويدعم فوائدها، وعلى الصعيدين الكمّي والنوعي المباشر وغير المباشر في الداخل ومن الخارج.

ما لدينا في هذا السياق من مجموعات قوانين تطول أوقاتها وتتمدّد دراسةً وتمحيصاً في لجانها المختصّة ومداخلة في لجان أخرى ونصوصاً واعتماداً وإبراماً. وقد تنام من ثمّ في أدراج التنفيذ ومنها ما قد لا يبصر النور. فالمماطلة للمحاصصة تزيد أكلافها باليوم والسهو والإهمال أو غياب الأفضلية للأهمية يزيد من الأكلاف، والزمن قد يفقدها فاعليّتها وحتى صيرورتها، ومواءمتها التكنولوجية في زمن المتغيّرات التكنولوجية المتسارعة وديناميّة التغيير العملاني والثقافي على مختلف الصعد وتنوّع الأساليب. وهذه أكلاف الفرص الضائعة التي تُضاف إلى فرص ضائعة في مجالات كثيرة ومتنوعة أخرى، علاوةً على الهدر المتمادي والفساد منظَّم المنهزم الأزلي أمام الشخصانيّة والمحاصصة والنفوذ. وإلى الآن الحبل على الجرار والعداد عم بيعدّ.